



دولة فلسطين  
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

المرأة والرجل في فلسطين  
قضايا وإحصاءات، 2013

تشرين ثاني، 2013

تم إعداد هذا التقرير حسب الإجراءات المعيارية المحددة في ميثاق الممارسات  
للإحصاءات الرسمية الفلسطينية 2006

© محرم، 1435هـ - تشرين ثاني، 2013.  
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. المرأة والرجل في فلسطين، قضايا واحصاءات، 2013.  
رام الله - فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
ص.ب. 1647، رام الله - فلسطين

هاتف: 2 298 2700 (970/972)

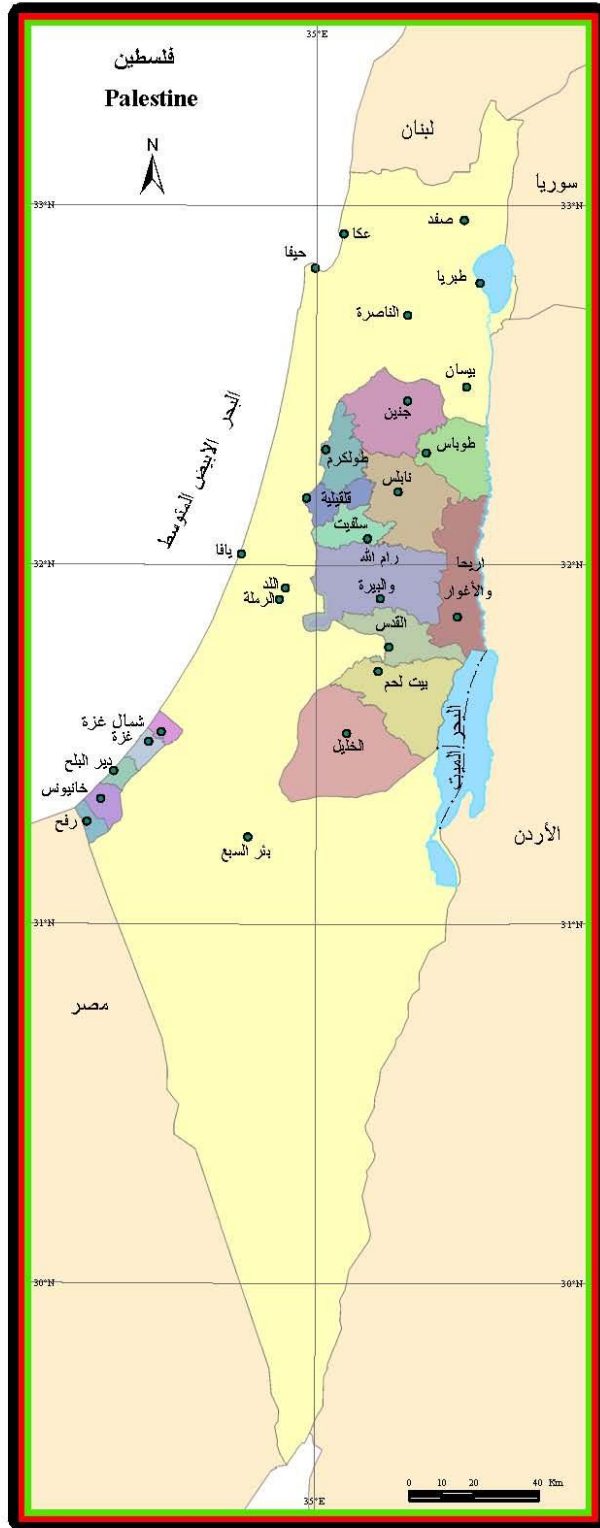
فاكس: 2 298 2710 (970/972)

الرقم المجاني: 1800 300 300

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

صفحة إلكترونية: <http://www.pcbs.gov.ps>

الرمز المرجعي: 2015





## شكر وتقدير

لقد تم إعداد تقرير المرأة والرجل في فلسطين، قضايا وإحصاءات، 2013 بقيادة فريق فني من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبمشاركة باحثين محليين، وبدعم مالي مشترك بين كل من دولة فلسطين ومجموعة التمويل الرئيسية للجهاز (CFG) لعام 2013 ممثلة بمكتب الممثلة النرويجية لدى دولة فلسطين، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC).

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء مجموعة التمويل الرئيسية للجهاز (CFG) الذين ساهموا بالتمويل على مساهمتهم القيمة في إعداد هذا التقرير.



## فريق العمل

### • إعداد التقرير

د. هديل قرزاز

الثقافة، تكنولوجيا المعلومات، الصحة، العمل والإقتصاد، العنف ضد النساء،  
والحياة العامة.

توفيق طاهر

السكان والتعليم.

### • المراجعة الأولية

أشرف حمدان

خالد أبو خالد

جواد الصالح

### • المراجعة النهائية

محمود جرادات

### • الإشراف العام

علا عوض

رئيس الجهاز





## تنويه للمستخدمين

يرجى الانتباه إلى أنه

- إن الآراء والأفكار الواردة في هذه الدراسة تعبر عن رأي معديها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أو موقفه الرسمي.
- اعتمد معدي هذه الدراسة على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ما لم يتم الإشارة الى غير ذلك أسفل الأشكال البيانية والجداول والنصوص الواردة في التقرير، ولا يتحمل الجهاز مسؤولية أي خطأ قد يرد في البيانات غير الصادره عنه.
- خلال 12 شهراً الماضية تعني فترة 12 شهراً التي سبقت تموز/2011.
- خلال الفترة التي سبقت تموز/2010 أي طوال فترة حياة الفرد.
- العنف الجنسي الذي يتعرض له الأفراد (18-64 سنة) غير المتزوجين يمثل تحرش جنسي.



## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
	<b>قائمة الجداول</b>
	مقدمة
25	ملخص تنفيذي
31	<b>السكان</b> <b>الفصل الأول:</b>
31	1.1 مقدمة
31	2.1 التركيب العمري والنوعي
33	3.1 الخصوبة
34	4.1 الزواج
38	5.1 زواج الاقارب
39	6.1 الوفيات
41	7.1 الهجرة
41	1.7.1 الهجرة الخارجية
42	2.7.1 الهجرة الداخلية
43	8.1 الأسرة
44	9.1 حجم الأسرة ورب الأسرة
45	10.1 النساء ارباب الاسر
46	11.1 خلاصة
47	12.1 التوصيات
48	13.1 المراجع
49	<b>التعليم</b> <b>الفصل الثاني:</b>
49	1.2 مقدمة
49	2.2 مؤشرات التحصيل
51	3.2 معدل معرفة القراءة والكتابة (معدل الأمية)
52	4.2 المستوى التعليمي
53	5.2 مرحلة الطفولة المبكرة (التعليم قبل المدرسي)
54	6.2 التعليم العام
54	1.6.2 الالتحاق في المدارس
55	2.6.2 فروع التعليم الثانوي
55	1.2.6.2 الفرع الاكاديمي

الصفحة	الموضوع
56	2.2.6.2 الفرع المهني
56	3.6.2 الرسوب والتسرب
57	4.6.2 العاملون في المدارس الفلسطينية
59	5.6.2 معدل عدد الطلبة للشعبة الواحدة
60	7.2 قطاع التعليم العالي
60	1.7.2 الالتحاق في التعليم العالي
61	2.7.2 مؤشر عدد البنات الى البنين في قطاع التعليم العالي
62	3.7.2 مؤشر عدد البنات الى البنين لخريجي قطاع التعليم العالي
63	4.7.2 العاملون في قطاع التعليم العالي
64	8.2 خلاصة
65	9.2 التوصيات
66	10.2 المراجع
<b>67</b>	<b>الثقافة</b>
<b>67</b>	<b>الفصل الثالث:</b>
67	1.3 مقدمة
68	2.3 البنية الثقافية
69	3.3عاملات والعاملين في المؤسسات الثقافية
69	4.3 الصحفيات والصحفيين في فلسطين
71	5.3 العاملون والعاملات في المكتبات العامة
71	6.3 العاملون والعاملات في المسرح الفلسطيني
72	7.3 العاملون والعاملات في دور النشر
72	8.3 الأنشطة والممارسات الثقافية
73	9.3 التطريز الفلسطيني: مساهمة رئيسية للمرأة الفلسطينية
73	10.3 المرأة الفلسطينية والسينما
74	11.3 دور النساء في الحفاظ على الثقافة
74	12.3 خلاصة
75	13.3 توصيات
76	14.3 المراجع
<b>77</b>	<b>تكنولوجيا المعلومات</b>
<b>77</b>	<b>الفصل الرابع:</b>
77	1.4 مقدمة
78	2.4 الفجوة الرقمية بين الجنسين
80	3.4 استخدام الحاسوب

الصفحة	الموضوع
81	4.4 النفاذ والوصول
82	5.4 البريد الالكتروني
82	6.4 الانترنت مصدر المعلومة الأساسي
83	7.4 الفيس بوك: استخدام متزايد
83	8.4 امتلاك الهواتف النقالة
84	9.4 آفاق جديدة نحو جسر الفجوة الرقمية بين الجنسين
86	10.4 خلاصة
87	11.4 توصيات
88	12.4 المراجع
<b>89</b>	<b>الصحة</b>
	<b>الفصل الخامس:</b>
89	1.5 مقدمة
89	2.5 صحة الطفلات الفلسطينيات
91	3.5 النوع الاجتماعي والصحة العامة
93	4.5 التأمين الصحي
94	5.5 المرأة والصحة الانجابية
94	6.5 خصوبة المراهقات والولادات التي تتم في سن الطفولة
98	7.5 أنواع خدمات الصحة الإنجابية التي تتلقاها النساء
99	8.5 المرأة الفلسطينية وسرطان الثدي
99	9.5 العاملون في القطاع الصحي
101	10.5 خلاصة
102	11.5 التوصيات
103	12.5 المراجع
<b>105</b>	<b>سوق العمل والإقتصاد</b>
	<b>الفصل السادس:</b>
105	1.6 مقدمة
106	2.6 الاقتصاد الفلسطيني وإشكاليات مزمنة
107	3.6 مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني
111	4.6 مشاركة المرأة في القطاع غير المنظم
111	5.6 مؤسسات الاقراض، والمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر
111	6.6 المرأة وقطاع الأعمال

الصفحة	الموضوع
112	7.6 المرأة والفقير
112	8.6 خلاصة
113	9.6 التوصيات
114	10.6 المراجع
<b>115</b>	<b>العنف ضد النساء</b>
	<b>الفصل السابع:</b>
115	1.7 مقدمة
116	2.7 عنف الاحتلال
117	3.7 العنف الذي تتعرض له النساء من قبل الزوج
118	4.7 نسب أعلى من العنف خلال فترة زمنية أطول
118	5.7 استراتيجيات النساء للتصدي للعنف
119	6.7 العنف بين الشباب والشابات
121	7.7 العنف ضد كبار السن
122	8.7 كيفية تعامل المسنين مع العنف
123	9.7 برامج الحماية من العنف
125	10.7 خلاصة
126	11.7 توصيات
127	12.7 المراجع
<b>129</b>	<b>الحياة العامة</b>
	<b>الفصل الثامن:</b>
129	1.8 مقدمة
130	2.8 المشاركة الرسمية للنساء الفلسطينيات
130	1.2.8 المشاركة في السلطة التشريعية
132	2.2.8 المشاركة في السلطة التنفيذية
132	3.8 نسبة المرأة كعضوة بالسلك الدبلوماسي والقنصلي
133	4.8 المشاركة في السلطة القضائية وقطاع العدالة
134	5.8 المشاركة في الحكم المحلي
135	6.8 المشاركة في أجسام تمثيلية أخرى
136	1.6.8 نساء لأول مرة في مناصب حساسة
136	2.6.8 نساء يشاركن في العمل نحو عضوية فلسطين في الأمم المتحدة
137	3.6.8 نساء فلسطينيات ضد الانقسام

الصفحة	الموضوع
137	7.8 الصحف والمدونات الفلسطينية
138	8.8 المشاركة في النقابات العمالية
139	9.8 المشاركة في الأحزاب السياسية
139	10.8 مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية
140	11.8 المشاركة في قطاع العمل الأهلي
141	12.8 خلاصة
142	13.8 توصيات
143	14.8 المراجع





## قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
32	جدول 1: نسبة الجنس بين السكان لسنوات مختارة
35	جدول 2: التوزيع النسبي للنساء والرجال حسب الحالة الزوجية والمنطقة، 1995، 2010
41	جدول 3: التوزيع النسبي للمهاجرين للخارج حسب العمر الحالي والجنس، 2010
44	جدول 4: التوزيع النسبي للأسر حسب حجم الأسرة والمنطقة، 2007
52	جدول 5: معدلات معرفة القراءة والكتابة حسب فئات العمر والجنس، 2012
53	جدول 6: أعداد الاطفال الملتحقين ورياض الاطفال حسب الجنس والمنطقة لسنوات مختارة
54	جدول 7: أعداد الطلبة حسب المنطقة والمرحلة والجنس لسنوات مختارة
57	جدول 8: نسبة الرسوب والتسرب حسب المرحلة والجنس لسنوات مختارة
58	جدول 9: أعداد العاملين في المدارس الفلسطينية (عدا ألائنة) حسب المؤهل العلمي والجنس والمنطقة لسنوات مختارة
59	جدول 10: معدل عدد الطلبة لكل شعبة في المدارس الفلسطينية حسب المنطقة والجنس لسنوات مختارة
63	جدول 11: نسبة عدد البنات الى البنين لخريجي قطاع التعليم العالي حسب التخصص لسنوات مختارة
68	جدول 12: أعداد المؤسسات الثقافية العاملة حسب المنطقة ونوع المؤسسة، 2010
69	جدول 13: توزيع العاملين في المؤسسات الثقافية حسب الجنس والمنطقة، 2010
70	جدول 14: عدد الصحفيين ورؤساء التحرير حسب الجنس والمنطقة، 2012
71	جدول 15: توزيع العاملين في محطات الإذاعة والتلفزيون المحلية العاملة في الضفة الغربية حسب الجنس، 2010
71	جدول 16: توزيع العاملين في المكتبات العامة حسب الجنس، 2010
71	جدول 17: توزيع العاملين في المسارح حسب الجنس، 2010
72	جدول 18: توزيع العاملين في دور النشر حسب الجنس، 2010
81	جدول 19: نسبة مستخدمي الانترنت الذين لديهم إمكانية للدخول لشبكة الانترنت في دول مختارة (لكل 100 مستخدم) لسنوات مختارة

الصفحة	الجدول
84	جدول 20: النسبة المئوية للأفراد 10 سنوات فأكثر حسب امتلاك هاتف خلوي والجنس لسنوات مختارة
90	جدول 21: التوزيع النسبي لوفيات الأطفال 0-4 سنوات المبلغ عنها في الضفة الغربية حسب بعض الأسباب المختارة والجنس، 2009-2011
91	جدول 22: نسبة الأطفال 6-59 شهراً المصابون بفقر الدم حسب المنطقة لسنوات مختارة
92	جدول 23: نسبة النساء غير الحوامل 15-49 سنة المصابات بفقر الدم حسب المنطقة لسنوات مختارة
92	جدول 24: نسبة الأفراد 18 سنة فأكثر الذين أفادوا بأنهم مصابون بمرض مزمن واحد على الأقل ويتلقون علاجاً له حسب الجنس لسنوات مختارة
93	جدول 25: التوزيع النسبي للأفراد المؤمنين صحياً حسب نوع التأمين الصحي، الجنس والمنطقة، 2011
94	جدول 26: النساء 15-49 سنة اللواتي سبق لهن الزواج والمتزوجات حالياً حسب العمر عند الزواج الأول والعمر الحالي، لسنوات مختارة
95	جدول 27: معدل المواليد للنساء المراهقات ومعدل الخصوبة الكلية، 2010
96	جدول 28: اتجاهات الانجاب بين النساء في العمر 15-19 سنة والنساء في العمر 20-24 سنة، 2010
96	جدول 29: نسبة النساء 15-49 سنة اللواتي رزقن بمولود حي في العمر 15 و18 سنة، حسب الفئة العمرية الحالية والمنطقة، 2010
97	جدول 30: التوزيع النسبي للنساء 15-49 سنة اللواتي أنجبن في السنتين السابقتين للمسح وتلقين رعاية صحية أثناء الحمل حسب المنطقة لسنوات مختارة
98	جدول 31: نسبة النساء 15-49 سنة اللواتي أنجبن خلال السنتين السابقتين للمسح وتلقين رعاية صحية بعد الولادة حسب المنطقة لسنوات مختارة
99	جدول 32: نسبة النساء 15-49 سنة المتزوجات حالياً واللاتي لديهن حاجة غير ملبأة إلى وسائل تنظيم الأسرة حسب المنطقة، 2010
99	جدول 33: نسبة النساء 15-49 سنة المتزوجات حالياً ويستخدمن وسيلة تنظيم أسرة حسب المنطقة لسنوات مختارة
100	جدول 34: العاملون في القطاع الصحي حسب الجنس والمنطقة لسنوات مختارة
109	جدول 35: نسبة العمالة للإناث 15 سنة فأكثر حسب المنطقة، 1996-2012
109	جدول 36: معدل البطالة للأفراد 15 سنة فأكثر حسب الجنس، 2012

الصفحة	الجدول
110	جدول 37: نسبة النساء العاملات في القطاع الزراعي من مجموع العاملين في القطاع الزراعي حسب المنطقة، 2000-2012
117	جدول 38: نسبة النساء اللواتي سبق لهن الزواج وتعرضن لأنواع محددة من العنف من قبل الزوج خلال 12 شهراً الماضية حسب المنطقة
118	جدول 39: نسبة الأشخاص 18-64 سنة الذين لم يسبق لهم الزواج وتعرضوا للعنف من قبل أحد أفراد الأسرة خلال فترات زمنية محددة حسب المنطقة ونوع التجمع والجنس خلال الفترة التي سبقت تموز/2010
119	جدول 40: نسبة النساء اللواتي سبق لهن الزواج وتعرضن لأحد أنواع العنف خلال الفترة التي سبقت تموز/2011 والأساليب التي اتبعتها لطلب المساعدة
119	جدول 41: نسبة الأفراد 18-64 سنة الذين لم يسبق لهم الزواج وتعرضوا للعنف من قبل أحد أفراد الأسرة خلال 12 شهراً الماضية حسب المنطقة والجنس
122	جدول 42: نسبة الافراد 65 سنة فأكثر الذين تعرضوا لأحد أنواع العنف من قبل أحد أفراد الأسرة خلال 12 شهراً الماضية حسب المنطقة، والجنس ونوع العنف
123	جدول 43: نسبة كبار السن 65 سنة فأكثر الذين تعرضوا خلال 12 شهراً الماضية لأحد أفعال العنف حسب الأساليب المتبعة وتلقي المساعدة
124	جدول 44: عدد أفراد الشرطة حسب القيادة العامة/ المحافظة والجنس، 2011

الصفحة	الجدول
131	جدول 45: النساء في المجلس التشريعي 1996، 2006
131	جدول 46: نسبة النساء في برلمانات العالم (عينة مختارة لعام 2013)
132	جدول 47: توزيع موظفي القطاع العام حسب المسمى الوظيفي والمنطقة والجنس، 2012
132	جدول 48: العاملون في وزارة الخارجية حسب المنطقة والجنس، 2012
133	جدول 49: عدد القضاة حسب نوع المحكمة، المنطقة والجنس، 2012
134	جدول 50: عدد المحامين والمدّعين العامين حسب المنطقة والجنس، 2012
135	جدول 51: نتائج الانتخابات للهيئات المحلية حسب المنطقة الانتخابية والجنس، 2013/2012
137	جدول 52: أعداد الصحفيين ورؤساء التحرير حسب المنطقة والجنس، 2012
138	جدول 53: أعضاء النقابات العمالية حسب المنطقة والجنس، 2012
138	جدول 54: التوزيع النسبي لتمثيل الذكور والإناث في النقابات العمالية المختلفة حسب اسم النقابة، المنطقة والجنس، 2012
140	جدول 55: عدد العاملين في القطاع الأهلي حسب المنطقة والجنس، 2012

## قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	الأشكال
33	شكل 1: الهرم السكاني، تقديرات منتصف عام 2012
34	شكل 2: معدل الخصوبة الكلية حسب المنطقة لسنوات مختارة
36	شكل 3: نسب المطلقين حسب فئات العمر والجنس، 2010
37	شكل 4: نسب المتزوجين حسب فئات العمر والجنس، 2010
38	شكل 5: نسب العزاب حسب فئات العمر والجنس، 2010
38	شكل 6: نسب الارامل حسب فئات العمر والجنس، 2010
39	شكل 7: التوزيع النسبي للنساء (15-54 سنة) اللواتي سبق لهن الزواج حسب درجة القرابة مع الزوج والمنطقة، 2010
40	شكل 8: توقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة حسب المنطقة والجنس، 2012
43	شكل 9: التوزيع النسبي للأسر حسب نوع الأسرة لسنوات مختارة
45	شكل 10: التوزيع النسبي للأسر حسب جنس رب الأسرة والمنطقة، 2012
50	شكل 11: متوسط التحصيل في دراسة التوجهات الدولية في مادة الرياضيات للصف الثامن حسب الجنس لسنوات مختارة
50	شكل 12: متوسط التحصيل في دراسة التوجهات الدولية في مادة العلوم للصف الثامن حسب الجنس لسنوات مختارة
51	شكل 13: معدل معرفة القراءة والكتابة للأفراد (15 سنة فأكثر) حسب الجنس لسنوات مختارة
53	شكل 14: التوزيع النسبي للأفراد (15 سنة فأكثر) حسب المستوى التعليمي والجنس للأعوام 1995 و 2012
55	شكل 15: توزيع الطلبة في الفرع الأكاديمي حسب التخصص والجنس للأعوام 1994/1995 و 2011/2012
56	شكل 16: التوزيع النسبي لطلبة الفرع المهني حسب التخصص والجنس، 2011/2012
60	شكل 17: توزيع الطلبة في مؤسسات التعليم العالي المختلفة حسب الجنس للأعوام 2003/2004 و 2011/2012
61	شكل 18: نسبة البنات الى البنين في قطاع التعليم العالي لسنوات مختارة

الصفحة	الأشكال
61	شكل 19: توزيع الطلبة في قطاع التعليم العالي حسب التخصص والجنس للأعوام 2012/2011
63	شكل 20: توزيع العاملين في قطاع التعليم العالي حسب التخصص والجنس للأعوام 2012/2011
80	شكل 21: التوزيع النسبي للأفراد حسب أسباب عدم استخدامهم للإنترنت والجنس، 2011
81	شكل 22: النسبة المئوية للذكور حسب الهدف الرئيسي لإستخدام الإنترنت، 2011
82	شكل 23: النسبة المئوية للإناث حسب الهدف الرئيسي لإستخدام الإنترنت، 2011
91	شكل 24: نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون بصورة متوسطة أو حادة من نقص الوزن المزمّن المتوسط أو الحاد حسب الجنس لسنوات مختارة
98	شكل 25: النساء 15-49 سنة اللواتي انجبن خلال السنتين السابقتين للمسح، 2010
108	شكل 26: نسبة القوى العاملة المشاركة من بين الأفراد 15 سنة فأكثر في فلسطين حسب الجنس، 2012-1996
120	شكل 27: نسبة النساء اللواتي تعرضن للعنف حسب الحالة الزوجية خلال 12 شهراً الماضية
121	شكل 28: نسبة الأفراد الذين لم يسبق لهم الزواج وتعرضوا للعنف من قبل أحد أفراد الأسرة حسب الجنس خلال فترات زمنية محددة
133	شكل 29: عدد السفراء أو العاملين في مكاتب أو ممثلات أو سفارات السلطة الوطنية الفلسطينية في الخارج عام 2012
140	شكل 30: التوزيع النسبي لأعضاء مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية حسب الجنس، 2011

## مقدمة

سعى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منذ نشأته إلى بناء نظام الإحصاءات الرسمية الفلسطينية الذي يستند إلى احتياجات المجتمع ويتوافق مع التوصيات التي تضمن العضوية الكاملة في المجتمع الإحصائي الدولي. إن التخطيط لعملية التنمية الوطنية التي لا تأخذ بعين الاعتبار قضايا النوع الاجتماعي وبحول دون مشاركة حقيقية للمرأة في عملية التنمية، يضعف الاستفادة من مساهمات المرأة المتعددة على قدم المساواة مع الرجل.

إن عملية التنمية البشرية الحقيقية تتطلب التركيز على مشاركة المرأة الفاعلة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ويتم ذلك من خلال عملية دمج ومأسسة قضايا النوع الاجتماعي في جميع خطط الدولة وبرامجها من أجل جسر الفجوة بين الجنسين في مجالات الحياة المتعددة، ومن أجل أن تلبي الأهداف التنموية الوطنية رؤى وتطلعات وحاجات المواطنين والمواطنات العملية والإستراتيجية<sup>1</sup>.

يسرنا أن نقدم التقرير السنوي الرابع حول قضايا النوع الاجتماعي في فلسطين، والذي يستعرض أوضاع النوع الاجتماعي من خلال عدد من الفصول، حيث يتناول هذا التقرير ثمانية فصول تحتوي على المواضيع الآتية: الفصل الأول: السكان، الفصل الثاني: التعليم، الفصل الثالث: الثقافة، الفصل الرابع: تكنولوجيا المعلومات، الفصل الخامس: الصحة، الفصل السادس: سوق العمل والإقتصاد، الفصل السابع: العنف الأسري، أما الفصل الأخير فهو فصل الحياة العامة، بحيث يحتوي كل موضوع على مجموعة من المؤشرات الهامة التي تعكس مدى تطور أوضاع المرأة ومقارنتها بأوضاع الرجل.

هذا التقرير هو الرابع من نوعه ضمن سلسلة التقارير المتخصصة بقضايا النوع الاجتماعي والتي يصدرها الجهاز، بهدف الوقوف على واقع المرأة والرجل في المجتمع الفلسطيني وتوفير البيانات الكافية والضرورية لرسم السياسات حولها والتي بدأ الجهاز بإنتاجها عام 1998 وضمن دورية خمس سنوات، حيث صدر العدد الثاني عام 2003، والثالث 2008 والحالي 2013، هذا إلى جانب ما دأب الجهاز على إصداره في تقرير سنوي إحصائي: واقع المرأة والرجل بدءاً من العام 2003.

نأمل أن يشكل هذا التقرير أداة فاعلة وقيمة مضافة في تعزيز قاعدة البيانات والمؤشرات الإحصائية المتوفرة حول المرأة والرجل، لرفع مستوى الوعي والمساهمة في تزويد صانعي السياسات والمخططين والمنظمات غير الحكومية والمدافعين عن قضايا النوع الاجتماعي، كأداة إضافية لصنع السياسات، والتخطيط وتشكيل المجموعات الضاغطة.

علا عوض  
رئيس الجهاز

تشرين ثاني، 2013

<sup>1</sup> وثيقة الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين، 2011-2013

## ملخص

## السكان:

- المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي حيث أن نسبة الأطفال دون 15 سنة من الإناث والذكور حوالي 40.0%، مع وجود اختلافات واضحة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ بلغت هذه النسبة في الضفة الغربية نحو 38.0% مقابل 44.0% في قطاع غزة.
- رغم انخفاض معدلات الخصوبة الكلية إلا أنها ما زالت مرتفعة حيث بلغ معدل الخصوبة الكلية 4.6 مولودا لكل امرأة، مع ارتفاع ملحوظ لهذا المعدل في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية (5.2 مولودا و 4.0 مولودا في قطاع غزة والضفة الغربية على التوالي).
- تحتل وفيات الرضع في فلسطين موقعاً متوسطاً مقارنة مع الدول العربية إذ بلغ معدل وفيات الرضع في فلسطين 18.9 لكل ألف مولود حي بواقع (20.6 للذكور و 17.1 للإناث) للفترة 2005-2009.
- نسبة كبار السن الذين أعمارهم 65 سنة فأكثر منخفضة نسبياً إذ بلغت 3.4%، وتزيد نسبة النساء في هذه الفئة على نسبة الرجال بصورة ملحوظة (3.4% للمسنات مقابل 2.4% للمسنين الذكور).

## التعليم:

- هناك تحسن ملحوظ في المستوى التعليمي للفلسطينيين في العمر 15 سنة فأكثر، حيث انخفضت نسبة الأمية من 15.7% عام 1995 إلى 4.1% في العام 2012، كما ازدادت نسبة السكان (15 سنة فأكثر) الذين أنهوا المرحلة الثانوية من 13.8% إلى 21.7%.
- ارتفعت نسبة طلبة المرحلة الثانوية من 7.0% (8.0% للذكور و 7.0% للإناث) من مجموع الطلبة في العام الدراسي 1994/1995 إلى 13.0% عام 2011/2012 (12.0% للذكور و 14.0% للإناث)، كما لوحظ التوسع الكبير في حجم التعليم الثانوي وخصوصاً للإناث.
- تفوق نسبة الإناث العاملات في قطاع التعليم نسبة الذكور في هذا القطاع، ونسبة الذكور من حملة الماجستير فأعلى تفوق نسبة الإناث من حملة هذا المؤهل، والعكس تماماً للمؤهلات الأدنى كالبكالوريوس فأقل.
- مازال الاهتمام بالتعليم التقني والمهني محدوداً حيث بلغت نسبة الطلبة في التعليم الأكاديمي 93.0% في العام 2011/2012 (90.0% ذكور و 95.0% إناث) من مجموع الطلبة في المرحلة الثانوية.



**الثقافة:**

- يمثل قطاع الثقافة أحد القطاعات الهامة التي تساهم فيها المرأة الفلسطينية بشكل واسع دون أن يتم الاعتراف بهذه المشاركة، وتحديدًا في مجال الثقافة الشعبية وحفظ التراث، كما يعتبر هذا القطاع من القطاعات التي لا تتوفر فيها إحصاءات ودراسات كافية تعكس حجم ونوعية مشاركة المرأة، وعلى الرغم من ذلك تشير الإحصاءات القليلة المتوفرة إلى أن نسبة النساء العاملات في هذا المجال تصل إلى 84.0% وهي نسبة أعلى من مشاركتها في أي قطاع آخر. لا تتجاوز نسبة الصحفيات 36.0% من إجمالي عدد الصحفيين علماً بأن التقديرات تشير إلى أن حوالي 55.0% من طلبة الصحافة في فلسطين هن من النساء.
- مازالت البنية التحتية لقطاع الثقافة ضعيفة، مما يؤثر على النساء أكثر من الرجال بسبب قلة المؤسسات التي تتيح مجالاً لمشاركة نسوية فاعلة. ورغم ذلك شهدت السنوات الأخيرة تطورات نوعية تتمثل في إنشاء أول محطة إذاعية متخصصة بالنساء، والاستمرار بعقد مهرجان سنوي لسينما المرأة للسنة الثامنة على التوالي، وإنشاء أول وكالة أنباء نسوية، وإنشاء أول منتدى للإعلاميات، وهذه كلها توجهات ينبغي دعمها وتشجيعها لما تعنيه من تغيير في صورة ودور المرأة في الثقافة المجتمعية.

**الصحة:**

- ترتبط مؤشرات صحة المرأة عادة بالصحة الإنجابية بشكل عام وبدور المرأة كأم ومربية أطفال، وهذا الأمر لا مفر منه في العديد من الدول النامية وفي فلسطين حيث ترتفع نسبة النساء المتزوجات، فأكثر من نصف النساء في عمر 15 سنة فما فوق هن متزوجات، وحوالي 36% من النساء المتزوجات تزوجن قبل سن 18 سنة، و5% منهن تزوجن قبل سن 15 سنة. أي أن صحة المرأة الفلسطينية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدورها الإنجابي.
- هناك تحسن تدريجي في الصحة الإنجابية للمرأة الفلسطينية حيث أن متوسط حجم الأسرة في انخفاض تدريجي ووصل إلى 5.8 عام 2010 مقابل 6.4 عام 1997، مما يعني بالتأكيد تخفيف الأعباء الإنجابية وأعباء رعاية الأسرة للنساء الفلسطينيات. ولكن على الرغم من أن نسب مرتفعة من النساء تحصلن على خدمات صحية أثناء الحمل 94%، وحوالي 98% يلدن بإشراف طبي، مازالت نوعية الرعاية المقدمة موضع تساؤل حيث تحصل حوالي نصف النساء الحوامل فقط على جميع أنواع الفحوصات اللازمة أثناء الحمل، كما أن خدمات ما بعد الولادة مازالت متدنية.
- من الملاحظ أن الوصول للتأمين الصحي بشكل عام متدن، ولا يوجد تغطية تأمين صحي لما يقارب نصف أفراد المجتمع الفلسطيني رجالاً ونساءً.

## سوق العمل والإقتصاد:

- مشاركة المرأة الفلسطينية في الاقتصاد بشكل عام وفي سوق العمل بشكل خاص هي مشاركة ضئيلة مقارنة بالمعايير العالمية والاقليمية، كما أن مشاركتها في الاقتصاد الرسمي وفي الاقتصاد العائلي غير مدفوع الأجر، وفي اقتصاد الرعاية هي مشاركات عالية، وأعلى من مشاركة الرجل الفلسطيني، ولم يطرأ تغيير ملموس على هذه الحقائق منذ قيام السلطة الفلسطينية.
- الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد تحت الاحتلال والحصار، هو اقتصاد عاجز، ولا يمكنه أن يستوعب القدرات والطاقات المنتجة لأفراده، حيث أن المؤشرات الايجابية تدلل على توجيهين أساسيين: أولهما زيادة عدد الشباب المتوقع دخولهم لسوق العمل في السنوات القادمة، وثانيهما انخفاض معدلات الخصوبة للنساء، مما يخفف من ضغوطات الدور الانجابي على النساء الفلسطينيات، ويزيد من امكانيات مشاركة اقتصادية أوسع.
- زادت نسبة مشاركة النساء في سوق العمل تدريجيا من عام 1996 إلى عام 2012، ولكن الزيادة لم تزد عن 5%، حيث زادت من 11.4% عام 1996 إلى 17.4% عام 2012، بل شهدت انخفاضا في عام 2002 الذي شهد الاجتياحات الاسرائيلية في الضفة الغربية. كما أن الآفاق المتاحة لعمل الشباب والنساء ليست مطمئنة على المدى القصير والمتوسط بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي.
- ما زالت أكبر مساهمة لعمل المرأة الفلسطينية في القطاع الزراعي حيث تصل الى 37.9% من اجمالي العاملين في الضفة الغربية مقابل 27.4% في قطاع غزة، وهي نسبة أعلى من مشاركة النساء في أي قطاع آخر.

## العنف ضد النساء:

- مازالت النساء اللواتي سبق لهن الزواج الأكثر تعرضا للعنف الأسري بأنواعه المختلفة في فلسطين، وتبلغ هذه النسبة 51% في قطاع غزة (أي امرأة من كل اثنتين تتعرض لأحد أشكال العنف الأسري في قطاع غزة) مقابل 29.9% في الضفة الغربية أي (امرأة من كل ثلاث نساء)، كما تتعرض 34.8% من النساء في قطاع غزة للعنف الجسدي مقابل 17.4% في الضفة الغربية، وهذه نسب مرتفعة بالمقارنة مع تلك المسجلة عالميا.
- النساء اللواتي سبق لهن الزواج من قطاع غزة أكثر عرضة للعنف والإساءة من نظيرتهن في الضفة الغربية، والنساء اللواتي سبق لهن الزواج من المناطق الحضرية ومخيمات اللاجئين أكثر عرضة للعنف والإساءة من نظيرتهن من المناطق الريفية.
- أظهرت النتائج أيضاً أن النساء في العمر 18-44 سنة أكثر عرضة من نظيرتهن اللواتي تتراوح أعمارهن بين 45 فما فوق للتعرض لأي نوع من الإساءة والعنف على يد أزواجهن خلال السنة الأخيرة من زواجهن وخلال كامل فترة الزواج.

- الإستراتيجية الأكثر استخداماً من قبل النساء الفلسطينيات هي استراتيجية السكوت عن العنف، وعدم ابلاغ أي أحد بما حدث، حيث تمارس 65.3% من النساء هذه الاستراتيجية التي ربما تعكس عدم ثقة في البدائل الأخرى المطروحة، أو عدم وجود وعي كاف بآليات الخروج والتصدي للعنف الممارس ضدهن.
- قتل النساء مازال منتشرًا بالرغم من إلغاء السلطة الفلسطينية للمادة 340 من قانون العقوبات، مما يتطلب العمل ضمن استراتيجيات متنوعة للقضاء على هذه الظاهرة، حيث بلغ عدد النساء اللواتي قتلن منذ بداية العام الحالي ما يقارب 25 امرأة وذلك حتى أيلول/2013.

### تكنولوجيا المعلومات:

- ساهم استخدام الانترنت ووسائل الاعلام المجتمعي القائمة على استخدام تكنولوجيا المعلومات في انتشارها وفي تحدي قمع الاعلام الرسمي، والرقابة الشديدة على المعلومات. وفي فلسطين شهد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطورات هامة وتقدماً متزايداً في السنوات الأخيرة، وان كان القطاع بأكمله مازال مكبلاً بشروط الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته على آفاق التطور، إلا أن النساء استقدن بشكل عام بدرجة أكبر من الذكور من زيادة الإمكانات التي يتيحها النفاذ للإنترنت، واستخدام الهواتف النقالة، ووسائل الاعلام الاجتماعي.
- مازالت إمكانات النساء للوصول بشكل عام أقل من تلك المتاحة للذكور في دولة فلسطين تبلغ النسبة 23% للإناث 40% للذكور في العام 2011، كما تتأثر إمكانات الوصول حسب الوضع الاقتصادي حيث تقل إمكانات الوصول في الأماكن الأكثر فقراً وتهميشاً، ولكن معدلات الزيادة للإناث أكثر منها للذكور. في استخدام الهواتف النقالة على سبيل المثال زادت النسبة للإناث بمعدل 39% بين الأعوام 2004 و 2011 بينما بلغت نسبة الزيادة 31.4% للذكور.
- زاد الوعي في المجتمع الفلسطيني بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدة مجالات أهمها تطوير مجالات عمل غير تقليدية للنساء والشباب، والتوعية بقضايا المرأة وحقوق الانسان من خلال المدونات ووسائل الاعلام الاجتماعي التي أصبحت تأخذ حيزاً أكبر في النشاط المجتمعي والتوعوي.

## الحياة العامة:

- بالنسبة للمشاركة الرسمية لم تكن انتخابات المجلس التشريعي لعام 2006 أفضل بكثير من سابقتها حيث لم تزد نسبة تمثيل النساء عن 12.9% وهي نسبة متوسطة بالمقارنة مع دول العالم، كما تميزت الانتخابات المحلية التي أجريت خلال العام 2012 في الضفة الغربية بتراجع لواقع المشاركة النسوية، حيث تقدمت للمرأة الأولى قوائم نسوية وبأجندات نسوية، ولكنها منيت بخسارة قاسية، كما تراجع حضور المرأة في القوائم الحزبية، والمستقلة على حد سواء.
- في مجال القضاء هناك تحسن طفيف، وإنجاز هام، بدخول النساء لسلك القضاء الشرعي ولكن هناك حاجة ماسة ودعم سياسي لزيادة عدد النساء في سلك القضاء، وفي الادعاء العام.
- أما في مجال السلطة التنفيذية فهناك وعي أكبر بأهمية مشاركة النساء، وإن كانت هذه المشاركة لاتزال أكبر في الوظائف التي تقع في أدنى السلم الوظيفي، وفي المواقع التي تعتبر تقليدياً مناسبة للنساء.
- هناك العديد من النماذج الفردية الناجحة لنساء فلسطينيات يقمن بقيادة مؤسسات وطنية وحزبية، مما يبشر بإمكانيات فتح الآفاق أمام الأجيال الشابة للانخراط بصورة أكبر في الحياة العامة، كما أن مشاركة النساء الشعبية وفي المؤسسات والحركات القاعدية والجماعية هي مشاركة واسعة وفاعلة، وإن كانت لا زالت قاصرة ومحدودة في مواقع صنع القرار، وفي بعض المهن مثل المحاماة والصحافة والقضاء. تتحمل الأحزاب السياسية المسؤولية الأساسية لضعف تمثيل المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية وفي الحياة العامة، وهذه الأحزاب نفسها لا يوجد فيها تمثيل جيد للنساء.



## الفصل الأول

### السكان

#### 1.1 مقدمة

ان البحث في موضوع السكان والديمغرافيا ضرورة ملحة في الواقع الديمغرافي خاصة اذا ما تم التطرق اليه من منظور النوع الاجتماعي، فكما هو معلوم تمتاز فلسطين بواقع مميز يكاد يختلف عن باقي دول العالم والدول العربية والنامية على حد سواء، فهناك معدلات نمو مرتفعة اذ بلغ معدل النمو السنوي للسكان نحو 3% مع العلم ان العالم ينمو بمعدل لا يتجاوز 1.2% سنويا، وبالرغم من الانخفاض البسيط في هذا المعدل منذ عقدين، الا انه يتوقع أن يتضاعف عدد السكان في فلسطين بعد حوالي 23 عاماً في حال بقيت معدلات النمو السكاني كما هي الان، وفي الوقت الذي يزداد فيه عدد السكان بشكل متسارع في فلسطين تبقى المساحة محدودة جداً، فضلا عن القيود المشددة على استخدامات الأراضي حيث تزداد قبضة الاحتلال الإسرائيلي وسيطرة المستوطنات الإسرائيلية على مساحات شاسعة من الضفة الغربية خاصة في تلك المناطق المصنفة (ج) والتي تزيد نسبتها عن 60% من اجمالي مساحة الضفة الغربية. إن ارتفاع معدلات النمو السكاني كان نتيجة لبقاء معدلات الخصوبة في مستويات مرتفعة وان كان هناك اتجاها لانخفاضها منذ بداية العقد الماضي، كما ان معدلات الوفيات للأطفال والرضع ما زالت مرتفعة نسبياً، كما ان انماط الزواج السائدة بحاجة لمزيد من الدراسة فبالرغم من انخفاض معدلات الزواج المبكر مقارنة بتلك المعدلات للسنوات السابقة الا انها ما زالت ظاهرة موجودة فضلا عن ارتفاع نسبة النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج بعد سن 35 سنة.

ومن خلال هذا الفصل سيتم ابراز الفجوة ما بين المرأة والرجل في مختلف القضايا الديمغرافية من حيث التركيب العمري والنوعي وعناصر النمو السكاني من خصوبة ووفيات وهجرة، والاثار المترتبة عليها من تحديات نتيجة لارتفاع نسب الاعالة لصغار السن وزيادة في نسبة الشباب في ظل محدودية الموارد وارتفاع نسب البطالة بينهم، كما سيتم التطرق كذلك للتركيب الأسري ونوع الأسرة وحجم الأسرة وذلك من منظور النوع الاجتماعي.

#### 2.1 التركيب العمري والنوعي

بلغ عدد السكان في فلسطين 4.3 مليون منهم 2.2 مليون ذكر مقابل 2.1 مليون انثى بنسبة جنس مقدارها 103.2 ذكر لكل مائة انثى

بناء على التقديرات التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والتي بنيت بالاعتماد على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، فقد بلغ عدد السكان المقدر منتصف عام 2012 في فلسطين حوالي 4.29 مليون نسمة، منهم 2.65 مليون نسمة في الضفة الغربية، بينما قدر عدد سكان قطاع غزة لنفس العام بحوالي 1.64 مليون نسمة، كما بلغت نسبة السكان الحضر 73.8%، وبلغت نسبة السكان المقيمين في الريف 16.8%، في حين بلغت نسبتهم في المخيمات 9.4%.

وبلغ عدد السكان الذكور 2.18 مليون في نفس الفترة مقابل نحو 2.11 مليون انثى بنسبة جنس مقدارها 103.2 ذكر لكل مائة انثى، مع العلم أن هذه النسبة لم تختلف كثيراً خلال العقد الماضي إذ بلغت 102.3 ذكر لكل مائة أنثى في العام 2001 وهي بذلك أيضاً لا تختلف كثيراً عن باقي الدول العربية المجاورة كالأردن ومصر، إذ بلغت هذه النسبة في مصر 101.4 ذكر لكل مائة انثى، وفي الأردن ترتفع النسبة إلى نحو 106.3 ذكر لكل مائة انثى وفي سوريا 104.6 وذلك لعام 2009<sup>1</sup>، مع العلم أن للهجرة الدولية من وإلى الدول تأثيراً واضحاً في ارتفاع أو انخفاض تلك النسبة كما يلاحظ أن الدول الصناعية والمتقدمة تمتاز بانخفاض نسبة الذكور مقارنة بالإناث فمثلاً بلغت نسبة الجنس في دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة لعام 2009 بلغت 95.4 ذكر لكل مائة انثى<sup>2</sup>.

### جدول 1: نسبة الجنس بين السكان لسنوات مختارة

السنة	النسبة		
	نسبة الجنس	رجال	نساء
2001	102.3	50.6	49.4
2003	102.5	50.6	49.4
2005	102.7	50.7	49.3
2007	103.0	50.7	49.3
2009	103.1	50.8	49.2
2011	103.2	50.8	49.2
2012	103.2	50.8	49.2

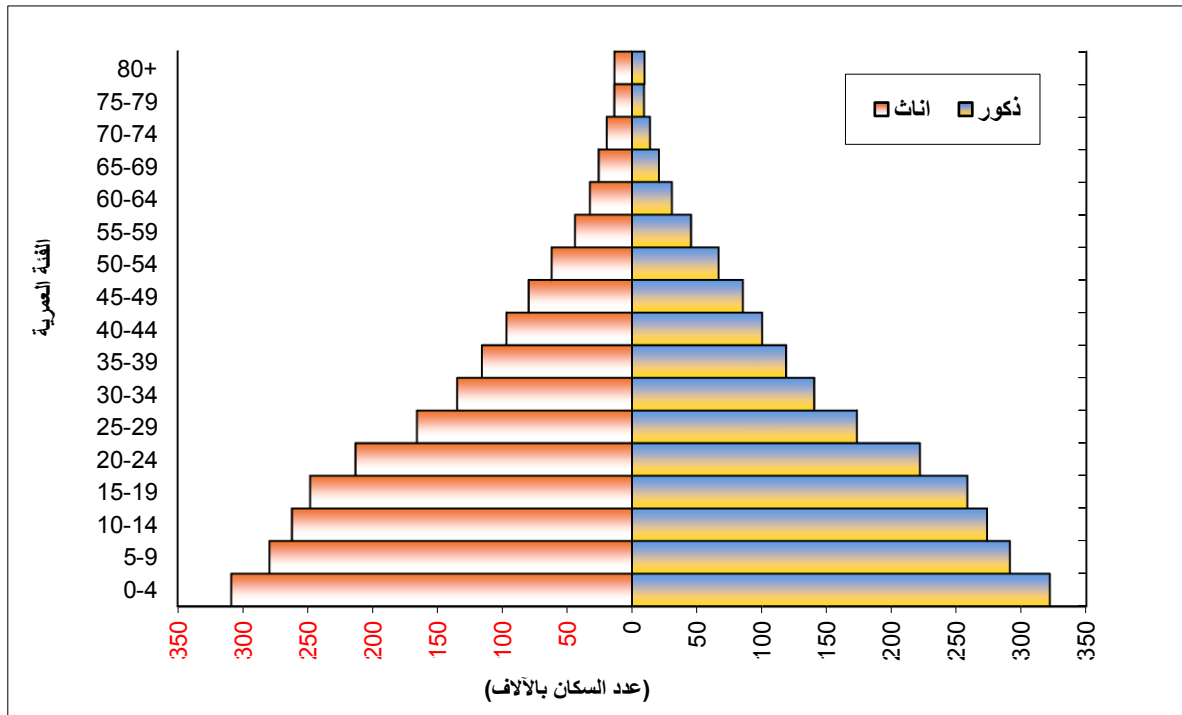
ويشير التركيب العمري للسكان في فلسطين إلى أن المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي فنحو نصف السكان اطفال (دون 18 سنة من العمر)، كما بلغت نسبة الأفراد اقل من 15 سنة نحو 40% من السكان وذلك لعام 2012 مع فروق واضحة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ ترتفع نسبة صغار السن في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية، حيث بلغت نسبة الأفراد اقل من 15 سنة في الضفة الغربية 38.4% من اجمالي سكان الضفة الغربية لعام 2012 مقارنة بـ 43.7% في قطاع غزة، ويعود ارتفاع نسبة صغار السن بشكل عام إلى ارتفاع معدلات الانجاب وخاصة في قطاع غزة.

ومن الملاحظ أن نسبة الأفراد أقل من 15 سنة في انخفاض مستمر منذ العقد الاخير من القرن الماضي إذ بلغت 46.8% لعام 1997. وعلى مستوى الجنس فلا يوجد اختلاف جوهري يعزى للجنس فتبدو نسبة الأفراد دون 15 سنة فأكثر متقاربة بين الجنسين، إذ بلغت 40.7% للذكور مقارنة بنحو 40.2% للإناث كما يظهر من الهرم السكاني أدناه.

<sup>1</sup>Pocketbook on Euro-Mediterranean Statistics, 2011 edition

<sup>2</sup>نفس المصدر اعلاه

شكل 1: الهرم السكاني، تقديرات منتصف عام 2012



وعلى مستوى كبار السن (الأفراد 65 سنة فأكثر) فيبدو ان الامر مختلف اذ ترتفع نسبة المسنات بشكل ملحوظ مقارنة بالمسنين الذكور اذ بلغت النسبة نحو 3.4% للإناث المسنات مقارنة 2.4% للذكور في العام 2012 المسنين ويعزى هذا التفاوت الواضح في بين نسب كبار السن من الذكور والإناث الى ارتفاع توقع البقاء عند الإناث مقارنة بالذكور .

وهو ما يستدعي أخذ ذلك بعين الاعتبار عند وضع السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بتوفير خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية لكبار السن وخاصة النساء منهم إذ غالباً ما تعيش النساء كبار السن بمفردهن دون معيل وبظروف صحية واجتماعية صعبة، كما يلاحظ ان التركيب العمري لا التركيب النوعي للسكان، الخاصة الأكثر بروزاً في التركيبة السكانية الفلسطينية نظراً لارتفاع نسبة الأفراد الاطفال (اقل من 18 سنة) مما ينعكس على نسبة المعالين ومدى العبء الذي يتحمله المعيلون وخاصة المرأة كونها من سيقوم برعايتهم وكفالتهم وتوفير احتياجاتهم حتى اعتمادهم على انفسهم، وهو ما قد ينعكس على مدى قدرة المرأة في المشاركة بسوق العمل خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة.

### 3.1 الخصوبة

رغم الانخفاض في مستويات الخصوبة لدى النساء في فلسطين الا ان خصوبة الفلسطينيات تبقى مرتفعة اذا ما قورنت بمعدلات الخصوبة السائدة في معظم الدول العربية

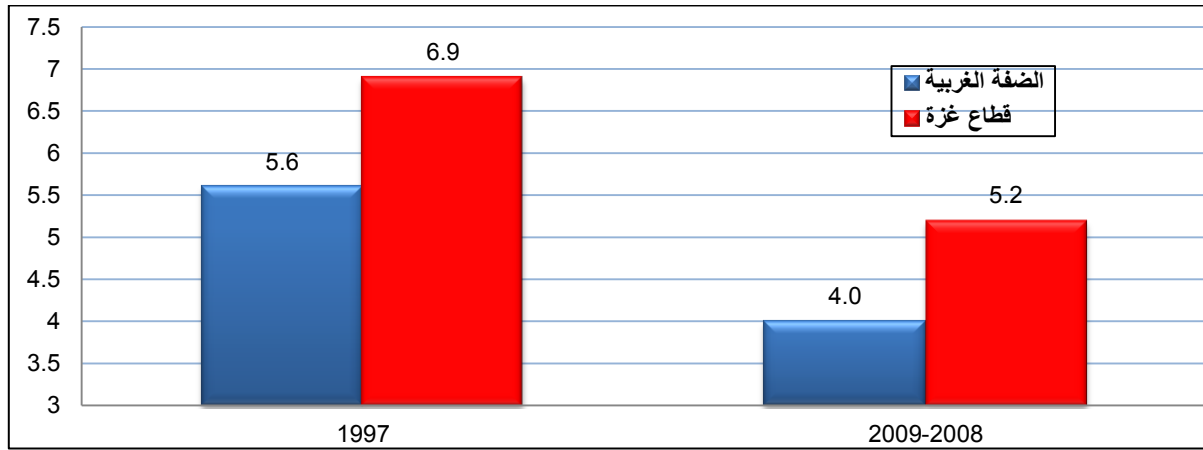
الخصوبة أحد أهم عناصر النمو السكاني ولها تأثير كبير في الحالة الفلسطينية في تزايد عدد السكان بصورة ملحوظة، اذ مازالت الخصوبة في فلسطين مرتفعة إذا ما قورنت بالمستويات السائدة حالياً في الدول الأخرى، ويعود ارتفاع مستويات الخصوبة إلى الزواج المبكر خاصة للإناث، والرغبة في الإنجاب، بالإضافة إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني، ولكن هنالك دلائل تؤكد على أن الخصوبة بدأت في الانخفاض خلال العقد الأخير من القرن الماضي.



فاستناداً إلى نتائج مسح الأسرة الفلسطيني 2010، فقد طرأ انخفاض على معدل الخصوبة الكلية، حيث بلغ 4.4 مولوداً للفترة 2008-2009 مقابل 6.0 مولوداً في العام 1997. أما على مستوى المنطقة فيلاحظ استمرار ارتفاع معدل الخصوبة الكلية في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية خلال الفترة (1997-2009)، حيث بلغ 4.0 مولوداً للفترة 2008-2009 في الضفة الغربية مقابل 5.6 مولوداً في العام 1997. أما في قطاع غزة فقد بلغ هذا المعدل 5.2 مولوداً للفترة 2008-2009 مقارنة 6.9 مولوداً في العام 1997. كما بلغ متوسط عدد الأطفال الذين سبق إنجابهم للنساء اللواتي سبق لهن الزواج في فلسطين عام 2010 حوالي 4.3 طفلاً، بواقع 4.2 طفلاً في الضفة الغربية و4.5 أطفال في قطاع غزة.

كما يلاحظ ارتفاع معدل الخصوبة الكلية في فلسطين مقارنة بالدول العربية<sup>3</sup>، إذ بلغ معدل الخصوبة الكلية في الأردن 3.8 مولود، وفي مصر 2.9 مولود، وفي تونس 2.1 مولود وذلك في العام 2012، لذا تعتبر فلسطين من الدول ذات مستوى خصوبة مرتفع.

شكل 2: معدل الخصوبة الكلية حسب المنطقة لسنوات مختارة



وعلى الرغم من التحسن في برامج صحة المرأة وارتفاع نسب الرعاية الصحية كما تشير إليها بيانات المسوح الصحية المختلفة إلا أن هناك مخاطر صحية تواجه المرأة الفلسطينية ومنها الحمل في سن مبكرة، إذ بلغ معدل خصوبة المراهقات في الفئة العمرية (15-19) سنة 67 ولادة لكل امرأة وفق بيانات مسح الأسرة الفلسطيني 2010.

#### 4.1 الزواج

تمتاز فلسطين بنمط فريد خاص بالزواج يتمثل بانتشار ظاهرة الزواج المبكر للفتيات وزواج الأقارب من جهة وارتفاع نسبة العنوسة وتأخر للزواج

تعتبر الحالة الزوجية للأفراد 15 سنة فأكثر بشكل عام أحد الانعكاسات الهامة على معدلات الخصوبة وبالتالي على معدلات النمو السكاني في المجتمع، وفي الحالة الفلسطينية هناك اختلافات واضحة ملحوظة ما بين التوزيع النسبي للنساء والرجال حسب الحالة الزوجية عبر السنوات السابقة. حيث يلاحظ انخفاض في نسب المتزوجين حالياً من كلا الجنسين ويقابله ارتفاع في نسب الذين لم يسبق لهم الزواج، في حين كان هناك اختلافاً بسيطاً في نسب المطلقين والأرامل والمنفصلين من كلا الجنسين.

<sup>3</sup>Population Reference Bureau. World Population Data Sheet, 2012.

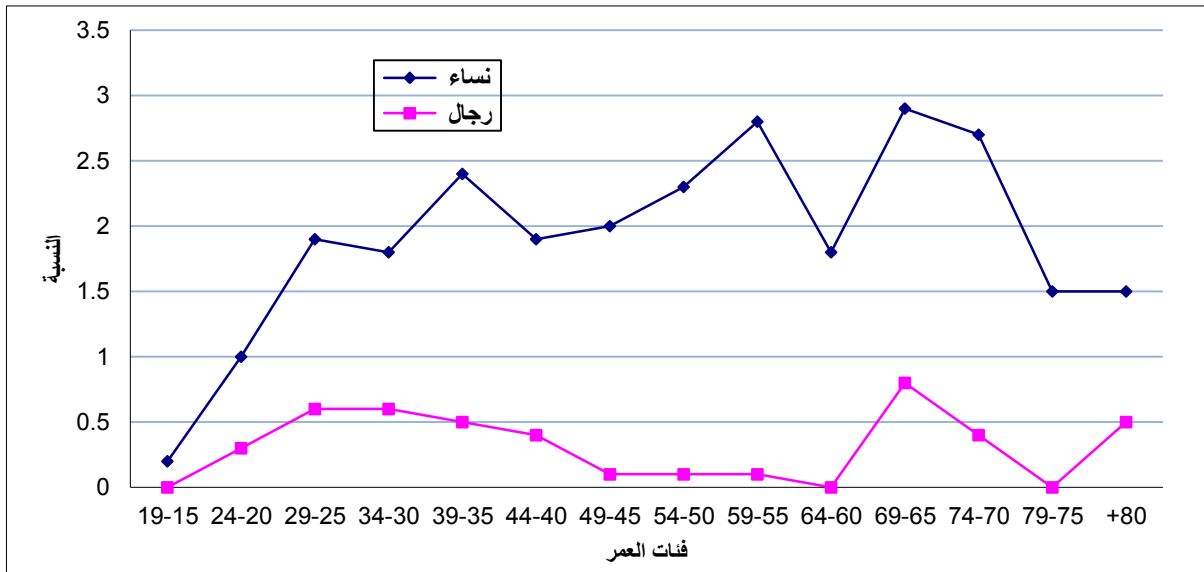
وهذا الانخفاض في نسبة المتزوجين من كلا الجنسين في فلسطين بشكل عام وعلى مستوى المنطقة (الضفة الغربية وقطاع غزة) خلال العقدين الماضيين، ويعود السبب في تباين هذه النسب ما بين عامي 1995 و2010 إلى ارتفاع العمر عند الزواج الأول لكل من النساء والرجال ما بين هذين العامين.

جدول 2: التوزيع النسبي للنساء والرجال حسب الحالة الزوجية والمنطقة، 1995، 2010

2010			1995			الحالة الزوجية
فلسطين	قطاع غزة	الضفة الغربية	فلسطين	قطاع غزة	الضفة الغربية	
						أعزب
رجال	43.1	44.8	رجال	38.6	44.4	رجال
نساء	35.3	36.2	نساء	27.1	33.4	نساء
						متزوج
رجال	56.0	54.1	رجال	60.0	54.5	رجال
نساء	57.6	56.0	نساء	63.1	57.3	نساء
						مطلق
رجال	0.3	0.3	رجال	0.3	0.2	رجال
نساء	1.5	1.5	نساء	1.4	1.0	نساء
						أرمل
رجال	0.6	0.6	رجال	1.0	0.8	رجال
نساء	5.6	6.3	نساء	7.8	7.8	نساء
						منفصل
رجال	0.0	0.0	رجال	0.1	0.1	رجال
نساء	0.0	0.0	نساء	0.6	0.5	نساء
						المجموع
رجال	100	100	رجال	100	100	رجال
نساء	100	100	نساء	100	100	نساء

كما يلاحظ ان نسب المتزوجات من النساء في فلسطين في انخفاض مستمر وملحوظ بصورة اكبر مما هو لدى الرجال بشكل عام وفي كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن العمر عند الزواج الأول بالنسبة للرجال كان أعلى مما هو عليه للنساء وذلك في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ارتفع العمر الوسيط عند عقد القران للذكور فيعام 1999 من 24.1 سنة الى نحو 24.6 سنة في العام 2011 في حين ارتفع العمر الوسيط عند الزواج الاول لدى الاناث من 18.8 سنة عام 1997 الى نحو 20 سنة في العام 2011 كما يلاحظ ان هناك أيضا فجوة بين النساء والرجال على مستوى التوزيع النسبي لكل من النساء والرجال حسب الحالة الزوجية، حيث أن نسبة اللاتي لم يسبق لهن الزواج بين النساء أقل مما هي عليه للرجال، والعكس بالعكس فيما يتعلق بنسبة المتزوجين، فنسبة المتزوجات من النساء أعلى مما هي عليه للرجال، وكذلك فإن نسبة المطلقات والأرامل والمنفصلات من النساء أعلى منها للرجال، ويعود السبب في تباين نسب غير المتزوجين والمتزوجين بين النساء والرجال إلى اختلاف العمر عند الزواج الأول حيث هناك اتجاه عام لدى النساء للزواج في سن مبكر أكثر من الرجال، وامكانية زواج الرجال بعد بلوغهم سن معين أكثر مما هي لدى النساء، وكذلك إلى اتجاه الرجال بصورة اكبر إلى الزواج مرة اخرى، أو الزواج من امرأة ثانية (تعدد الزوجات) في حين ان فرصة الزواج للاناث بعد بلوغهن سن 45 سنة تبدو قليلة، كما ان لتوقع البقاء على قيد الحياة اثر في تفسير زيادة نسبة الأرامل من النساء حيث أن توقع البقاء على قيد الحياة للمرأة أعلى مما هو للرجل.

شكل 3: نسب المطلقين حسب فئات العمر والجنس، 2010

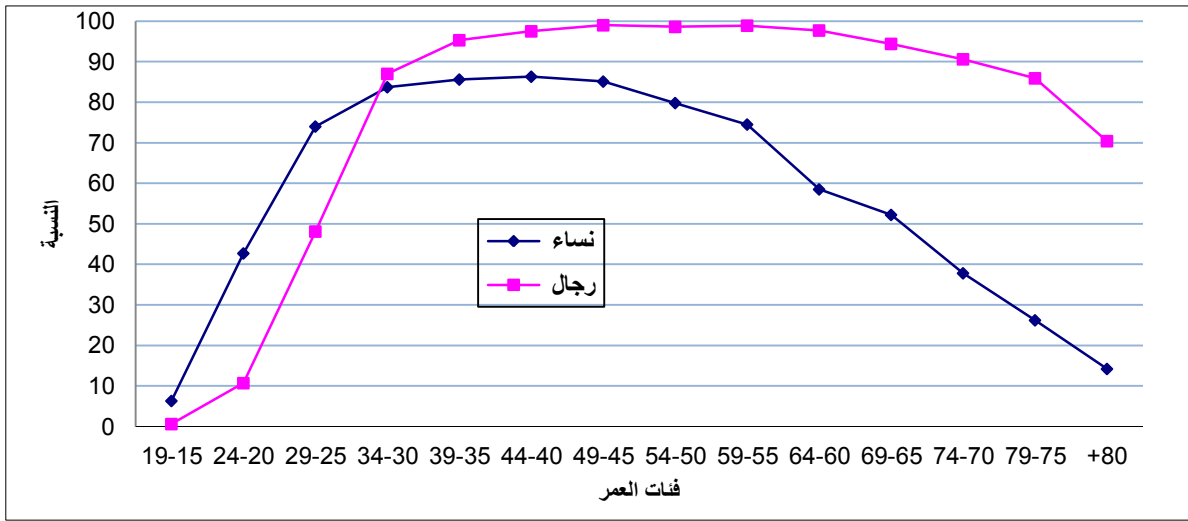


وعند دراسة توزيع النساء والرجال حسب الحالة الزوجية والعمر يتضح لنا نقاط هامة يجب النظر لها بحرص فيما يتعلق بأنماط الزواج لكل من المرأة والرجل الفلسطيني، حيث أن ما نسبته 6% من النساء في الفئة العمرية 15-19 سنة (سن المراهقة) حالياً متزوجات بعدما كانت هذه النسبة أكثر من 20% قبل عقدين من الآن بالمقابل فإن نسبة الذكور المتزوجين في نفس الفئة العمرية هي 1% فقط لعام 2010، ولزيادة نسبة المتزوجات من الإناث في هذه الفئة العمرية انعكاسات سلبية على المرأة، حيث قد يؤدي ذلك إلى حرمان المرأة من إكمال تحصيلها العلمي، وكذلك مشاركتها في سوق العمل، بالإضافة إلى زيادة احتمالية الحمل والإنجاب في سن مبكر، وهذا أيضاً له انعكاسات سلبية على صحة الأم والطفل، وكذلك يؤدي إلى زيادة معدلات الخصوبة للمرأة، وعدم قدرة المرأة على القيام بدورها في المجتمع والمشاركة في سوق العمل.

وتبدأ الفجوة ما بين نسب المتزوجين من النساء والرجال في الانحسار بأقل فارق للفئة العمرية 25-29 سنة حيث بلغت نسبة المتزوجات النساء 74% مقابل 48.1% للرجال، ثم تنعكس الصورة بعد هذا العمر لترتفع نسبة المتزوجين الذكور مقارنة بنسبة الإناث المتزوجات.

نسبة المتزوجين من كلا الجنسين تزداد مع ازدياد العمر حيث بلغت أعلى نسبة للنساء المتزوجات في الفئة العمرية 40 - 44 سنة وهي 86.4% في حين كانت أعلى نسبة للرجال المتزوجين في الفئة العمرية 45-49 سنة وهي 99%، وتزداد نسبة المتزوجين من النساء بنسب قليلة جداً في الأعمار من 35 إلى 45 سنة، وهذا مؤشر على أن الرجال يتزوجون من نساء أصغر منهم سناً، وتبدأ نسبة المتزوجين من كلا الجنسين بالانخفاض عند العمر 50 سنة بالنسبة للذكور والعمر 45 سنة بالنسبة للإناث.

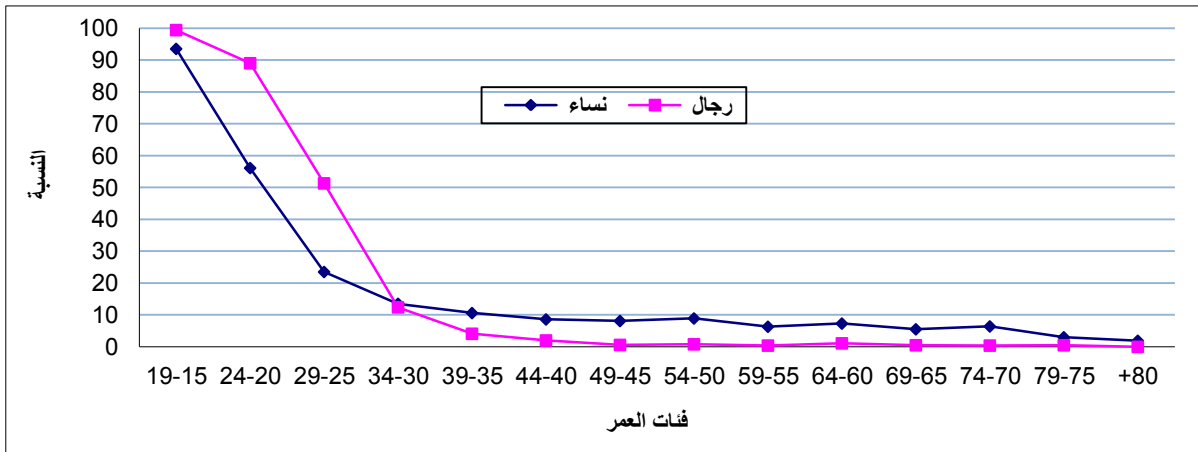
شكل 4: نسب المتزوجين حسب فئات العمر والجنس، 2010



وعلى مستوى المنطقة (الضفة الغربية وقطاع غزة) فلا يبدو ان الامر مختلفا عما سبق ذكره، الا ان نسب المتزوجات في سن مبكرة 19-15 سنة في قطاع غزة اكثر وضوحا مقارنة بالضفة الغربية اذ بلغت نسبة المتزوجات في هذا العمر في قطاع غزة لعام 2010 نحو 8% مقارنة بنحو 5% فقط في الضفة الغربية، وكذلك فإن نسبة النساء المتزوجات في الضفة الغربية وقطاع غزة هي للفئة العمرية 44-40 سنة وهي في الضفة الغربية أقل 48% مما هي عليه في قطاع غزة 91%، بالمقابل فإن أعلى نسبة للذكور المتزوجين هي للفئة العمرية 49-45 سنة في الضفة الغربية 98.8% في حين كانت اعلى نسبة للمتزوجين الذكور في القطاع للفئتين العمريتين 44-40 سنة و 49-45 سنة ونسبة 99.2%. ويبدو أن الزواج في قطاع غزة اكثر استقرارا من الضفة الغربية حيث أن نسب المتزوجين من كلا الجنسين في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية.

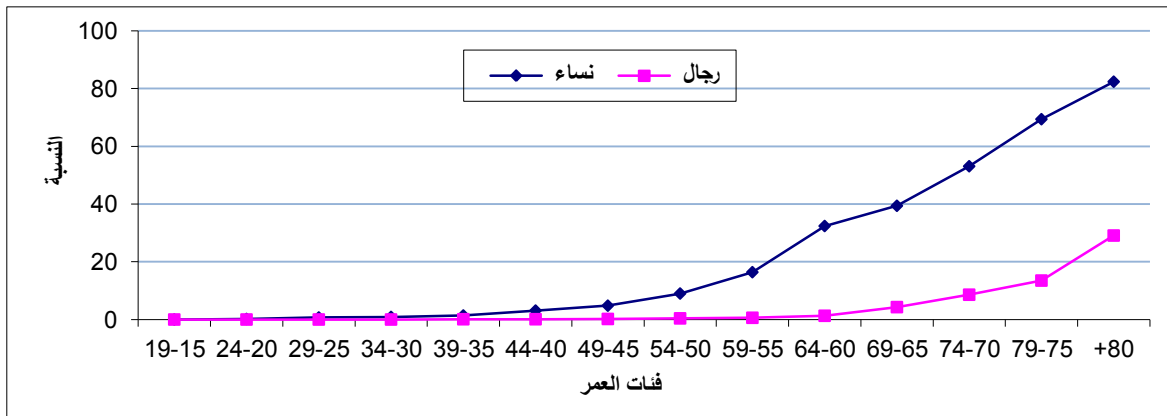
وهناك ظاهرة موجودة في المجتمع الفلسطيني لا بد من الإشارة إليها، فبالرغم من وجود ظاهرة الزواج المبكر الا ان هناك ظاهرة اخرى عكسية منتشرة في المجتمع الفلسطيني الا وهي ظاهرة تأخر زواج الفتيات الفلسطينيات اذ تشير البيانات لعام 2010 أن هناك حوالي 24% من النساء عازبات في الفئة العمرية 29-25 سنة، مقابل حوالي 51% للرجال. غالبية هؤلاء الرجال يتزوجون قبل الوصول لعمر 40 سنة مع بقاء نحو 2% دون زواج بعد ذلك، في المقابل ترتفع هذه النسبة بين النساء لتصل إلى 13.5% من مجمل النساء في الفئة العمرية 34-30 سنة ويبقى نحو 9% في الفئة العمرية 44-40 سنة دون زواج، الأمر الذي يعني بقاء امرأة من بين كل عشر نساء تقريبا دون زواج حتى بعد بلوغها سن الأربعين وهي نسبة عالية مقارنة مع الدول العربية المجاورة، ويعزى سبب بقاء هذه النسبة مرتفعة إلى أن التقاليد السائدة في المجتمع تشجع الذكور على تأخير الزواج للالتحاق بالتعليم كون الرجال يتحملون العبء الأكبر اقتصادياً في تكوين الأسرة، في المقابل تحد من فرص تعليم الفتيات مما يؤدي للزواج المبكر، وبالتالي فعندما يقبل الشباب على الزواج فإنهم يفضلون الاقتران بفتيات أصغر منهم سناً مما يعمل على تقليل فرص زواج الفتيات خصوصا اللواتي أكملن تعليمهن، حيث ترتفع توقعات المرأة بالنسبة للخصائص الاجتماعية والاقتصادية لشريك حياتها كلما ازداد مستوى تعليمها. ويشار هنا إلى أن هذه النسبة المرتفعة من النساء العازبات، حتى في الأعمار المتقدمة، ترتفع في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة، حيث تصل نسبة النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج عند العمر 45-40 سنة بالضفة الغربية نحو 11%، مقارنة مع 5% في قطاع غزة وذلك وفق بيانات مسح الاسرة الفلسطيني 2010.

شكل 5: نسب العزاب حسب فئات العمر والجنس، 2010



ويلاحظ وجود فجوة بين نسب الأرملة لكل من الرجال والنساء بشكل عام، حيث بلغت نسبة الأرملة بين النساء والرجال 6.1% و0.6% على التوالي وفق بيانات عام 2010 وذلك لأسباب عدة أهمها؛ ارتفاع توقع البقاء على قيد الحياة للناث مقارنة بالذكور وزواج الرجل في العادة من زوجة تصغره بعدة سنوات تصل إلى أكثر من 10 سنوات أحياناً، فضلاً عن احتمال زواج الرجل بعد وفاة زوجته أعلى من احتمال زواج الزوجة (الأرملة)، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن ارتفاع نسب النساء المطلقات والأرملة في الفئات العمرية المتقدمة يعني أن هذه الشريحة من النساء في المجتمع في العادة تتراأس أسر تتكون من شخص واحد فقط، أو أن تكون هذه الأم مقيمة مع أبنائها، مما يعني زيادة الأعباء الملقاة على كاهل المرأة فهي تتحمل مسؤولية نفسها ومسؤولية إعالة أبنائها، الأمر الذي يدعو إلى توجيه الاهتمام لهذه الفئة من النساء التي غالباً ما تفقد الدعم الاجتماعي والاقتصادي التقليدي الذي عادة ما يتوفر للمرأة العربية من خلال رباط الزوجية.

شكل 6: نسب الأرملة حسب فئات العمر والجنس، 2010

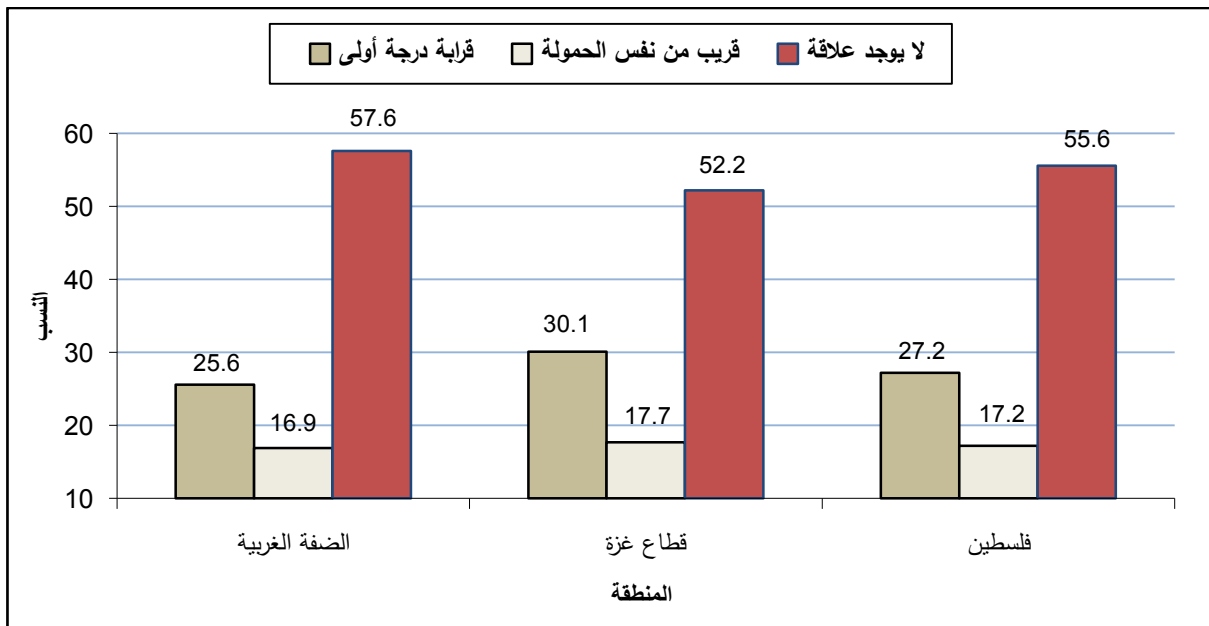


### 5.1 زواج الأقارب

ما زالت ظاهرة زواج الأقارب ظاهرة منتشرة وثابتة في فلسطين، حيث تشير البيانات المتوفرة منذ عام 2000 أن ما يزيد عن 40% من الزيجات تتم بين أقارب سواء كانت من الدرجة الأولى أو من نفس الحمولة، إذ أشارت بيانات مسح الأسرة الفلسطيني 2010، إلى أن نسبة النساء 15-54 سنة اللواتي سبق لهن الزواج وتزوجن من أقارب من الدرجة الأولى بلغت 27.2% من حالات الزواج بواقع 25.6% في الضفة الغربية و30.1% في قطاع غزة.

أما نسبة النساء اللواتي تزوجن ولا يوجد لهن علاقة قرابة مع أزواجهن فقد بلغت 55.6% من حالات الزواج؛ بواقع 57.6% في الضفة الغربية و52.2% في قطاع غزة، كما لم يلاحظ وجود اختلاف جوهري على نسب النساء اللواتي سبق لهن الزواج من أزواج تربطهن بهم صلة قرابة بشكل عام وقرابة من الدرجة الأولى بشكل خاص خلال العقدين الماضيين، الأمر الذي يدعو إلى المزيد من الاهتمام بهذه الظاهرة وبذل كافة الجهود عن طريق الإرشاد والتوعية من خلال المؤسسات التي تعنى بشؤون الأسرة والمجتمع لزيادة الوعي حول مدى الآثار السلبية المترتبة على المجتمع جراء استمرار انتشار هذه الظاهرة، حيث يبدو أن العادات والتقاليد السائدة في المجتمع هي من يحكمها في الدرجة الأولى، التي يمكن من خلالها إجبار الفتاة في بعض الأحيان على الزواج من قريبها، الأمر الذي يكون دافعه الحفاظ على العلاقات الاجتماعية والعائلية بين الأسر، وكذلك فإن العوامل الاقتصادية المتمثلة بموضوع الميراث والتي قد تلعب دوراً مهماً في استمرار هذه الظاهرة.

شكل 7: التوزيع النسبي للنساء (15-54) سنة اللواتي سبق لهن الزواج حسب درجة القرابة مع الزوج والمنطقة، 2010



## 6.1 الوفيات

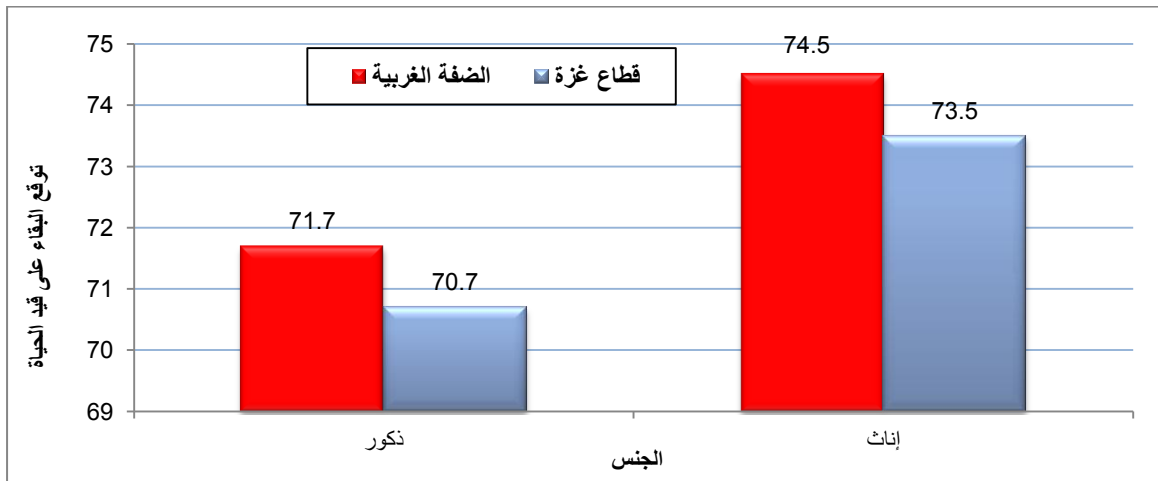
تشير البيانات مسح الاسرة الفلسطيني 2010 الى انخفاض ملحوظ في معدلات وفيات الرضع والاطفال دون الخمس سنوات

تشير البيانات المتوفرة إلى أن معدلات الوفيات الخام منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالمعدلات السائدة في الدول العربية، كما يتوقع انخفاض معدلات الوفيات الخام المقدر في فلسطين من 3.9 حالة وفاة لكل 1000 من السكان عام 2012 إلى 3.6 حالة وفاة لكل 1000 من السكان عام 2015، أما على مستوى المنطقة فيلاحظ أن هناك فرقاً بسيطاً في معدل الوفيات الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يتوقع انخفاض معدل الوفيات الخام من 4.0 حالة وفاة لكل ألف من السكان في عام 2012 في الضفة الغربية إلى 3.8 حالة وفاة لكل ألف من السكان عام 2015.

في حين يتوقع انخفاض معدل الوفيات الخام في قطاع غزة من 3.8 حالة وفاة في العام 2012 إلى نحو 3.5 حالة وفاة لكل ألف من السكان عام 2015. كما تحتل وفيات الرضع في فلسطين موقعاً متوسطاً مقارنة مع الدول العربية إذ بلغ معدل وفيات الرضع 18.9 لكل ألف مولود حي بواقع ( 20.6 للذكور و 17.1 للإناث) للفترة 2005-2009، في حين بلغ عام 2010 في الأردن 18.0 لكل ألف مولود حي، وفي اليمن 57.0 لكل ألف مولود حي، وفي لبنان 19.0 لكل ألف مولود حي، وفي مصر 19.0 لكل ألف مولود حي، وفي تونس 14.0 لكل ألف مولود حي وفي السودان 66.0 لكل ألف مولود حي<sup>4</sup>.

نتيجة لانخفاض معدلات الوفاة في فلسطين ارتفع العمر المتوقع للأفراد حيث بلغ توقع البقاء على قيد الحياة عام 2012؛ 72.7 سنة بواقع 71.3 سنة للذكور، و 74.1 سنة للإناث، مع وجود اختلاف بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ توقع البقاء على قيد الحياة عام 2012 في الضفة الغربية 73.1 سنة بواقع 71.7 سنة للذكور و 74.5 سنة للإناث، في حين بلغ العمر المتوقع في قطاع غزة 72.1 سنة بواقع 70.7 سنة للذكور و 73.5 سنة للإناث. ومن أسباب ارتفاع معدلات البقاء على قيد الحياة الأخرى تحسن المستوى الصحي والانخفاض التدريجي لمعدلات وفيات الرضع والأطفال.

شكل 8: توقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة حسب المنطقة والجنس، 2012



<sup>4</sup>Population Reference Bureau.2012 World Population Data Sheet.

## 7.1 الهجرة

## 1.7.1 الهجرة الخارجية

أشارت بيانات مسح الهجرة الفلسطيني 2010 الى أن معظم الفلسطينيين المهاجرين للخارج كانوا من الذكور إذ وصلت نسبتهم الى نحو 70% من إجمالي المهاجرين للخارج، في حين وصلت نسبة المهاجرات الى نحو 30% فقط. كما يلاحظ ان ثلث المهاجرين سواء الذكور او الاناث هم من فئة الشباب (15-29 سنة) خلال السنوات العشر الاخيرة من العقد الماضي.

حتى قبل سنوات قليلة ماضية لم يكن هناك امكانية لتوفير اي بيانات حول هجرة الفلسطينيين للخارج نتيجة للسيطرة الاسرائيلية على المعابر والحدود الفلسطينية، كما لم يكن هناك اي مسح او دراسة رسمية ذات جودة معقولة تظهر حجم وانماط واتجاهات الهجرة الفلسطينية الى الخارج وكذلك لم يكن تتوفر اي بيانات حول خصائص المهاجرين للخارج، وفي العام 2010 قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذ المسح الوطني الاول حول الهجرة، والذي يعتبر الاول حتى على مستوى المنطقة العربية، وقد مكنتنا هذا المسح لأول مرة من دراسة انماط واتجاهات الهجرة الفلسطينية وخصائص المهاجرين للخارج بصورة دقيقة.

وقد اشارت بيانات هذا المسح ان حوالي 20 الف فلسطيني قد هاجروا خلال الفترة 2007 الى 2009 ولم يزلوا في الخارج حتى وقت تنفيذ المسح عام 2010، وهذا العدد لا يشمل الاسر الفلسطينية التي هاجرت بالكامل خلال تلك الفترة، والملفت للنظر ان معظم هؤلاء المهاجرين للخارج كانوا من الذكور إذ وصلت نسبتهم الى نحو 70% من اجمالي المهاجرين للخارج في حين وصلت نسبة المهاجرات الى نحو 30% فقط.

كما يلاحظ ان ثلث المهاجرين سواء الذكور او الاناث منهم كانوا من فئة الشباب (15-29 سنة) خلال السنوات العشر الاخيرة من العقد الماضي، وعند دراسة اسباب هجرة الفلسطينيين للخارج حسب النوع الاجتماعي كانت للدراسة لحوالي 44% من المهاجرين الذكور ومن ثم واسباب تتعلق بتحسين الظروف المعيشية والعمل لحوالي 38% منهم ايضا، في حين كانت اسباب الهجرة للاناث لاسباب تتعلق بمرافقة العائلة بنسبة وصلت الى نحو 64% من اجمالي المهاجرات خلال الفترة 2000-2010 مما يعني أن هجرة المرأة الفلسطينية مقتصرة على القيام بدورها التقليدي في رعاية الأسرة وتقديم الخدمات المنزلية المناطة بها دون اي دور تنموي او اقتصادي.

جدول 3: التوزيع النسبي للمهاجرين للخارج حسب العمر الحالي والجنس، 2010

كلا الجنسين	الجنس		العمر الحالي
	إناث	ذكور	
20.6	23.8	18.4	14-0
33.0	31.3	34.2	29-15
25.6	26.5	25.1	44-30
13.5	11.7	14.7	59-45
5.8	5.2	6.2	+60
1.5	1.5	1.4	غير ميبين
100	100	100	المجموع



وحول الدول التي يتجه اليها المهاجرون الفلسطينيون من الذكور كانت دول أمريكا ودول الاتحاد الاوروبي بنسبة تزيد عن 51% من اجمالي المهاجرين، و23% لدول الخليج العربي، ومن الملاحظ أن المرأة الفلسطينية المهاجرة تهاجر نحو الاردن بالدرجة الاولى بنسبة مقدارها 43% من المهاجرات.

وحول توجهات الفلسطينيين 15-59 سنة نحو الهجرة كانت 16% للذكور مقابل 10% فقط للاناث، مع ملاحظة ان الدول التي يفضلونها لهجرتهم كانت متشابهة وهي دول الخليج العربي والدول الاوروبية، اي ان توجهات الفلسطينيين نحو الدول المرغوبة للهجرة تتفق مع الدول التي يهاجرون اليها فعلا بالنسبة للذكور لكنها غير ذلك بالنسبة للاناث.

وحول دوافع الرغبة للهجرة كانت كانت بالنسبة للذكور والاناث متشابهة لكن بنسب متفاوتة، حيث افاد نحو 70% من الذكور الراغبين في الهجرة انها لدوافع واسباب تتعلق بتحسين الحياة المعيشية والعمل مقابل 51% للاناث 17% من الذكور لدوافع تتعلق بالتعليم مقابل 22% لاناث الراغبين في الهجرة.

لكن من الملاحظ ارتفاع نسبة الاناث الراغبين في الهجرة لاسباب تتعلق للبحث عن اماكن اكثر امانا خارج فلسطين او الابتعاد عن المشاكل بنسبة تصل الى نحو 17% من اجمالي الراغبين في الهجرة، وهذا يبدو مثيراً للدهشة للوهلة الاولى كون الذكور أكثر تعرضاً للمشاكل الامنية والسياسية والاعتقال من الجانب الاسرائيلي لكن يبدو ان رغبة الاناث للهجرة تتطوي تحت اهداف المرأة الفلسطينية واهتمامها بالحفاظ على أبنائهم وخوفها عليهم في هذا الجانب.

### 2.7.1 الهجرة الداخلية

على العكس من الهجرة الخارجية فان الاناث تستحوذ على النسبة الاكبر من المهاجرين هجرة داخلية في فلسطين ففي حين تشير بيانات التعداد 1997 الى ارتفاع كبير في نسبة الاناث المهاجرات داخليا مقارنة بالذكور، اذ بلغت نسبة الاناث المهاجرات داخليا (لديهن مكان اقامة سابق داخل فلسطين) 85.6% من اجمالي المهاجرين داخليا لعام 1997، وبلغت هذه النسبة وفق مسح اثر الاجراءات الاسرائيلية على الواقع الاجتماعي والاقتصادي 2006 الى 60% من اجمالي المهاجرين هجرة داخلية في فلسطين مقابل 40% للذكور، كما تشير بيانات التعداد 2007 ان نسبة الاناث المهاجرات داخليا قد بلغت 63.6% ويعود سبب انخفاض نسبة المهاجرات داخليا في عامي 2006 و2007 مقارنة بعام 1997 الى ارتفاع نسبة المهاجرين هجرة داخلية بين الذكور بعد عام 2000 حتى عام 2007 نتيجة للاوضاع التي سادت آنذاك وانتفاضة الأقصى، ويعود الدافع الرئيسي لهجرة الاناث داخليا وارتفاعها بصورة ملحوظة في فلسطين خلال هذه السنوات الى الزواج بدرجة اولى ومن ثم مرافقة الأسرة أي أن الدافع اجتماعي بحت.

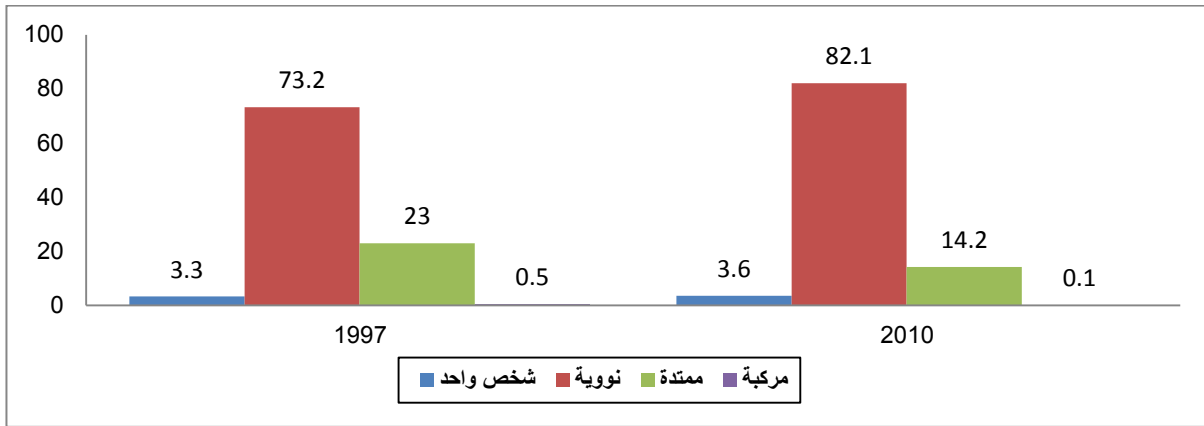
اما فيما يتعلق بالتركيب العمري والنوعي للمهاجرين هجرة داخلية في فلسطين يبدو ان التركيب العمري للاناث المهاجرات متشابهة مع التركيب العمري للمهاجرين داخليا للذكور الا ان نسبة الاناث المهاجرات داخليا في الفئة العمرية 20-34 سنة تبدو اعلى منها للذكور المهاجرين فقد بلغت للاناث المهاجرات 39.0% في حين بلغت للذكور المهاجرين 32.5% مع العلم ان الاناث يهاجرن غالبا في هذا العمر من اجل الزواج في حين يهاجر الذكور للاسباب الاقتصادية.

## 8.1 الأسرة

## الاسر النووية في ارتفاع مستمر وملحوظ خلال السنوات السابقة على حساب الاسر الممتدة

تعتبر الأسر النووية هو النمط العام للأسر الفلسطينية وهناك ارتفاع ملحوظ في نسبة هذه الاسر خلال السنوات السابقة وذلك على حساب الاسر الممتدة بصورة رئيسية اذ بلغت نسبة الاسر النووية لعام 2010 في فلسطين 82.1% من اجمالي الاسر بعدما كانت تشكل عام 1997 نحو 73.2%. كما تتكون حوالي 3% من الاسر الفلسطينية من شخص واحد، ويبدو هذه النوع من الاسر في ثبات عبر الزمن منذ عام 1997، في حين نسبة الاسر الممتدة في انخفاض مستمر منذ عام 1997، ويخفي هذا التركيب حقيقة العلاقات الأسرية فبالرغم من الطابع النووي للأسر إلا أن العلاقة الأسرية ممتدة تبقى سائدة حيث في الغالب يسكن الأبناء وزوجاتهم وأبنائهم في مساكن قريبة من مساكن ذويهم أو في نفس المبنى.

شكل 9: التوزيع النسبي للأسر حسب نوع الأسرة لسنوات مختارة



## 9.1 حجم الأسرة ورب الأسرة

على الرغم من الانخفاض في حجم الأسرة الفلسطينية إلا أنها تظل كبيرة نسبياً مقارنة بالدول الأخرى حيث يصل معدل حجم الأسرة في الاردن إلى 5.4 فرداً وفي مصر 4.2 فرداً

تشير بيانات عام 2012 إلى أنه طرأ انخفاض في متوسط حجم الأسرة في فلسطين مقارنة مع عام 1997، حيث انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 5.6 فرداً عام 2012 مقارنة مع 6.4 فرداً عام 1997. من جانب آخر انخفض متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية إلى 5.3 فرداً عام 2012 مقارنة مع 6.1 فرداً عام 1997، أما في قطاع غزة فقد انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 6.1 فرداً في العام 2012 مقارنة مع 6.9 في العام 1997. ولعل هذا الانخفاض في متوسط حجم الأسرة أدى إلى ارتفاع نسبة الأسر النووية على حساب الأسر الممتدة نتيجة لانحلال عدد كبير منها، فضلاً عن ميل الأسر الشابة إلى انجاب عدد قليل من الأبناء.

بالرغم من انخفاض حجم الأسرة الفلسطينية إلا أنها تظل كبيرة نسبياً مقارنة بالدول الأخرى حيث يصل معدل حجم الأسرة في الاردن إلى 5.4 فرداً وفي مصر 4.2 فرداً. ويبقى حجم الأسر الكبيرة مرتفعاً حيث أن أكثر من ربع الأسر الفلسطينية عدد أفرادها يزيد عن 7 أفراد وأكثر من ثلث الأسر في قطاع غزة عدد أفرادها ثمانية أفراد فأكثر مقارنة بحوالي خمس الأسر في الضفة الغربية يبلغ عدد أفرادها ثمانية أفراد فأكثر وذلك وفق بيانات تعداد عام 2007. تعتبر هذه الأسر كبيرة الحجم أكثر عرضة للفقر، وقد أظهرت مسح الفقر على مستوى الوطن ارتفاعاً كبيراً في مستويات الفقر لدى الأسر كبيرة الحجم والتي تزيد عن 7 أفراد. وكما هو معلوم فإن زيادة حجم الأسرة يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق المرأة بالذات، كما أن هنالك دراسات كثيرة تشير إلى وجود علاقة بين الأسر الكبيرة والزواج المبكر وبالتالي زيادة المخاطر الصحية على المرأة، إذ أن الأسرة الكبيرة تلقى بأعبائها على أفرادها الإناث حيث تعتني الإناث بتربية الأولاد والرعاية الجسدية لهم، بينما قد يقوم الرجال بالمساعدة في بعض الأعمال المنزلية.

جدول 4: التوزيع النسبي للأسر حسب حجم الأسرة والمنطقة، 2007

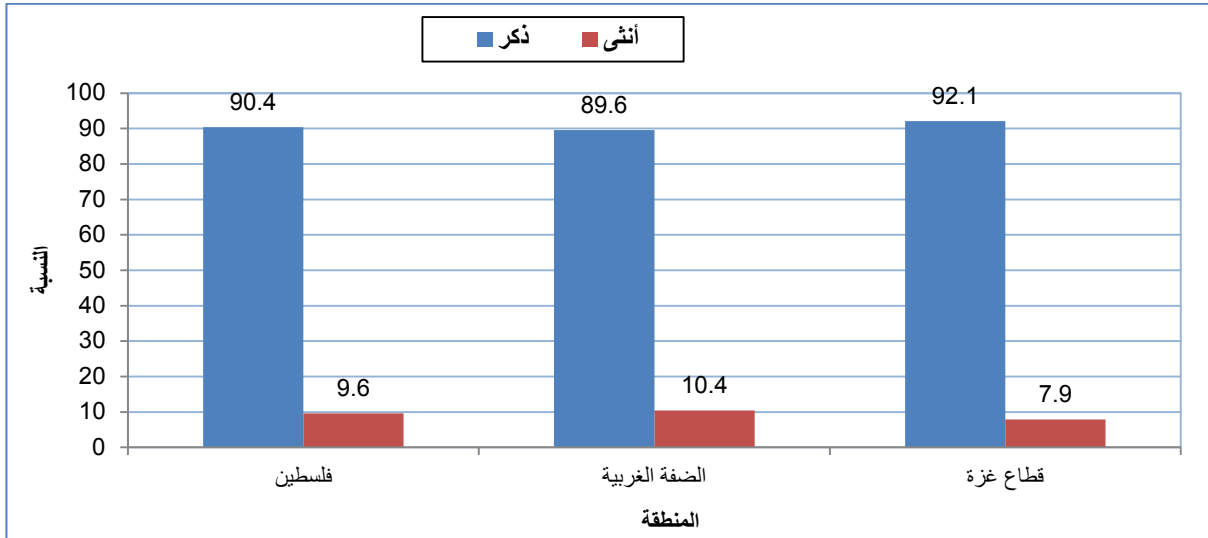
فلسطين	قطاع غزة	الضفة الغربية	حجم الاسرة
3.6	2.5	4.2	1
19.0	16.3	20.4	3-2
25.0	21.2	26.9	5-4
26.5	24.8	27.4	7-6
16.4	20.1	14.5	9-8
9.5	15.2	6.6	+10
5.8	6.5	5.5	معدل حجم الأسرة

### 10.1 النساء ارباب الاسر

تشير بيانات عام 2011، إلى أن 9.6% من الأسر ترأسها إناث في فلسطين، بواقع 10.4% في الضفة الغربية و7.9% قطاع غزة على التوالي، مع العلم ان هذه النسبة في ثبات نسبي تقريبا منذ بداية العقد الماضي. وغالباً ما يكون حجم الأسرة التي ترأسها أنثى صغيراً نسبياً، حيث بلغ متوسط حجم الأسرة التي ترأسها أنثى عام 2012 في فلسطين 2.9 فرداً مقارنةً بمتوسط مقداره 5.9 فرداً للأسر التي يرأسها ذكور، وتنشأ الأسر التي ترأسها إناث في فلسطين غالباً نتيجة لوفاة الزوج، أو لهجرته، والجدير بالذكر أن الأسر التي ترأسها أنثى متزوجة من رجل مهاجر قد تكون في الغالب أفضل حال من الأسر الأخرى التي ترأسها امرأة وذلك بسبب التعويضات أو الحوالات المالية التي تصلها من الزوج في الخارج، بينما الفقر المتفاقم يدفع الإناث اللواتي يتراسن أسراً إلى العيش في ظروف أصعب مع الفقر.

وتعتبر النساء المتزوجات من معتقلين يمضون فترات طويلة في المعتقل من الأمثلة على الأسر المكونة من أم فقط، وقد تعيش هذه الأسر بشكل منفصل أو بشكل الأسرة الممتدة. كما تشير بيانات الفقر لسنة 2011؛ أن نسبة الفقر بين الإناث في قطاع غزة أكثر من ضعفي مثيلاتها بين الإناث في الضفة الغربية.

شكل 10: التوزيع النسبي للأسر حسب جنس رب الأسرة والمنطقة، 2012



## 11.1 خلاصة

- بناء على الإسقاطات السكانية فإن عدد السكان في فلسطين سيتضاعف في نحو 23 عاماً. وللزيادة السكانية السريعة أثر كبير في إعاقة التحسن المطلوب في مستويات المعيشة، فضلاً عن أنها تعيق عملية التنمية وتزيد من الضغط على الخدمات والبنية التحتية كالمدارس والمستشفيات... الخ، ومن ناحية أخرى فإن الزيادة السكانية المرتفعة تترتب عليها أمور أخرى منها:
  1. بقاء نسبة الأفراد صغار السن الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة مرتفعة، وبقاء هذه النسبة مرتفعة يعني بالضرورة، أيضاً بقاء نسبة الإعاقة المرتفعة، ما يعني زيادة العبء الملقى على عاتق المعيلين وخاصة المرأة، كونها من سيقوم برعايتهم وكفالتهم وتوفير احتياجاتهم حتى اعتمادهم على أنفسهم وهو ما قد ينعكس على مدى قدرة المرأة في المشاركة بسوق العمل خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة.
  2. عدم التوازن بين الموارد المتاحة والزيادة السكانية، ويشكل هذا الأمر تحدياً كبيراً للمسؤولين في المستقبل، فالزيادة السكانية المرتفعة وغير المخطط لها تسبب الخلل في التوازن بين الموارد والسكان على ضوء التوقعات المستقبلية لعدد السكان.
- نسب المتزوجين من النساء أعلى مما هي عليه بالنسبة للرجال، في حين أن نسب الذين لم يسبق لهم الزواج من الرجال أعلى من النساء. وكذلك فإن نسب الأرملة والمطلقين والمنفصلين من النساء أعلى من الرجال.
- تعتبر الأسر النووية هو النمط العام للأسر الفلسطينية وهناك ارتفاع ملحوظ في نسبة هذه الأسر خلال السنوات السابقة وذلك على حساب الأسر الممتدة بصورة رئيسية إذ بلغت نسبة الأسر النووية لعام 2010 في فلسطين 82.1% من إجمالي الأسر بعدما كانت تشكل عام 1997 نحو 73.2%.

## 12.1 التوصيات

- للزيادة السكانية السريعة أثر كبير في إعاقة التحسن المطلوب في مستويات المعيشة، فضلاً عن أنها تعيق عملية التنمية وتزيد من الضغط على الخدمات والبنية التحتية كالمدراس والمستشفيات.. الخ، مما يستدعي أخذ ذلك بالحسبان عند وضع السياسات والبرامج والخطط التنموية.
- من الملاحظ وجود ظاهرتين تبدوان على نقيض الأولى قضية الزواج المبكر لدى النساء وزواج الأقارب من جهة، وظاهرة تأخر الزواج لدى الإناث لذا هناك ضرورة لمزيد من البحث في هاتين الظاهرتين للوقوف على أسبابهما ومعالجتهما، كما أن قضية انتشار زواج الأقارب بصورة ملحوظة بحاجة لبذل مزيد من الجهد لتقديم الإرشادات اللازمة للأزواج الجدد بهذا الخصوص وزيادة المعرفة بالمخاطر الصحية الكامنة في زواج الأقارب.
- من الملاحظ ارتفاع نسبة النساء غير المتزوجات بشكل عام في الفئات العمرية العليا خاصة الأرامل منهن وتقوم البرامج الاجتماعية بتقديم مساعدات نقدية وعينية خاصة للنساء في هذه الفئة، إلا أنه لم يتم النظر في إمكانية تأهيل النساء للانخراط في المجتمع والحياة العامة، حيث يجب النظر إلى المرأة غير المتزوجة بشكل عام على أنها قادرة على المساهمة في المجتمع.
- من الملاحظ ارتفاع نسبة المسنات بشكل ملحوظ مقارنة بالمسنين الذكور ويعزى هذا التفاوت الواضح بين نسب كبار السن من الذكور والإناث إلى ارتفاع توقع البقاء عند الإناث مقارنة بالذكور، وهو ما يستدعي أخذ ذلك بعين الاعتبار عند وضع السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بتوفير خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية لكبار السن وخاصة النساء منهم إذ غالباً ما تعيش النساء كبار السن بمفردهن دون معيل وبظروف صحية واجتماعية صعبة.

## 13.1 المراجع

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2007. مسح صحة الأسرة الفلسطينية 2006. التقرير النهائي. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2006. مسح العنف الأسري 2006/2005. النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2005. المسح الصحي الديموغرافي، 2004. التقرير النهائي. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004. مسح الشباب، 2003. النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2002. العمل المنزلي والعناية بالأطفال وخدمات المجتمع، 2002. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 1998. المسح الديموغرافي في فلسطين، 1995. التقرير النهائي. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2006. مسح اثر الاجراءات الاسرائيلية على الواقع الاجتماعي والاقتصادي، الدورة الخامسة عشرة : تشرين أول- كانون أول، 2005 .
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012. النتائج النهائية للتعداد في فلسطين، ملخص (السكان والمساكن). رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012. قاعدة مسح الاسرة الفلسطيني 2010. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013. قاعدة مسح الهجرة الفلسطيني 2010. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013. قاعدة بيانات الزواج والطلاق. رام الله- فلسطين.

## الفصل الثاني

### التعليم

#### 1.2 مقدمة

عانى قطاع التعليم الفلسطيني مثل باقي القطاعات من الاحتلال ومخططاته، فمنذ اليوم الأول لتسلم السلطة الفلسطينية مسؤولياتها على وزارة التربية والتعليم؛ فقد عملت السلطة الفلسطينية على اعداد خطة طوارئ لوقف الانهيار وأخذت تعد العدة لأول خطة خمسية، وضعت من خلالها المبادئ والأسس لعلمها المستقبلي ومنها " التعليم حق إنساني ولجميع افراد الشعب ذكورا وإناثا وفي قراه ومخيماته ومدنه، فالإنسان الفلسطيني يعتبر التعليم أعلى وأعلى قيمة، ومستعد للتضحية في سبيل تعليم ابنائه وبناته" كما تبنت وزارة التربية والتعليم برنامج التعليم للجميع في العام 2000.

يسلط هذا الفصل الضوء على الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم في مجموعة من المواضيع منها التحصيل والأمية والالتحاق وخصوصا المهني منه والاحتفاظ وغيرها من القضايا ذات العلاقة، من خلال عرض ومناقشة الاحصاءات المتوفرة ومؤشرات ذات العلاقة وتوفير الدلائل والقرائن لمتخذي القرار لمعالجة الخلل ما أمكن والتأكيد على الجوانب الايجابية وإبرازها من أجل تعزيزها.

#### 2.2 مؤشرات التحصيل

أظهرت الدراسة الوطنية تفوق الإناث في كل من الصفين الرابع والعاشر على الذكور في مباحث اللغة العربية والعلوم والرياضيات، وتشير نتائج امتحان شهادة الثانوية العامة<sup>5</sup> الى تفوق الإناث على الذكور في مختلف التخصصات وفي جناحي الوطن ايضا

مثلت أنشطة التقييم الوطني التي تنفذها دائرة القياس والتقييم في وزارة التربية والتعليم إحدى معالم ضبط الجودة للنظام التربوي الفلسطيني، ومصدراً من مصادر رفق متخذي القرار التربوي بمؤشرات حديثة وعلمية عن واقع التعليم في فلسطين. وأظهرت الدراسة الوطنية<sup>6</sup> تفوق الإناث في كل من الصفين الرابع والعاشر على الذكور في مباحث اللغة العربية والعلوم والرياضيات، كما أظهرت نتائج دراسة التوجهات الدولية (TIMSS)<sup>7</sup> تباينا في مستويات التحصيل في كل من مادتي الرياضيات والعلوم للصف الثامن وذلك لمختلف السنوات قيد الدراسة بين الذكور والإناث ولصالح الإناث أيضاً، كما يظهر من الأشكال أدناه 11 و12.

<sup>5</sup> وزارة التربية والتعليم 2012، الادارة العامة للقياس والتقييم والامتحانات، رام الله- فلسطين.

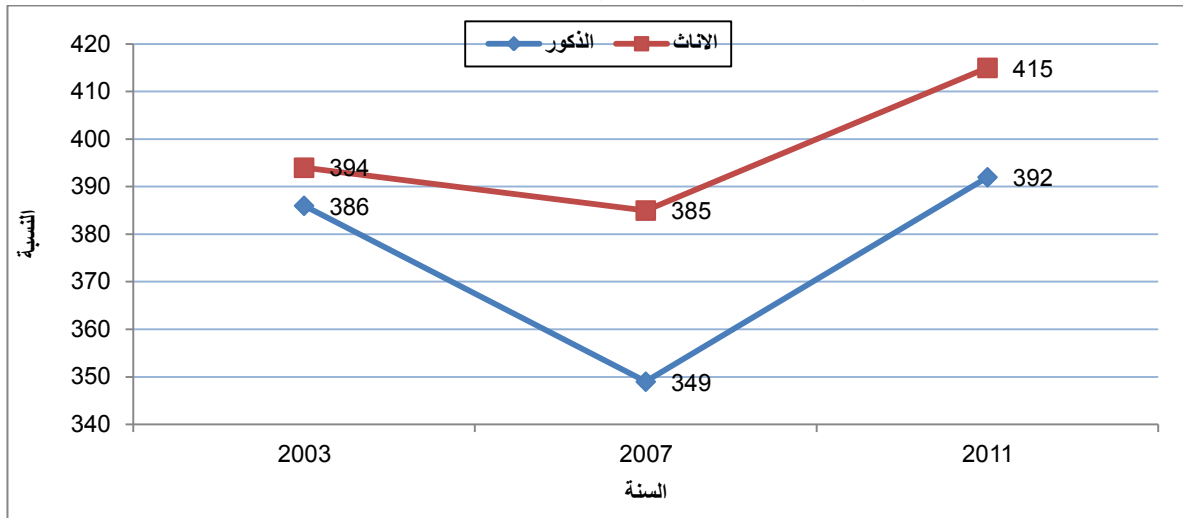
<sup>6</sup> وزارة التربية والتعليم 2012، الدراسة التقييمية الوطنية للغة العربية والرياضيات والعلوم، نشرة غير دورية تصدرها دائرة القياس والتقييم، رقم النشرة: (35)، رام الله- فلسطين.

<sup>7</sup> وزارة التربية والتعليم 2013، النتائج الاولى لطلبة فلسطين في دراسة التوجهات الدولية في الرياضيات والعلوم للسنوات 2007، 2011، 2003. رام الله - فلسطين.



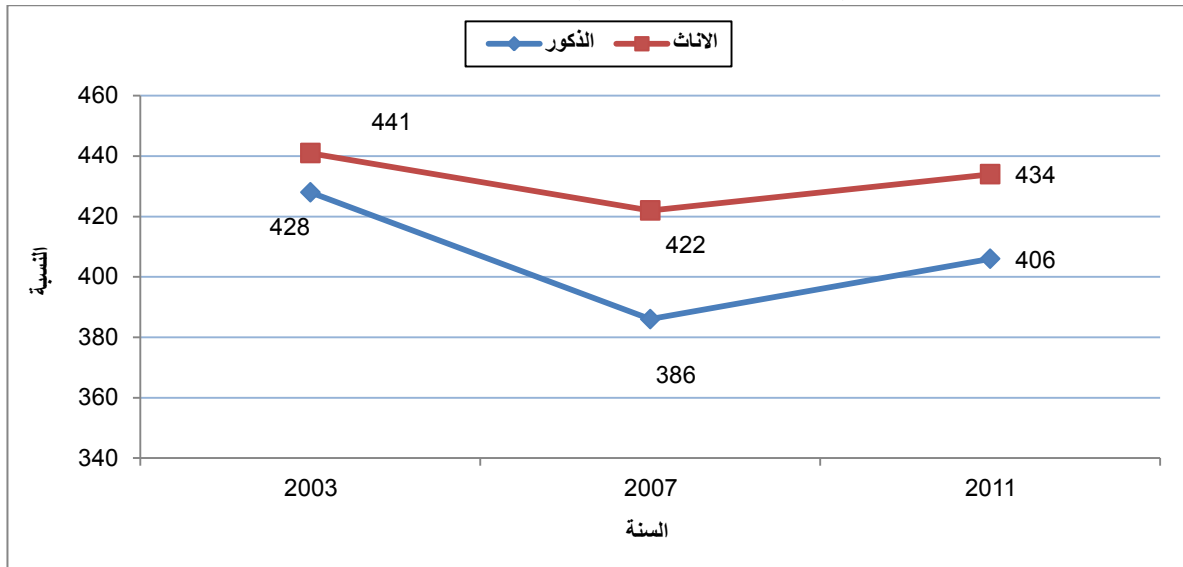
وتشير نتائج امتحان شهادة الثانوية العامة<sup>8</sup> الى تفوق الإناث على الذكور في مختلف التخصصات وفي جناحي الوطن ايضاً، حيث أن معدل نجاح الإناث في امتحان الثانوية العامة في تخصص العلوم الانسانية في الضفة الغربية 72.2% في العام 2012/2011 ومعدل نجاح الذكور في نفس التخصص 56.6%، أما في قطاع غزة، فإن معدل نجاح الإناث في تخصص العلوم الانسانية 69.2% مقابل 51.4% للذكور، أما معدل نجاح الإناث في تخصص العلمي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة 95.2% و 91.5% على التوالي، ومعدل نجاح الذكور في نفس التخصص في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة 86.3% و 78.4% على التوالي، ولعل الباحث المتخصص يجد من الغرابة بين نتائج الثانوية العامة وخصوصاً في الفرع العلمي ونتائج الاختبارات الوطنية والدراسات الدولية والتي تبين انخفاض معدلات التحصيل.

شكل 11: متوسط التحصيل في دراسة التوجهات الدولية في مادة الرياضيات للصف الثامن حسب الجنس لسنوات مختارة



المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي

شكل 12: متوسط التحصيل في دراسة التوجهات الدولية في مادة العلوم للصف الثامن حسب الجنس لسنوات مختارة



المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي

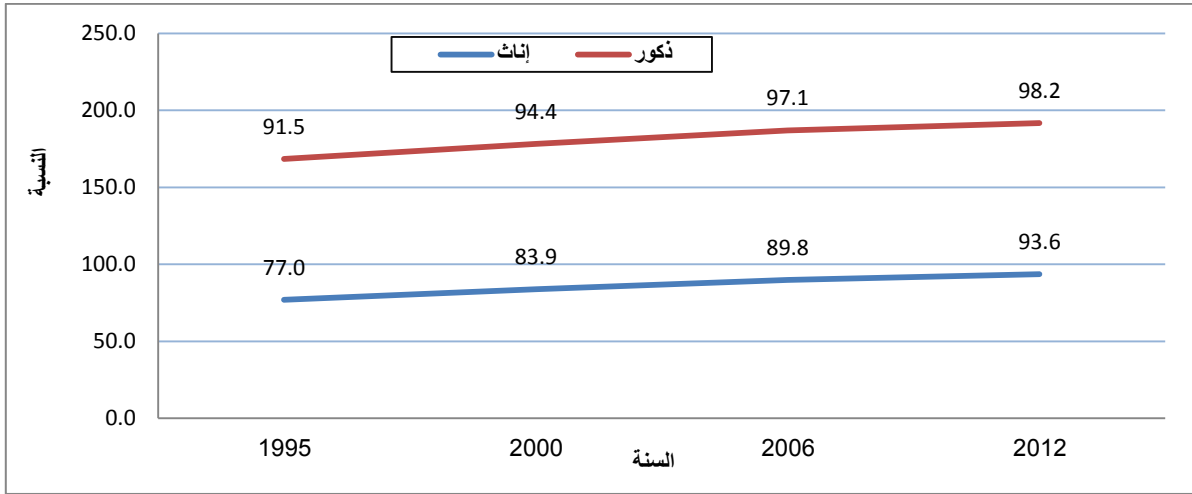
<sup>8</sup> وزارة التربية والتعليم 2012، الادارة العامة للقياس والتقييم والامتحانات، رام الله- فلسطين.

ومن ناحية ثانية ولكون الذكور يتمتعون بهامش أوسع من الحركة، وإمكانية قضاء وقت أطول خارج المنزل؛ فإن ذلك كان يعني في كثير من الأحيان إضاعة هذا الوقت بعيدا عن الدراسة، بينما تميل الإناث للبقاء في البيت، مما يتيح المجال أمامهن للدراسة لوقت أطول، ووضعهن أمام تحدي اثبات الذات، وهذا أدى إلى تفوقهن في التحصيل العلمي.

### 3.2 معدل معرفة القراءة والكتابة (معدل الأمية)

تشير البيانات المتوفرة الى زيادة معدل معرفة القراءة والكتابة في فلسطين للأفراد 15 سنة فأكثر وانخفاض معدلات الأمية، حيث زادت معدلات معرفة القراءة والكتابة للأفراد 15 سنة فأكثر من 84.3% (91.5% للذكور و77.0% للإناث) عام 1995 الى 95.9% (98.2% للذكور و93.6% للإناث) في العام 2012، وبلغت نسبة الزيادة الكلية 14.0% في معدل معرفة القراءة والكتابة بين العامين 1995 و2012 كما يشير الشكل أدنا، وبلغت نسبة الزيادة في معدل معرفة القراءة والكتابة 22% للإناث خلال هذه الفترة، اما نسبة زيادة الذكور فبلغت 7.0%. ومع ذلك ما زالت معدلات معرفة القراءة والكتابة للذكور افضل منها للإناث ولكن الفجوة أقل من السابق. كما يلاحظ ان معدلات معرفة القراءة والكتابة للإناث في قطاع غزة أفضل منها في الضفة الغربية على عكس الذكور، ويمكن القول بشكل عام ان هناك جهود كبيرة ومخلصة بذلت وتبذل في جناحي الوطن أدت الى الزيادة الملحوظة في معدل معرفة القراءة والكتابة للأفراد 15 سنة فأكثر حسب الجنس والمنطقة.

شكل 13: معدل معرفة القراءة والكتابة للأفراد (15 سنة فأكثر) حسب الجنس لسنوات مختارة



ومن جانب آخر ترتبط معدلات الامية<sup>9</sup> ارتباطا كبيرا مع العمر حيث أظهرت البيانات أن نسب الأمية بين الأفراد كبار السن 65 سنة فأكثر كانت الأعلى بالمقارنة مع الفئات العمرية الأخرى، فقد بلغ 84.7% في العام 2012، في حين بلغ بين الشباب 15-24 سنة 0.7% لنفس العام، ويتبين لنا أن معظم النساء الأميات من الجيل القديم، أي عندما كان المجتمع لا يعطي أهمية لتعليم البنات. والجدول أدناه يظهر معدلات معرفة القراءة والكتابة حسب العمر، حيث ان معدلات معرفة القراءة والكتابة تكون في أفضل حال للاعمار الصغيرة وتقل مع التقدم مع العمر ولكن هذا الانخفاض يكون بسيطا.

<sup>9</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المؤتمر الصحفي بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية، 2013/09/08.

جدول 5: معدلات معرفة القراءة والكتابة حسب فئات العمر والجنس، 2012

المجموع	اناث	ذكور	فئات العمر
99.4	99.3	99.5	19-15
99.1	99.2	99.1	24-20
99.2	99.1	99.4	34-25
98.7	98.5	99.0	44-35
84.7	75.3	94.3	54-45

يلاحظ أن الفجوة بين الجنسين محدودة جداً، ففي الفئة العمرية 15 – 19 سنة نجد أن معدلات معرفة القراءة والكتابة للذكور أكبر منها للإناث ولكن بشكل محدود، بينما في الفئة العمرية 20 – 24 سنة نجد العكس صحيحاً، أما في الفئة العمرية 45 – 54 سنة نجد أن الفجوة بين الجنسين كبيرة ولصالح الذكور ومن أجل المقارنة، حيث تبين أن معدلات معرفة القراءة والكتابة للأفراد 15 سنة فأكثر في فلسطين في العام 2012 وباللغة 95.5%.

#### 4.2 المستوى التعليمي

تشير البيانات والتقارير أن هناك تحسناً ملحوظاً في المستوى التعليمي للفلسطينيين في العمر 15 سنة فأكثر، حيث انخفضت نسبة الامية من 15.7% عام 1995 الى 4.1% في العام 2012.

تشير البيانات والتقارير أن هناك تحسناً ملحوظاً في المستوى التعليمي للفلسطينيين في العمر 15 سنة فأكثر، حيث انخفضت نسبة الامية من 15.7% عام 1995 الى 4.1% في العام 2012، حيث بلغت نسبة الانخفاض خلال الفترة 73% بواقع 79% للذكور و72% للإناث، كما ارتفعت نسبة الحاصلين على شهادة البكالوريوس فأعلى من 4.3% الى 11.7% وأن نسبة الزيادة في عدد الإناث 371% مقابل 100% في عدد الذكور كما يظهر من الشكل أدناه، وتبين أن معدل البقاء<sup>10</sup> للصف العاشر في العام 2012 بلغ 84% (90.8% للإناث و77.4% للذكور) ويعني ذلك أن نسبة الإناث اللواتي يدخلن الصف الأول قبل عشر سنوات ويبقين في النظام التعليمي أكبر من نسبة الذكور وان من كل 1000 طالبة دخلن الصف الأول قبل عشر سنوات فإن 908 طالبات ترفعن الى الصف العاشر الاساسي، ويعني ذلك تحسن قدرة النظام التعليمي على الاحتفاظ بالطلبة الإناث وبنسبة تفوق نسبة وعدد الذكور، ومن المؤشرات الهامة في هذا المجال معدل الانتقال<sup>11</sup> من المرحلة الاساسية الى الثانوية، حيث بلغ هذا المعدل 90% (94% للإناث و83.9% للذكور) في العام 2012 ويعني ذلك أن عدد الإناث اللواتي يلتحقن بالصف الحادي عشر أكبر من عدد الذكور.

<sup>10</sup> Ministry of Education 2013. Monitoring & Evaluation System for the Education Development Strategic Plan 2008 -2012. Annual M&E Report 2012. Directorate General of Planning. Ramallah –Palestine.

<sup>11</sup> نفس المرجع أعلاه

شكل 14: التوزيع النسبي للأفراد (15 سنة فأكثر) حسب المستوى التعليمي والجنس للأعوام 1995 و 2012



### 5.2 مرحلة الطفولة المبكرة (التعليم قبل المدرسي)

تعتبر مرحلة الطفولة المبكرة من المراحل شبه الرسمية في التعليم، ويلتحق عادة بهذا النوع من التعليم الاطفال الذين أعمارهم 4 أو 5 سنوات، ويشرف القطاع الخاص على رياض الاطفال بالمجمل باستثناء أربع رياض للأطفال تشرف عليها وزارة التربية والتعليم. وتمتاز هذه المرحلة بأهميتها في تهيئة الأطفال نفسياً واجتماعياً وتربوياً للمراحل اللاحقة.

ارتفع عدد الاطفال الملتحقين في رياض الاطفال في فلسطين من 36,829 طفل وطفلة في العام 1995/1994 الى 98,593 في العام 2012/2011 وبلغت نسبة الاناث 48.7% وهي أقل من نسبة الاطفال الذكور، وبالرغم من تضاعف عدد الاطفال في مرحلة رياض الاطفال فان ذلك لا يكف، حيث أن ذلك لا يزيد عن 10% من السكان في هذه الفئة العمرية، وتزداد الصورة وضوحاً عند النظر الى واقع رياض الاطفال في قطاع غزة، ومن الملاحظ ان الغالبية العظمى من الاطفال يلتحقون في رياض الاطفال المختلطة كما في الجدول التالي.

جدول 6: أعداد الاطفال الملتحقين ورياض الاطفال حسب الجنس والمنطقة لسنوات مختارة

العام الدراسي	المنطقة	المجموع	الجنس		عدد رياض الاطفال		
			ذكور	إناث	مختلطة	اناث	ذكور
1995/1994	فلسطين	36,829	19,123	17,706	419	12	5
	الضفة الغربية	35,768	18,619	17,149	406	12	5
	قطاع غزة	1,061	504	557	13	-	-
2012/2011	فلسطين	98,593	50,509	48,084	1154	6	1
	الضفة الغربية	63,007	32,257	30,750	855	6	1
	قطاع غزة	35,586	18,252	17,334	299	0	0

ويمكن القول ان هناك تفاوتاً في الالتحاق في رياض الاطفال ولصالح الذكور اي أن هناك تمييزاً سلبياً ضد الإناث، ومن جانب اخر بلغت نسبة البنات الى البنين (احدى مؤشرات الانتمائية للألفية في فلسطين) 93%؛ أي أن هناك 93 أنثى مقابل كل 100 طالب في فلسطين في العام 1995/1994؛ 92% في الضفة الغربية و111% في قطاع غزة، وارتفعت هذه النسبة بشكل محدود في العام 2012/2011 لتبلغ 95% في فلسطين؛ 95% في الضفة الغربية و95% في قطاع غزة.

## 6.2 التعليم العام

ينقسم التعليم العام في فلسطين الى مرحلتين هما المرحلة الاساسية (وتتكون من مرحلة التهيئة وتضم الصفوف الاربعة الاولى، ومرحلة التمكين وتضم الصفوف من الصف الخامس وحتى الصف العاشر الاساسي)، والمرحلة الثانوية. وتشرف وزارة التربية والتعليم على 74% من المدارس في العام 2012/2011، كما يشرف القطاع الخاص على 13.3% من المدارس بينما تشرف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين على 12.7% من المدارس الاساسية ولا يوجد لديها مدارس ثانوية.

## 1.6.2 الالتحاق في المدارس

بلغت نسبة البنات الى البنين في المرحلة الاساسية 95% في فلسطين في العام 1995/1994 وارتفعت هذه النسبة الى 98% في العام 2012/2011، أما نسبة البنات الى البنين في المرحلة الثانوية فبلغت 84% في فلسطين في العام 1995/1994 وأصبحت 120% في فلسطين في العام 2012/2011

ارتفع عدد الطلبة في فلسطين من 617,868 طالب وطالبة في العام 1995/1994 الى 1,129,538 طالب وطالبة في العام 2012/2011، شكلت الطالبات حوالي 48.4% من مجموع الطلبة في العام 1995/1994 وارتفعت الى 50.2% في العام 2012/2011، وتمتاز هذه المرحلة بزيادة عدد الطلبة في المرحلة الثانوية اذ ارتفعت نسبة الطلبة في المرحلة الثانوية من 7.3% من مجموع عدد الطلبة الكلي في العام 1995/1994 الى 13.2% من مجموع عدد الطلبة الكلي في العام 2012/2011، وصاحب ذلك أيضا ارتفاع نسبة الطالبات الاناث في المرحلة الثانوية من 46% في العام 1995/1994 الى 54% في العام 2012/2011 كما يظهر من الجدول أدناه.

جدول 7: أعداد الطلبة حسب المنطقة والمرحلة والجنس لسنوات مختارة

السنة	المنطقة	المجموع الكلي			المرحلة الاساسية			المرحلة الثانوية		
		المجموع	الذكور	الاناث	المجموع	الذكور	الاناث	المجموع	الذكور	الاناث
1995/1994	فلسطين	617,868	318,743	299,125	572,529	294,038	278,491	45,339	24,705	20,634
	الضفة الغربية	382,947	197,518	185,429	355,269	182,539	172,730	27,678	14,979	12,699
	قطاع غزة	234,921	121,225	113,696	217,260	111,499	105,761	17,661	9,726	7,935
2012/2011	فلسطين	1,129,538	562,162	567,376	980,213	494,141	486,072	149,325	68,021	81,304
	الضفة الغربية	668,754	331,282	337,472	580,703	291,772	288,931	88,051	39,510	48,541
	قطاع غزة	460,784	230,880	229,904	399,510	202,369	197,141	61,274	28,511	32,763

بلغت نسبة البنات الى البنين في المرحلة الاساسية 95% في فلسطين في العام 1995/1994 ولا يوجد فرق يذكر بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وارتفعت هذه النسبة الى 98% في العام 2012/2011 (99% في الضفة الغربية و97% في قطاع غزة) (99% في الضفة الغربية و97% في قطاع غزة)، أما نسبة البنات الى البنين في المرحلة الثانوية فبلغت 84% في فلسطين في العام 1995/1994 (85% في الضفة الغربية و82% في قطاع غزة)، أما في العام 2012/2011 فان هناك تطور وتحول كبير حيث أن عدد الطالبات في المرحلة الثانوية أصبح اكبر من عدد الذكور، وعليه فان نسبة

البنات الى البنين أصبحت 120% في فلسطين في العام 2012/2011 (123% في الضفة الغربية وحوالي 115% في قطاع غزة، وعليه نجد أن نسبة البنات الى البنين في المرحلة الاساسية أكبر منها في المرحلة الثانوية في العام 1995/1994، والعكس تماما في العام 2012/2011 حيث أن نسبة البنات الى البنين في المرحلة الثانوية اكبر منها في المرحلة الاساسية.

وقد واكب الزيادة في عدد الطلبة زيادة في عدد المدارس حيث أصبح عددها 2707 مدرسة في العام 2012/2011 (منها 978 مدرسة للذكور، و922 مدرسة للإناث 807 مدارس مختلطة) مقابل 1474 مدرسة في العام 1995/1994 (منها 503 مدرسة للذكور، و480 مدرسة للإناث 491 مدارس مختلطة).

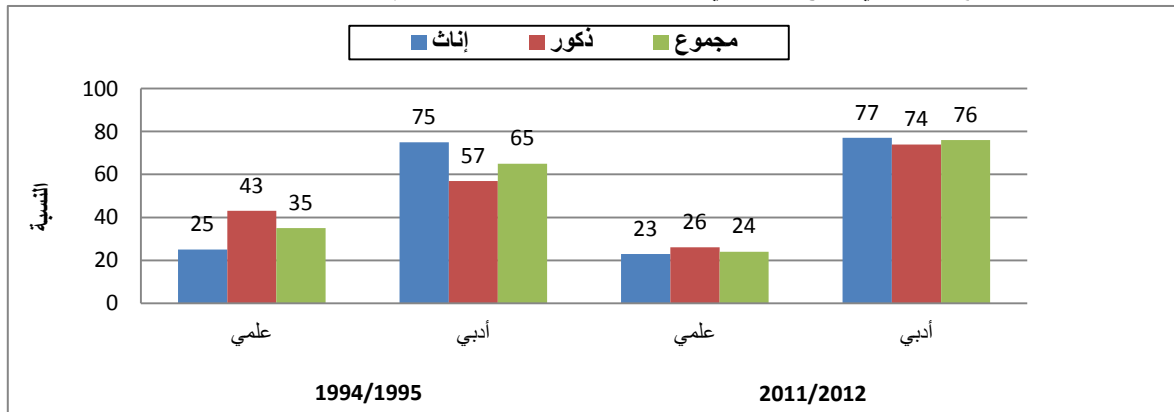
## 2.6.2 فروع التعليم الثانوي

يتفرع التعليم الثانوي الى فرعين رئيسيين هما الفرع الاكاديمي (الادبي والعلمي) ومدته سنتان والفرع المهني ومدته سنتان ايضا.

### 1.2.6.2 الفرع الاكاديمي

يلتحق الغالبية العظمى من الطلبة في المرحلة الثانوية في الفرع الاكاديمي حيث التحق 96.8% من طلبة المرحلة الثانوية 95% الذكور و98.9% نسبة الاناث في هذا الفرع في العام 1995/1994، وانخفضت نسبة الطلبة في التعليم الاكاديمي الى 93% في العام 2012/2011 (90.3% ذكور و95.3% إناث)، ويستحوذ الفرع الادبي على 75.8% من مجموع طلبة الفرع الاكاديمي في العام 2012/2011 حيث يستوعب 74% من الطلاب و77.2% من الطالبات. ويلتحق حوالي ربع الطلبة (24%) من الذكور والإناث في الفرع العلمي في العام 2012/2011 وهي أقل كثيراً مما كانت عليه في عام 1995/1994 حيث كانت 35% بواقع 43% للطلاب و25% للطالبات، كما يظهر في الشكل أدناه.

شكل 15: توزيع الطلبة في الفرع الاكاديمي حسب التخصص والجنس للأعوام 1995/1994 و 2012/2011



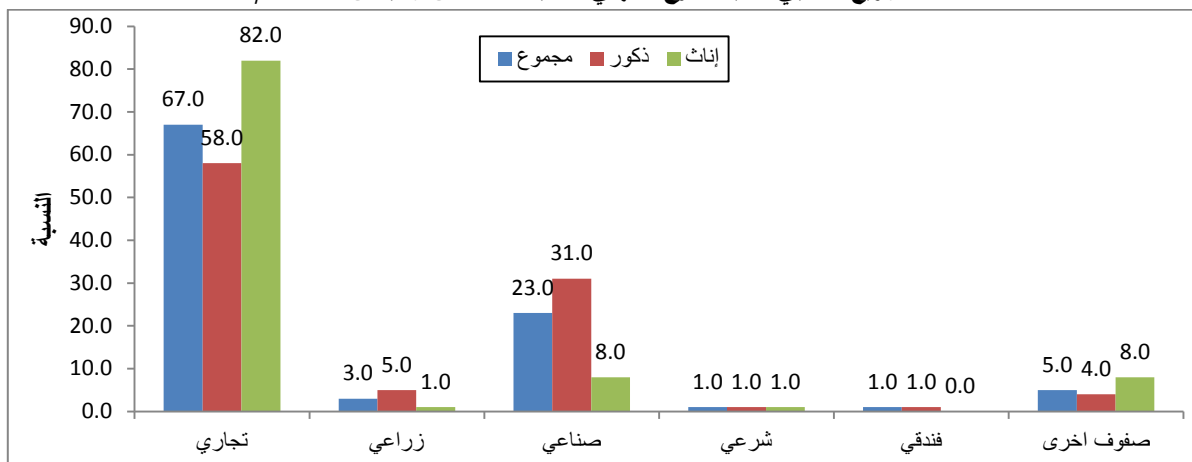
المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي

بلغت نسبة البنات الى البنين في الفرع الاكاديمي في فلسطين 87% في العام 1995/1994 (91% في الضفة الغربية و81% في قطاع غزة) وارتفعت هذه النسبة بشكل ملحوظ الى 126% في العام 2012/2011 (135% في الضفة الغربية و116% في قطاع غزة).

### 2.2.6.2 الفرع المهني

بلغت نسبة الطلبة الملتحقين في الفرع المهني 7% من مجموع طلبة المرحلة الثانوية في العام 2012/2011 (بواقع 9.7% للذكور و4.7% للإناث)، مقابل 3.2% في العام 1995/1994، وبالرغم من زيادة نسبة طلبة الفرع المهني خلال الفترة إلا أن ذلك دون المستوى المطلوب ولا تتفق مع الواقع في الدول الأوروبية والمتقدمة التي تتجاوز فيها نسبة التعليم المهني 65% كسبيل للتطور والتقدم ولتلبية احتياجات الاسواق من العمالة الماهرة وتشير بذلك الى بداية الخلل في النظام التعليمي الفلسطيني وضرورة المراجعة الشاملة لهذا القطاع، ومن جانب اخر، عند تحليل الفرع المهني حسب التخصص نجد أن 67% من مجموع طلبة التعليم المهني في العام 2012/2011 مسجلين في التعليم التجاري، ونسبة الإناث منهم 82% بينما نسبة الذكور 58% كما يشير بذلك الشكل أدناه، أي أن ما يقرب من ثلثي الطلبة في الفرع المهني مسجلين في الفرع التجاري.

شكل 16: التوزيع النسبي لطلبة الفرع المهني حسب التخصص والجنس، 2012/2011



المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي

أما نسبة التعليم الصناعي فبلغت 23% ولم تتجاوز نسبة الإناث في هذا التخصص 8% وأقل كثيرا من نسبة الذكور في نفس التخصص، وفي الوقت الذي تعتبر فيه فلسطين بلدا زراعيًا نجد أن نسبة الطلبة في هذا التخصص 3% فقط، ولم تتعدى نسبة الإناث في هذا التخصص الـ 1%.

من جانب آخر بذلت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع مختلف الجهات خصوصا الجهات المانحة جهودا لتطوير هذا القطاع، حيث تم بناء المدارس وتوفير مختلف التجهيزات والورش والمختبرات، ويوصف التعليم المهني بالقطاع ذو التكلفة العالية عند المقارنة بالفرع الأكاديمي حيث أن تكلفة الطالب في الفرع المهني ضعف تكلفة الطالب في الفرع الأكاديمي.

### 3.6.2 الرسوب والتسرب

انخفضت معدلات التسرب بشكل ملموس في المرحلتين الأساسية والثانوية، وكان النجاح الأكبر في خفض معدل التسرب للإناث في المرحلة الثانوية من 9.7% عام 1995/1994 إلى أقل من الثلث 3.3% في عام 2012/2011.

تشير بيانات الجدول أدناه إلى أن معدلات الرسوب للمرحلة الأساسية قد انخفضت من 4.4% عام 1995/1994 إلى 1.8% عام 2012/2011، وانخفضت لكلا الجنسين وأن معدلات رسوب الطالبات في المرحلة الأساسية أقل من معدلات رسوب الذكور في هذه المرحلة، وينطبق الحال على المرحلة الثانوية، وأن معدلات رسوب الطالبات في المرحلة الثانوية أقل كثيرا منها لدى الذكور.

جدول 8: نسبة الرسوب والتسرب حسب المرحلة والجنس لسنوات مختارة

2012/2011			1995/1994			المرحلة	المتغيرات
المجموع	طالبة	طالب	المجموع	طالبة	طالب		
1.8	1.7	1.9	4.4	4.4	5.0	المرحلة الاساسية	الرسوب
1.0	0.8	1.2	3.5	1.3	5.4	المرحلة الثانوية	
0.9	0.6	1.3	2.5	2.4	2.6	المرحلة الاساسية	التسرب
3.2	3.3	3.2	7.9	9.7	6.5	المرحلة الثانوية	

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي

كما انخفضت معدلات التسرب بشكل ملموس في المرحلتين الاساسية والثانوية، وكان النجاح الاكبر في خفض معدل التسرب للاناث في المرحلة الثانوية من 9.7% عام 1995/1994 الى أقل من الثلث 3.3% في عام 2012/2011 وذلك من خلال العديد من الانشطة والبرامج والتعليمات التي نفذت بالتعاون بين مختلف المؤسسات ذات العلاقة، وفي دراسة حديثة لوزارة التربية حول التسرب، تبين أن الاسباب الرئيسة لتسرب الذكور حسب الاهمية تعود الى اسباب تربوية كتدني القدرة على الدراسة ثم اسباب اقتصادية للخروج الى العمل، وفي المرتبة الثالثة عدم الرغبة في التعليم الاكاديمي، ومن هنا على المخططين والمتابعين الاستفادة من هذه النتائج لتطوير وتوفير برامج التدريب المهني الملائمة.

اما اسباب تسرب الاناث حسب الاهمية، فالخطوبة والزواج المبكرين، ثم تدني القدرة على الدراسة واخيرا عدم الرغبة في التعليم الاكاديمي، وعليه أصدرت وزارة التربية والتعليم تعليمات تسمح للمتزوجات والمخطوبات أن يكملن دراستهن، وان ما يقرب من 1000 سيدة متزوجة على مقاعد الدراسة الان<sup>12</sup>، كما عملت على توفير المدارس القريبة من مكان سكنهن الذي كان يعتبر من أهم العوائق أمام تعليم الاناث في ظل تردي الاوضاع الامنية بسبب اجراءات الاحتلال ومضايقاته وخوف الاهل بل عملت على توفير قاعات لتقديم امتحان الثانوية العامة في الغالبية العظمى من التجمعات السكانية ابان فترة انتفاضة الاقصى، كما أن زيادة الوعي لدى الانثى والاهل والمجتمع بأهمية تعليم الاناث على اعتبار التعليم أداة تمكينية للارتقاء بوضعها و الوصول بها إلى مواقع صنع القرار من أجل إحداث التغيير لصالحها<sup>13</sup>.

ومن جانب اخر، وعلى عكس تقارير الاعوام السابقة، تبين أن معدل التسرب في المرحلة الثانوية للجنسين في قطاع غزة في العام 2012/2011 أقل من معدل التسرب في الضفة الغربية وهما على التوالي 2.9% و 3.5% بالرغم من الاوضاع السياسية والاقتصادية السائدة في قطاع غزة، وان تسرب الاناث في المرحلة الثانوية اقل من تسرب الذكور في الضفة الغربية والعكس صحيحا في قطاع غزة، حيث ان تسرب الذكور أقل من تسرب الاناث في هذه المرحلة.

#### 4.6.2 العاملون في المدارس الفلسطينية

تضاعف عدد العاملين في المدارس الفلسطينية (عدا أمانة والحراس) ثلاث مرات تقريبا منذ العام 1996/1995، حيث ارتفع عددهم من 33,826 (17,027 ذكور و 16,799 اناث) الى 60,915 (25,252 ذكر و 35,663 اناث) في العام 2012/2011 وأن نسبة الاناث منهم 59%، كما يظهر من الجدول أدناه، وهناك أسباب عديدة منها سياسة وزارة التربية في تأنيث التعليم في الصفوف الاربعة الاولى، كما لا ننسى الزيادة الكبيرة في عدد الطلبة التي تتطلب زيادة موازية في عدد

<sup>12</sup> مقابلة مع السيد مدير دائرة التعليم العام في وزارة التربية والتعليم العالي، 2013/6/10.

<sup>13</sup> أمال صيام 2005، التعليم وسيلة لحماية المرأة من الفقر. غزة - فلسطين.



المعلمين، أضيف الى ذلك أن وزارة التربية والتعليم عملت على توظيف المزيد من المعلمين من أجل تحسين نوعية التعليم من خلال تخفيض معدل عدد الطلبة لكل معلم، حيث عملت على تخفيض النصاب الاسبوعي لبعض التخصصات ست ساعات اسبوعيا لكل من معلم الرياضة والمعلم المشرف على المكتبة وكذلك للمعلمين المشرفين على المختبرات العلمية، أما هذه الايام وبسبب انخفاض نسبة الزيادة في عدد الطلبة والمشاكل المالية التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية أصبح هناك العديد من القيود على التعيينات في مختلف الوزارات ولكن بنسبة أقل في وزارة التربية والتعليم.

وعند دراسة اوضاع العاملين في المدارس حسب المؤهلات العلمية، نجد أن هناك تحسن واضح في المؤهلات العلمية للعاملين وخصوصا للاناث، حيث انخفض عدد العاملين والعاملات من حملة الدبلوم المتوسط فأقل بين العاملين 1996/1995 و2012/2011. وفي المقابل ارتفع عدد حملة المؤهلات الاعلى، اذ ارتفع عدد العاملين من حملة البكالوريوس من 17,356 (7,805 ذكور و9,551 اناث) الى 46,567 (18,922 ذكور و27,645 اناث) وأن نسبة زيادة الاناث من حملة البكالوريوس ارتفعت من 55% الى 59% بين العاملين قيد الدراسة، كما أن عدد الاناث من حملة الدبلوم العالي أكبر من عدد الذكور من نفس التخصص، وفي المقابل نجد ان عدد الاناث من حملة الماجستير فأعلى أقل من عدد الذكور كما يظهر من الشكل أدناه.

جدول 9: أعداد العاملين في المدارس الفلسطينية (عدا الأثنية) حسب المؤهل العلمي والجنس والمنطقة لسنوات مختارة

2011/2012			1995/1996			المؤهل العلمي والجنس	
قطاع غزة	الضفة الغربية	فلسطين	قطاع غزة	الضفة الغربية	فلسطين		
1,093	3,186	4,269	2,161	4,546	6,707	مؤهل	دبلوم متوسط فما دون
1,878	4,552	6,460	3,226	5,434	8,660	مؤهل	
<b>2,971</b>	<b>7,738</b>	<b>10,729</b>	<b>5,387</b>	<b>9,980</b>	<b>15,367</b>	مجموع	
7,411	11,496	18,922	2,758	5,047	7,805	مؤهل	بكالوريوس
10,133	17,561	27,645	3,641	5,910	9,551	مؤهل	
<b>17,544</b>	<b>29,057</b>	<b>46,567</b>	<b>6,399</b>	<b>10,957</b>	<b>17,356</b>	مجموع	
72	169	241	59	65	123	مؤهل	دبلوم عالي
91	192	284	35	24	58	مؤهل	
<b>163</b>	<b>361</b>	<b>525</b>	<b>93</b>	<b>88</b>	<b>181</b>	مجموع	
433	1,392	1,820	92	333	424	مؤهل	ماجستير وأعلى
219	1,036	1,274	19	102	121	مؤهل	
<b>652</b>	<b>2,428</b>	<b>3,094</b>	<b>111</b>	<b>435</b>	<b>545</b>	مجموع	
9,009	16,243	25,252	5,643	11,384	17,027	مؤهل	المجموع العام
12,321	23,341	35,663	5,321	11,478	16,799	مؤهل	
<b>21,330</b>	<b>39,584</b>	<b>60,915</b>	<b>10,964</b>	<b>22,862</b>	<b>33,826</b>	مجموع	

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي

وكما أن عدد العاملات يفوق عدد العاملين في المدارس، تفيد بيانات الإدارة العامة للشؤون الإدارية<sup>14</sup> إلى أن عدد المتقدمات للوظائف التعليمية في وزارة التربية في الضفة الغربية فقط في العام 2012/2011 تفوق عدد الذكور المتقدمين أيضاً، حيث تقدم 4,870 ذكر من حملة التخصصات الادبية مقابل 21,891 انثى، كما تقدم 1,896 ذكر من حملة التخصصات العلمية مقابل 8,403 من الاناث، وتقدم 184 ذكر من تخصص التجاري مقابل 622 انثى، واخيراً تقدم 311 ذكر من تخصص الصناعي مقابل 24 انثى.

### 5.6.2 معدل عدد الطلبة للشعبة الواحدة

يستخدم هذا المؤشر للدلالة على حجم الاكتظاظ في الشعب الدراسية، وهو عبارة عن عدد الطلبة في الشعبة الواحدة، ويتداول هذا المؤشر التربويين لاعتقادهم بعلاقته في موضوع نوعية التعليم حيث أن زيادة عدد الطلبة في الشعبة يؤدي إلى نقصان الوقت المخصص للطلاب الواحد من المدرس مما يؤدي إلى تشتت كل منهما.

تشير بيانات الجدول أدناه إلى أن معدل عدد الطلبة للشعبة في فلسطين قد انخفض بين العامين 1995/1994 و2012/2011 لكل من المرحلتين الأساسية والثانوية، وجاء هذا الانخفاض ثمرة الجهود الكبيرة في بناء المدارس وخصوصاً في قطاع غزة من قبل المجتمعات المحلية والدول المانحة بوتيرة تزيد عن نسبة الزيادة في عدد الطلبة، كما تم تخلص من العمل بنظام الفترات الثلاث في المدارس خصوصاً في قطاع غزة حيث أن وزارة التربية والتعليم جعلت ذلك من أهم أولوياتها، كما حققت انجازات هامة في تخفيض نسبة الدوام المسائي في مدارسها.

جدول 10: معدل عدد الطلبة لكل شعبة في المدارس الفلسطينية حسب المنطقة والجنس لسنوات مختارة

المرحلة الثانوية			المرحلة الأساسية				المنطقة	العام الدراسي
جنس المدرسة			جنس المدرسة			مجموع		
مختلطة	إناث	ذكور	مجموع	مختلطة	إناث	ذكور		
22.0	32.9	30.9	<b>30.2</b>	35.8	38.5	38.7	<b>37.9</b>	فلسطين
20.2	29.1	26.4	<b>26.0</b>	31.0	35.9	35.4	<b>34.4</b>	الضفة الغربية
45.8	40.1	40.7	<b>40.6</b>	44.7	45.8	45.1	<b>45.2</b>	قطاع غزة
17.2	29.8	28.2	<b>27.6</b>	26.9	32.9	32.4	<b>30.9</b>	فلسطين
17.1	25.7	23.6	<b>23.5</b>	23.2	30.6	30.6	<b>28.3</b>	الضفة الغربية
18.1	37.9	36.3	<b>36.9</b>	34.1	37.9	35.2	<b>35.7</b>	قطاع غزة

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي

يشير الجدول أعلاه إلى أن معدل عدد الطلبة في الشعبة الواحدة في مدارس الاناث أكبر منه في مدارس الذكور والمدارس المختلطة في المدارس الأساسية وفي كل الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أن من معدل عدد الطلبة في الشعبة الواحدة في مدارس الاناث أكبر منه في مدارس الذكور في المرحلة الثانوية، ولعل ذلك يعود إلى أن نسبة الزيادة في عدد الطالبات الاناث في المرحلة الثانوية يفوق كثيراً نسبة الزيادة في عدد الطلبة الذكور بين العامين 1995/1994 و2012/2011، حيث بلغت نسبة الزيادة في عدد الطالبات الاناث في المرحلة الثانوية 294% بين العامين المذكورين مقابل 175% نسبة الزيادة في عدد الطلبة الذكور بين العامين المذكورين أيضاً.

<sup>14</sup> وزارة التربية والتعليم، 2013، الإدارة العامة للشؤون الإدارية، رام الله - فلسطين.

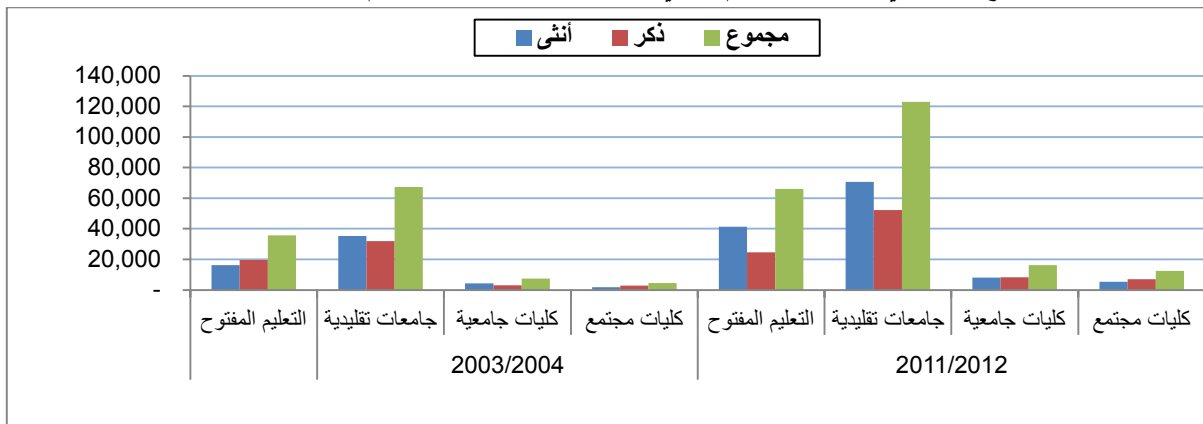
أما من معدل عدد الطلبة في الشعبة الواحدة في المدارس المختلطة في كل من المرحلتين الأساسية والثانوية أقل من معدل عدد الطلبة في الشعبة الواحدة في مدارس الذكور والاثاث وذلك لعدم قبول المجتمع الفلسطيني فكرة الاختلاط بين الجنسين الا للضرورة، وان فكرة رفض الاختلاط في المرحلة الثانوية أكبر منها في المرحلة الأساسية، ورفض الاختلاط في قطاع غزة أكبر منه في الضفة الغربية، كما أن فكرة الاختلاط تختلف من محافظة لاخرى بين محافظات الضفة الغربية، حيث نجد أن محافظة الخليل كبرى المحافظات في حجم السكان ترفض ايضا فكرة الاختلاط بشكل شبه كامل، وعليه انخفض معدل عدد الطلبة للشعبة الواحدة في المدارس الثانوية في قطاع غزة من 45.8 الى 18.1 بين العامين 1994/1995 و2011/2012.

## 7.2 قطاع التعليم العالي

### 1.7.2 الالتحاق في التعليم العالي

بلغ عدد الطلبة الملتحقين في مختلف مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية 114,897 طالب وطالبة في العام 2004/2003، ونسبة الطالبات الاناث منهم 50%، وأن ثلثهم 34% ملتحقون في جامعة القدس المفتوحة (التعليم المفتوح)، وما يزيد عن نصفهم 54% في الجامعات التقليدية، وأن 5% منهم ملتحقون في الكليات الجامعية، وأن 5% منهم في كليات المجتمع، وبلغت نسبة البنات الى البنين 101% في العام 2004/2003 وارتفعت النسبة العامة الى 136% في العام 2012/2011 وظهر بوضوح زيادة عدد البنات الطالبات على عدد البنين الطلاب في هذا القطاع.

شكل 17: توزيع الطلبة في مؤسسات التعليم العالي المختلفة حسب الجنس للأعوام 2004/2003 و 2012/2011



المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي

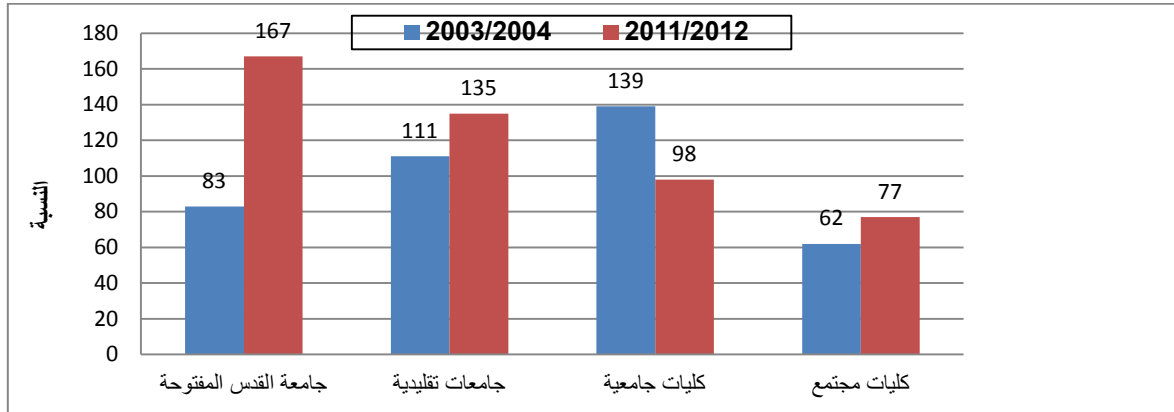
ويلاحظ أن نسبة الاناث في التعليم المفتوح وكليات المجتمع تقل عن نسبة الطلبة الذكور والعكس تماما في الجامعات التقليدية والكليات الجامعية في العام 2004/2003، وفي العام 2012/2011 بلغ عدد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية 217,502 طالب وطالبة وأن 58% منهم من الطالبات الإناث، ويلاحظ ان نسبة الاناث في التعليم المفتوح والجامعات التقليدية بلغت 63% و57% على التوالي، ولعل السبب في ارتفاع نسبة الاناث في التعليم المفتوح يعود الى تواجد فروع جامعة القدس المفتوحة في المحافظات وقربها من أماكن سكنهم بالإضافة الى المرونة التي توفرها الجامعة لطلبتها في الدوام، ونقل نسبة الاناث في الكليات الجامعية والمتوسطة، كما يمكن ملاحظ زيادة عدد الطلبة في الكليات المتوسطة الى ثلاث أضعاف بالرغم من ان وزارة التربية والتعليم حددت نسبة التعيين منهم بان لا تتجاوز 5% وندرة تعيين احدهم في السنوات الاخيرة.

ومن جانب آخر، بلغ عدد المؤسسات التعليمية في فلسطين 51 مؤسسة في العام 2012/2011، منها جامعة واحدة للتعليم المفتوح نسبة الطلبة فيها 30%، و 14 جامعة تقليدية نسبة الطلبة فيها 56%، و 16 كلية جامعية نسبة طلبتها 8% واخيرا 20 كلية متوسطة نسبة الطلبة فيها 6%.

### 2.7.2 مؤشر عدد البنات الى البنين في قطاع التعليم العالي

وعند استعراض مؤشر نسبة البنات الى البنين في قطاع التعليم العالي كأحد مؤشرات الاهداف الانمائية الالفية في فلسطين، حيث يلاحظ أن نسبة البنات الى البنين قد بلغت 140% في العام الأكاديمي 2012/2011. وعلى مستوى الجامعات ومنها في جامعة القدس المفتوحة قد ارتفعت من 83% عام 2004/2003 الى 167% في العام 2012/2011 كما يظهر من الشكل أدناه، أي بدل أن يكون هناك 83 طالبة مقابل كل 100 طالب في العام 2004/2003 في جامعة القدس المفتوحة، أصبح هناك 167 طالبة مقابل كل 100 طالب في العام 2012/2011، ويلاحظ أن نسبة البنات الى البنين أكبر في كل من الجامعات التقليدية وكليات المجتمع، بينما تقل هذه النسبة في الكليات الجامعية فقط.

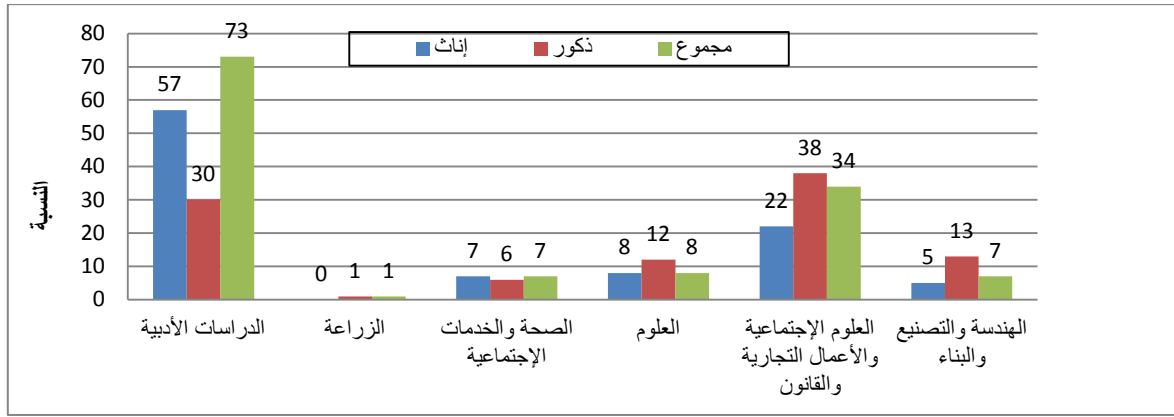
شكل 18: نسبة البنات الى البنين في قطاع التعليم العالي لسنوات مختارة



المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي

وتشير البيانات الى هيمنة الطالبات الاناث على قطاع التعليم العالي وزيادة عددهن بشكل عام عن أعداد الذكور، حيث بلغت نسبة الاناث 53% في العام 2004/2003 وارتفعت نسبتهم الى 58% في العام 2012/2011، وتزداد الصورة وضوحاً عند دراسة وتحليل التخصصات حسب النوع الاجتماعي كما يظهر من الشكل أدناه.

شكل 19: توزيع الطلبة في قطاع التعليم العالي حسب التخصص والجنس للعام 2012/2011



المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي

يلتحق ما نسبته 76.8% من الطلبة في ما يعرف بالتخصصات الأدبية والعلوم الاجتماعية والأعمال التجارية والقانون، بينما يلتحق 32.2% من الطلبة في التخصصات العلمية والتكنولوجية كالهندسة والتصنيع والبناء والصحة والخدمات الاجتماعية والزراعة، ويظهر الخلل جلياً في تخصصات الطلبة وانعكاسها المستقبلي على سوق العمل الضعيف أصلاً وعلى معدلات البطالة، كما أن ما يزيد عن نصف الإناث 57.1% في قطاع التعليم العالي يلتحق في الدراسات الأدبية والانسانية مقابل 30.0% للطلبة الذكور (أي ضعف عدد الذكور تقريباً)، وإن ما يزيد عن خمسين 22.1% يلتحق في برنامج العلوم الاجتماعية والأعمال التجارية والقانون، كما يلاحظ زيادة نسبة الإناث عن نسبة الذكور في تخصص الصحة والخدمات الاجتماعية، بينما تقل نسبة الإناث عن نسبة الذكور في باقي التخصصات كالهندسة والتصنيع والبناء والعلوم الاجتماعية والأعمال التجارية والعلوم وتتعهد تماماً في تخصص الزراعة، وتكفي الإشارة إلى أن 76% من الإناث الخريجات في الضفة الغربية في العام 2012/2011 في البرامج الأدبية والانسانية والتجارية والقانون مقابل 67% للذكور، أما في قطاع غزة، فإن نسبة الإناث الخريجات في العام 2012/2011 في البرامج الأدبية والانسانية والتجارية والقانون 79% مقابل 72% للذكور.

وما يجدر ملاحظته أن هذه الأرقام والبيانات تمثل طلبة التعليم العالي في مؤسسات التعليم العالي العاملة في الوطن ولا تأخذ بالحسبان الطلبة الدارسين في الخارج والذين معظمهم من الذكور، وربما هذا التوجه في الدراسة واختيار التخصص هو نتاج للقيم الاجتماعية المتعلقة بعمل المرأة والصعوبات التي تواجهها النساء في الحصول على عمل في القطاعات المهنية ومحدودية الخيارات المتاحة أمامها للعمل، إلى جانب سعيها للحصول على عمل تستطيع من خلاله التوفيق بينه وبين دورها التقليدي داخل المنزل ويرضى عنه المجتمع<sup>15</sup>.

### 3.7.2 مؤشر عدد البنات الى البنين لخريجي قطاع التعليم العالي

بلغ عدد البنات الى البنين لخريجي قطاع التعليم العالي 128% في العام 2004/2003 وارتفعت هذه النسبة الى 149% في العام 2012/2011 كما يظهر من الجدول أدناه، مما يعني زيادة عدد الإناث الخريجات مقابل الجريجين الذكور، حيث أن هناك 149 انثى خريجة مقابل كل 100 طالب خريج في العام 2012/2011. وتشير بيانات الجدول أن أعلى قيمة لنسبة البنات الى البنين في تخصص التربية حيث أن هناك 295 انثى خريجة مقابل كل 100 طالب خريج في العام 2012/2011، ثم الدراسات الانسانية والفنون وأقلها في تخصص الزراعة ويليها الهندسة والتصنيع الذي انخفضت النسبة فيه بين العامين المذكورين.

15 أمال صيام، 2005، التعليم وسيلة لحماية المرأة من الفقر، غزة - فلسطين.

جدول 11: نسبة عدد البنات الى البنين لخريجي قطاع التعليم العالي حسب التخصص لسنوات مختارة

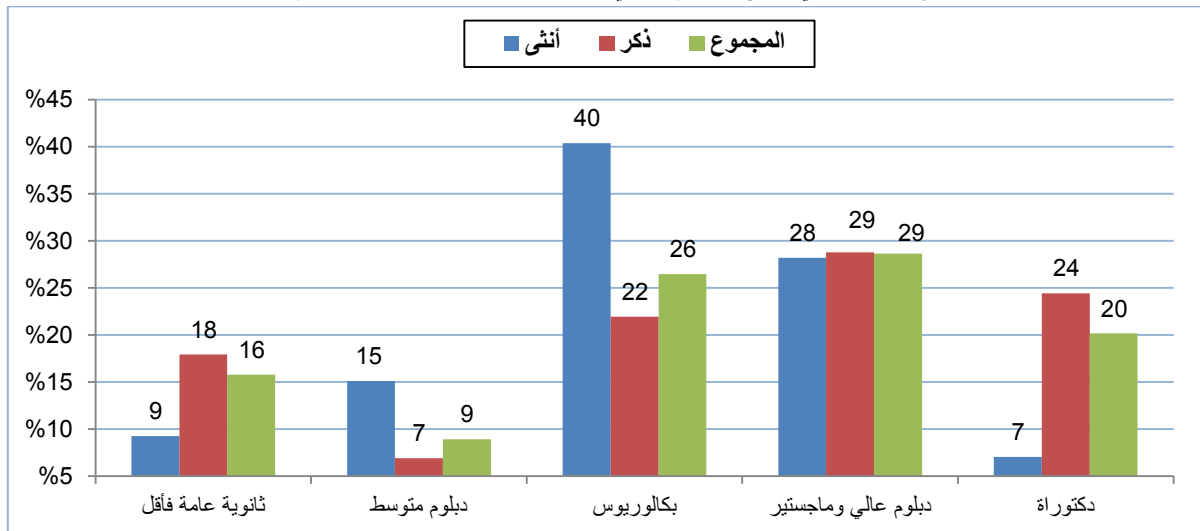
2012/2011	2004/2003	التخصص
295%	248%	التربية
43%	98%	الخدمات
211%	197%	الدراسات الإنسانية والفنون
21%	30%	الزراعة
144%	215%	الصحة والخدمات الإجتماعية
142%	120%	العلوم
100%	100%	العلوم الإجتماعية والأعمال التجارية والقانون
41%	42%	الهندسة والتصنيع والبناء
<b>149%</b>	<b>128%</b>	<b>المجموع العام</b>

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي

## 4.7.2 العاملون في قطاع التعليم العالي

يقصد بالعاملين جميع العاملين في قطاع التعليم العالي بغض النظر عن طبيعة العمل أو المؤهل العلمي، حيث بلغ عدد العاملين في قطاع التعليم العالي في فلسطين 8,207 في العام 2004/2003، وقد بلغت نسبة الاناث 21% فقط أي أن أربع أخماس عدد العاملين في قطاع التعليم العالي من الذكور، وزاد عدد العاملين الى 15,039 في العام 2012/2011، 25% من الاناث، ويلاحظ أن نسبة مشاركة المرأة في العمل في قطاع التعليم العالي ما زالت محدودة والغلبة للذكور كما يشير الشكل ادناه.

شكل 20: توزيع العاملين في قطاع التعليم العالي حسب التخصص والجنس للأعوام 2012/2011



المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي

وإذا تم استعراض التخصصات، يظهر من الشكل أعلاه أن نسبة العاملات اللواتي يحملن شهادة التوجيهي أو أقل تبلغ نصف نسبة الذكور من نفس المؤهل، ويصبح الامر عكسيا للنساء العاملات ويحملن شهادة الدبلوم المتوسط، وأن 26% من العاملين يحملون درجة البكالوريوس، نسبة الاناث منهم 40% مقابل 22% نسبة الذكور، اما العاملين والعاملات من حملة الماجستير فلا يوجد فرق بين الجنسين، ولكن الفجوة تظهر واضحة بين حملة شهادة الدكتوراه بين الجنسين ولصالح الذكور تماما، حيث ان نسبة الذكور الذين يحملون درجة الدكتوراه تفوق نسبة الاناث اللواتي يحملن شهادة الدكتوراه بثلاث اضعاف ويزيد وهي 24% و 7% على التوالي.

وقد لوحظ اختلاف النوع الاجتماعي حسب مجال التخصص للعاملين في قطاع التعليم العالي بين جناحي الوطن، حيث أن نسبة الاناث في الضفة الغربية ممن يحملن الدبلوم والبكالوريوس والماجستير أكبر منها في قطاع غزة، وفي المقابل فان تطورا كبيرا لوحظ في عدد ونسبة الاناث ممن يحملن درجة الدكتوراه في قطاع غزة، حيث ازادت نسبتهم من 5% الى 23% بين العامين 1994/1995 و 2011/2012، وفي المقابل زادت نسبتهم في الضفة الغربية من 6% الى 7% للفترة ذاتها فقط.

## 8.2 خلاصة

يمكن القول أن المؤشرات الإحصائية لقطاع التعليم تشير إلى تحسن وتطور واقع التعليم في مجالات مختلفة، وأن هناك جهوداً كبيرة بذلت وتبذل في جناحي الوطن، أدت الى الزيادة الملحوظة في معدل معرفة القراءة والكتابة للأفراد.

في المرحلة الجامعية تشير غالبية الإحصاءات والدراسات الى تزايد نسبة النساء الملتحقات في التعليم العالي مقارنة بالذكور في آخر خمس سنوات وهذا مؤشر ايجابي، علماً أن الجامعات الفلسطينية لعبت دوراً هاماً وكبيراً في رفد سوق العمل الفلسطيني، والعربي عبر العقود الماضية، بأفراد مؤهلين ومدربين ساهموا بشكل مباشر في التنمية الشاملة فلسطينياً وعربياً، إلا أنها ما تزال تعاني من بعض التحديات والصعوبات في ظل واقع الإحتلال المستمر، ونقص التمويل المستمر، وارتفاع تكاليف التعليم، كلها عوامل تؤثر على الأسر الفلسطينية، وتنعكس بشكل سلبي على الطلبة في فلسطين، والإناث هن الفئة الرئيسية المتضررة من ارتفاع تكاليف التعليم في فلسطين في ظل النظام الأبوي المتبع.

## 9.2 التوصيات

- ضرورة قيام وزارة التربية والتعليم والمؤسسات ذات العلاقة ببذل المزيد من الجهود في زيادة الالتحاق في مرحلة الطفولة المبكرة (مرحلة التعليم قبل المدرسي) مع التركيز على التحاق الاناث بشكل خاص.
- الحاجة الى البرامج والانشطة في مجال تعليم الكبار لخفض معدلات الامية وزيادة الالمام بالقراءة والكتابة والمخصصة للاناث من اجل ردم الهوة مع الذكور.
- الاستفادة من البرامج والتعليمات المتبعة في الحد من التسرب وخصوصا تسرب الاناث، وتعزيز هذه البرامج للابقاء على المستويات المتدنية من نسب التسرب ومحاولة تخفيضها ما امكن.
- معالجة فجوة النوع الاجتماعي في التعليم المهني وانخفاض مساهمة ومشاركة الاناث فيه، وانعدام التحاق الاناث في بعض التخصصات المهنية كالزراعة.
- دراسة احتياجات قطاع التعليم العام من المعلمين حسب التخصصات المختلفة في ضوء متطلبات المنهاج الفلسطيني.
- مراجعة شاملة لقطاع التعليم في فلسطين بشقيه العام والعالي، واعادة النظر بشكل كامل في المناهج الفلسطينية من حيث ملائمتها لقدرات الطلبة ومواكبتها للتطورات العلمية والتكنولوجية السريعة، مع ضرورة ربط مخرجات التعليم العالي باحتياجات السوق، مستنديين الى رؤية واضحة المعالم، مع توفير الامكانيات المالية لقطاع التعليم العالي لضمان نجاح التوجهات الجديدة.
- بالرغم من أن تحصيل الاناث أفضل من تحصيل الذكور، فان تحصيل الجنسين متدن حسب معطيات الاختبارات الوطنية والدولية، لذلك لا بد من اعتبارها مدخلا ومؤشرا للمراجعة الشاملة لقطاع التعليم.



## 10.2 المراجع

- اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1999. تعليق (13)، المادة (13) الدورة الحادية والعشرون لعام.
- وزارة التربية والتعليم، 2013. النتائج الاولية لطلبة فلسطين في دراسة التوجهات الدولية في الرياضيات والعلوم للسنوات 2003، 2007، 2011. رام الله - فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم، 2012، الدراسة التقييمية الوطنية للغة العربية والرياضيات والعلوم، نشرة غير دورية تصدرها دائرة القياس والتقويم. رقم النشرة: (35)، رام الله-فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1995. قاعدة بيانات المسح الديموغرافي. رام الله -فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. قاعدة مسح القوى العاملة. رام الله -فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. قاعدة بيانات مسح التعليم-وزارة التربية والتعليم. رام الله -فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم، 2012. الادارة العامة للقياس والتقويم والامتحانات، رام الله- فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم العالي، 2012. الكتاب الاحصائي التربوي السنوي للعامين 2006/2007 - 2007/2008، رام الله-فلسطين.
- أمال صيام، 2005، التعليم وسيلة لحماية المرأة من الفقر، غزة - فلسطين. تم الوصول بتاريخ 2013/6/11 عبر الرابط: [home.birzeit.edu/cds/arabic/news/other/2005/april-28/amal.doc](http://home.birzeit.edu/cds/arabic/news/other/2005/april-28/amal.doc)
- وزارة التربية والتعليم العالي، 2013. مقابلة مع السيد مدير دائرة التعليم العام.
- Ministry of Education 2013. Monitoring & Evaluation System for the Education Development Strategic Plan 2008 -2012. Annual M&E Report 2012. Directorate General of Planning. Ramallah –Palestine.

## الفصل الثالث

### الثقافة

#### 1.3 مقدمة

تعتبر الثقافة جزءاً أساسياً من الهوية الوطنية الفلسطينية التي حرص عليها الرجال والنساء الفلسطينيون على مر السنين، تكمن أهمية الثقافة سواء الرفيعة أو الثقافة السائدة في دورها في تشكيل المعتقدات والمفاهيم الثقافية، والرأي العام، حول المرأة ودور كل من المرأة والرجل ومكانتهم الاجتماعية، فهي عامل رئيس من العوامل المؤثرة في طبيعة الصورة النمطية عن المرأة، وتستطيع الثقافة إتاحة مجالات إبداعية لطرح قضايا المرأة والرجل، وتغيير الصور النمطية، والوصول إلى فرص اجتماعية واقتصادية، تكفل للمرأة الكرامة والتطور، بالإضافة إلى خلق مجالات للتعبير الإبداعي للمرأة عن حياتها وأحلامها وآمالها ومعاناتها. تبنت وزارة الثقافة الفلسطينية في استراتيجية العام 2011-2013 مفهومين يقوم على "المفهوم الأوسع للثقافة بحيث لا يقتصر على الآداب والفنون التشكيلية، أو ما يعرف بالثقافة الرفيعة، بل يشمل الثقافة الشعبية والصناعات الحرفية والموروث التراثي بمكوناته اللغوية والأدبية والمعمارية والموسيقية والأدائية، وبما يحمله هذا المفهوم الموسع من تعددية فكرية ودينية وذائقية وفلكلورية تشمل اللهجات والأمثال والأزياء والرقص الشعبي والحكايات والمعتقدات والأكلات الشعبية."<sup>16</sup>

هناك عناصر محددة من الثقافة الوطنية ساهمت النساء فقط في حمايتها والحفاظ عليها، مثل الحفاظ على التراث الثقافي المتمثل في الثوب الفلسطيني، والحكاية والأغنية الشعبية، والمطبخ الفلسطيني

يساهم كل من الرجال والنساء في الحفاظ على خصائص محددة من مكونات هذه الثقافة، وإن تقاطعت الاهتمامات في العديد من المجالات مثل الصحافة والشعر والأدب والسينما وغيرها من المجالات الثقافية، إلا أن هناك عناصر محددة من الثقافة الوطنية ساهمت النساء فقط في حمايتها والحفاظ عليها، مثل الحفاظ على التراث الثقافي المتمثل في الثوب الفلسطيني، والحكاية والأغنية الشعبية، والمطبخ الفلسطيني، وغيرها من المجالات التي تحدد المكونات الثقافية والحضارية للمجتمع. سوف يحاول هذا الفصل إبراز أهم المؤشرات الثقافية والفروقات بين المرأة والرجل فيها، والإشارة لبعض المؤشرات الثقافية الهامة التي لا تتوفر عنها إحصاءات في الوقت الحالي ولكنها من القضايا التي يجب الاهتمام بها في المستقبل، لما لها من أهمية في تشكيل الهوية الثقافية الفلسطينية.

#### إطار رقم 1

"في ظل ما تعيشه المرأة الفلسطينية من واقع ثقافي محكوم بموروث ثقافي أسس لصورة نمطية وأدوار ظلت مرافقة لها في ثقافة سائدة تساهم في تقييدها وتحديد أدوارها عبر التنشئة الاجتماعية ومناهج التعليم وطرق ووسائل الاتصال والثقافة، هذا الواقع الذي لم يعد لها لاقتحام واقتناص الفرص ولم يمهد لها فرصاً خاصة تتناسب والفجوة التي تقع بينها وبين مشاركتها في الثقافة كما الحال في القطاعات الأخرى، تبقى قلة قليلة من النساء ممن أتاحت لهن الفرص أو استطعن اقتحام الميدان أن يثبتن أسماءهن في ميدان يتميز بقلّة ما يوفره من فرص وظروف داعمة بشكل عام أصلاً.

<sup>16</sup> استراتيجية وزارة الثقافة 2011-2013

وإن كانت المرأة الفلسطينية بالرغم من كل الصعوبات قد استطاعت أن تشق طريقها نوعاً ما على صعيد التعليم والولوج إلى بعض المجالات الثقافية كالآداب والحرف بأنواعها والرسم والنحت والسينما والمسرح، إلا أن وجودها في تلك المحافل يبقى محكوماً بمعوقات عديدة تتطلب التركيز عليها لردم ما تسببته من فجوات على صعيد مشاركتها في الواقع الثقافي، ولتوفير الدعم اللازم والرعاية ولتنمية مساهماتها كما ونوعاً على المستوى الوطني وخاصة في تلك المجالات التي تعتبر تحدياً لما يسود من نمطية في الأدوار من ناحية، أو لخطاب اجتماعي محكوم بعبادات وتقاليد من ناحية أخرى. وعلى الرغم مما يتوفر من مشاريع وبرامج تقوم بها بعض المؤسسات والتي تعنى بثقافة المرأة ودورها في الإبداع وفي المشاركة في الإنتاج الثقافي. "استراتيجية وزارة الثقافة 2011-2013"

### 2.3 البنية الثقافية

مشاركة المرأة في القطاع الثقافي يبلغ حوالي 84.0% وهذه نسبة مرتفعة جداً بالمقارنة مع معدلات مشاركات النساء في سوق العمل

تشير المعطيات إلى تدني الحصة المخصصة للشأن الثقافي في الموازنات السنوية للسلطة الوطنية الفلسطينية، فهي لم تتعدى نسبة 0.003% من الموازنة العامة<sup>17</sup>، والضعف في قطاع الثقافة بشكل عام يؤثر سلباً على الرجال والنساء، وإن كان هذا التأثير أكبر على النساء لأسباب تتعلق بالثقافة السائدة، والنظرة النمطية للأدوار التي يمكن أن يقمن بها.

جدول 12: أعداد المؤسسات الثقافية العاملة حسب المنطقة ونوع المؤسسة، 2010

المنطقة	نوع المؤسسة					
	المراكز	المتاحف	المسارح	المكتبات العامة	دور النشر	المحطات
الضفة الغربية	350	6	14	52	8	45
قطاع غزة	121	-	1	13	1	-
فلسطين	471	6	15	65	9	45

أشارت بيانات مسح المؤسسات الثقافية للعام 2010 إلى وجود 611 مؤسسة من مراكز ثقافية و متاحف ومسارح ودور نشر ومحطات اذاعية وتلفزيونية، منها 475 مؤسسة في الضفة الغربية و 136 مؤسسة في قطاع غزة، مما يدل على أهمية أن تلعب وزارة الثقافة ووحدة النوع الاجتماعي فيها دوراً أكبر في تحديد وجمع مؤشرات الثقافة كما عرفت في استراتيجيتها والحرص على جمع معلومات موزعة حسب النوع الاجتماعي في كل مجال من مجالات الثقافة الرفيعة والشعبية.<sup>18</sup>

<sup>17</sup> استراتيجية وزارة الثقافة الفلسطينية 2011-2013.

<sup>18</sup> يشار إلى أن الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي حيث احتوت استراتيجية وزارة الثقافة للعام 2011-2013 للمرأة الأولى على ملحق يتعلق بالنوع الاجتماعي، وتم اعداد ورقة مرجعية خاصة بالنوع الاجتماعي والثقافة، كما قامت الوزارة بإعداد دراسة شاملة عن مؤشرات الثقافة الفلسطينية، إلا أن عملية جمع معلومات عن هذه المؤشرات مازالت ضعيفة، مما يتطلب دوراً قيادياً للوزارة بشكل عام ولوحدة النوع الاجتماعي في وزارة الثقافة بشكل خاص.

### 3.3 العاملات والعاملين في المؤسسات الثقافية

تشير الاحصائيات إلى أن عدد العاملين في المؤسسات الثقافية يبلغ 4100 شخصا منهم 1870 امرأة و2230 رجل. أي أن مشاركة المرأة في القطاع الثقافي يبلغ 84.0% وهذه نسبة مرتفعة جدا بالمقارنة مع معدلات مشاركات النساء في سوق العمل والتي لا تزيد عن 17.4% في العام 2012، يعكس هذا الأمر الدور المهم للنساء في الحفاظ على الثقافة الفلسطينية. التفاصيل التي تلي لاحقا تظهر أن هناك تقسيم لأدوار النوع الاجتماعي في مجال الثقافة، فنسبة الموظفات في المكتبات العامة على سبيل المثال تبلغ 54.3% بينما تصل نسبة العاملات في القطاع المسرحي 28.7% ولا تتجاوز نسبة العاملات في دور النشر 23.8% أي أن الانخراط في المؤسسات الثقافية مازال حتى الآن قائما على ما يعتبر "وظيفة" ملائمة للمرأة.

جدول 13: توزيع العاملين في المؤسسات الثقافية حسب الجنس والمنطقة، 2010

الجنس	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
ذكور	2230	1653	577
إناث	1870	1569	301
كلا الجنسين	4100	3222	878

يلاحظ ان هذه النسب أن العمل في مؤسسات ثقافية لا يعني بالضرورة الانخراط في القطاع الثقافي، أو الابداع أو التميز الثقافي، أو التأثير على الثقافة السائدة، إلا أن عمل النساء في هذا القطاع المهتم يعطي بالضرورة صورة ايجابية حول النساء كنماذج فاعلة في المجتمع.

"لا تتوفر بيانات دقيقة حول عدد الأديبات، أو الشاعرات، أو المخرجات المسرحيات، أو الفنانات التشكيليات، وهذه جميعا مؤشرات يجب أن يتم توفيرها من أجل التعرف على مدى الانخراط الحقيقي للنساء الفلسطينيات في مجال الثقافة. تقع مسؤولية جمع هذه المؤشرات على عاتق وزارة الثقافة بالأساس ووحدة النوع الاجتماعي فيها ولكنها أيضا مسؤولية الاتحادات العامة مثل اتحاد الكتاب ونقابة الصحفيين التي ينبغي أن تسعى لتجديد وإعادة دراسة عضويتها على أساس الفعالية في المجال وممارسة العمل، كما ينبغي على مؤسسات عاملة في مجالات ثقافية مختلفة الحرص على جمع معلومات موزعة على أساس النوع الاجتماعي فمثلا مؤسسة شاشات التي تعمل في مجال سينما المرأة لا توفر احصائيات دقيقة عن عدد العاملات في هذا المجال من مخرجات أفلام ومصورات وتقنيات وممثلات".

### 4.3 الصحفيات والصحفيين في فلسطين

تكمن أهمية مشاركة المرأة في العمل الصحفي والإعلامي بالدور الهام الذي يلعبه الاعلام في التأثير على الثقافة المجتمعية، وتغيير الصور النمطية لأدوار كل من الرجال والنساء في المجتمع. تدلل الملاحظات الأولية على تزايد عدد النساء العاملات في المجال الاعلامي وتحديدا في تقديم برامج حوارية متخصصة في الراديو والتلفاز حيث يوجد على الأقل برنامجان يتناولان قضايا المرأة ويستمران منذ ما يزيد عن خمس سنوات، وإلى دور متمم للمراسلات الصحفيات الفلسطينيات العاملات في محطات فضائية ويقمن بكفاءة بتغطية الأحداث في فلسطين وفي دول عربية مختلفة، كما أنشئت في فلسطين في العام 2010 أول اذاعة نسوية متخصصة (نساء FM) وهي الاذاعة النسوية الوحيدة من ما يقارب

45 محطة اذاعية وتلفزيونية، هذا بالإضافة لانشاء أول منتدى للإعلاميات الفلسطينيات (منتدى إعلاميات الجنوب) ويضم في عضويته مئات من خريجات الصحافة والاعلام والصحفيات في قطاع غزة.<sup>19</sup>

لا تتجاوز نسبة الصحفيات 36% من إجمالي عدد الصحفيين علماً بأن التقديرات تشير إلى أن حوالي 55% من طلبية الصحافة في فلسطين هن من النساء.

تشير احصائيات العام 2012 إلى وجود امرأة واحدة كرئيس تحرير في صحيفة محلية مقابل 9 من رؤساء التحرير رجال، وتعمل هذه المرأة في الضفة الغربية حيث لا يوجد في قطاع غزة امرأة رئيس تحرير. كما لا تتجاوز نسبة الصحفيات 36% من إجمالي عدد الصحفيين علماً بأن التقديرات تشير إلى أن حوالي 55% من طلبية الصحافة في فلسطين هن من النساء<sup>20</sup>، وكانت دراسة أجريت عام 2001 وجدت أن 20% فقط من العاملين في الحقل الإعلامي هن من النساء<sup>21</sup>. أي أن هناك تطور تدريجي وإن كان بطيئاً في انخراط النساء في مهنة المتاعب.

نفس الدراسة كانت قد وجدت أن نسبة الحاصلات على شهادة البكالوريوس من الإعلاميات قد بلغت 43% والحاصلات على درجة الماجستير 8% والدبلوم العالي 26% والثانوية العامة 10% وما دونها 8%، أي أن دخول النساء لمهنة الإعلام يتطلب مؤهلات عليا (بكالوريوس على الأقل). كما لاحظت الدراسة أن المهام والمواقع التي تسند للإعلاميات في المؤسسة الإعلامية بعيدة عن اتخاذ القرار أو التأثير به، هو الأمر الذي تؤكد الإحصاءات الرسمية.

جدول 14: عدد الصحفيين ورؤساء التحرير حسب الجنس والمنطقة، 2012

المؤشر	الضفة الغربية			قطاع غزة			فلسطين	
	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	إناث	المجموع
عدد رؤساء التحرير	7	1	6	3	0	3	1	10
عدد الصحفيين	1010	250	760	590	170	420	420	1600

من الأسباب التي تقدم لانخفاض عدد الصحفيات الممارسات انعدام توفر فرص عمل كافية للإعلاميات في المؤسسات الإعلامية؛ الحكومية والخاصة؛ واستغلال الإعلاميات داخل المؤسسة الإعلامية في أعمال غير إعلامية؛ وعدم توفر عقود عمل سواء كانت دائمة أو مؤقتة، إلا في حدود ضيقة للغاية، ما يعرضهن للاستغلال المادي؛ وعدم توفر فرص التدريب والتأهيل بشكل متساوٍ مع الزملاء الإعلاميين؛ وانعدام وجود فاعل لنقابة الصحفيين يحمي الحقوق المطلوبة للإعلاميات ويدافع عنها في حال تعرضها للانتهاك؛ وتدني أجور العمل الإعلامي للإعلاميات في الصحافة المحلية عن أجور الإعلام العربي والغربي؛ ووجود نسبة عالية من العاطلات عن العمل من خريجات كليات الإعلام؛ وانعدام توفر نظام التأمين الصحي وامتيازات المهنة الاقتصادية أسوة بغيرها من المهن.<sup>22</sup>

<sup>19</sup> لم نتكمن من جمع العدد الدقيق للعضوات مما يؤكد على أهمية أن تهتم مثل هذه المؤسسات بجمع الإحصائيات وتحديثها دورياً، وعمل قواعد بيانات شاملة لعملها.

<sup>20</sup> مؤسسة فلسطينيات خلال فعاليات مؤتمر «الإعلامية الفلسطينية وتحديات المشهد الاعلامي الاول، 2011

<sup>21</sup> ريم كنانة نزال، 2004

<sup>22</sup> دنيا الأمل، 2012

جدول 15: توزيع العاملين في محطات الإذاعة والتلفزيون المحلية العاملة في الضفة الغربية حسب الجنس، 2010

الجنس	النسبة	عدد العاملين
ذكور	70.7	318
إناث	29.3	132
المجموع	100	450

تشير البيانات في الجدول اعلاه الى انخفاض نسبة العاملات في محطات الاذاعة والتلفزيون بحيث لم تتجاوز ثلث العاملين في هذه المحطات.

### 5.3 العاملون والعاملات في المكتبات العامة

تعتبر مهنة العمل في مكتبة عامة من المهن المقبولة اجتماعيا على أنها ملائمة للنساء، ولذا تزيد نسبتهن بين العاملين في هذا القطاع، لكن هذا لا يغير من واقع أن عددهن قليل ولا يزيد عن 76 امرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ أن عدد المكتبات العامة لا يزيد عن 52 مكتبة عامة في الضفة الغربية و13 مكتبة عامة في قطاع غزة، وهو عدد متواضع جدا بكل المقاييس، ناهيك عن نوعية وامكانيات هذه المكتبات.

جدول 16: توزيع العاملين في المكتبات العامة حسب الجنس، 2010

الجنس	النسبة	عدد العاملين
ذكور	45.7	64
إناث	54.3	76
المجموع	100	140

### 6.3 العاملون والعاملات في المسرح الفلسطيني

لا يزيد عدد العاملات في المسرح الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة عن 25 امرأة، وهو عدد ضئيل جدا، حيث لا يعتبر المسرح من المجالات المحبذة اجتماعيا لعمل النساء، علما بأن امرأة فلسطينية كانت من المؤسسات لمسرح عشتار، وساهمت في تدريب مواهب مسرحية متعددة، واثراء الحركة المسرحية في الضفة الغربية. هناك حاجة للعديد من المؤشرات غير المتوفرة حاليا عن النوع الاجتماعي في قطاع المسرح ونوعية الاعمال التي تقوم بها النساء وطبيعة التحديات التي تواجههن، وأعمار العاملات ومستوى تعليمهن، وأجورهن مقابل زملاءهن الرجال وهذه جميعها معلومات غير متوفرة أو موثقة في الوقت الحالي.

جدول 17: توزيع العاملين في المسارح حسب الجنس، 2010

الجنس	النسبة	عدد العاملين
ذكور	71.3	62
إناث	28.7	25
المجموع	100	87

### 7.3 العاملون والعاملات في دور النشر

لا تتوفر احصائيات دقيقة عن عدد الأدبيات والشاعرات والكاتبات الفلسطينيات، ولا تتوفر مجلة فلسطينية متخصصة بالنقد الأدبي والفني. تم إعادة نشر مجلة الكرمل التي تعني بالنشر الأدبي الفلسطيني، ويوجد العديد من الجوائز الوطنية للأدباء والكتاب المميزين، ولكن قلما نفوز امرأة بهذه الجوائز، ومن غير الواضح اذا كان السبب عدم تقدم النساء لهذه الجوائز أو عدم وجود أدبيات وشاعرات مبدعات يقمن بنشر أعمالهن باستمرار.

وتدلل الأرقام الواردة عن عدد العاملات في دور النشر وليس بالضرورة المهتمات بالنشر الثقافي، وهو عدد لا يتجاوز الخمس نساء. يوجد مجلتين متخصصات في قضايا المرأة واحدة في الضفة الغربية (ينابيع) واخرى في قطاع غزة (الغيداء) وتصدران عن مؤسسات نسوية، كما يوجد ملحق نسوي يصدر مع جريدة الايام الفلسطينية (صوت النساء) ويصدر أيضا عن مؤسسة نسوية منذ ما يزيد عن خمس عشرة عاما. كما نشأت حديثا وكالة أنباء متخصصة بقضايا المرأة (شبكة نوى)، هذه المجالات المتعددة للنشر في قضايا المرأة مازالت محدودة الامكانيات والانتشار مما يحد من قدرتها على التأثير في الثقافة السائدة، ولكنها تشكل بدايات لا يمكن التقليل من أهميتها.

جدول 18: توزيع العاملين في دور النشر حسب الجنس، 2010

الجنس	النسبة	عدد العاملين
ذكور	76.2	16
إناث	23.8	5
المجموع	100	21

### 8.3 الأنشطة والممارسات الثقافية

النساء يقرآن الكتب بنسبة أكبر من الرجال (64% للنساء مقابل 58% للرجال)

لا تتوفر احصائيات حديثة حول معدلات الاطلاع على الأخبار اليومية والصحف حسب الجنس والمنطقة، ونسب مشاهدة التلفاز، وقراءة الكتب، ومعدلات الاستماع الى الراديو، وممارسة الهوايات، والمشاركة في أنشطة ثقافية وفنية، حيث يتم اجراء المسح مرة كل 5 سنوات. تظل المعلومات الواردة في تقرير احصاءات المرأة والرجل في فلسطين للعام 2011 أحدث المعلومات المتوفرة حتى الآن، علما بأنه سوف تتوفر معلومات أحدث مع نهاية عام 2013 من مسح استخدام الوقت الذي يتم اجراءه حاليا من قبل الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.

حيث تشير البيانات التي تعود للعام 2009 إلى أن نسب استماع الرجال والنساء للراديو متقاربة ويفروق لا تكاد تذكر لصالح الرجال حيث تبلغ 47.9% في الضفة الغربية للرجال مقابل 44.5% تقريبا للنساء، وتزيد نسب الاستماع للراديو في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة (46.5% في الضفة الغربية مقابل 44.5% في قطاع غزة)، كما ان النساء أقل قراءة للصحف (28% للنساء مقابل 36% تقريبا للرجال)، إلا أن النساء يقرآن الكتب بنسبة أكبر من الرجال (64% للنساء مقابل 58% للرجال). دلالة هذه الاحصائيات هي عدم وجود فروق جديّة بين الرجال والنساء، وأيضا تدني نسبة التعرض لهذه الأنشطة والممارسات الثقافية بشكل عام.

### 9.3 التطريز الفلسطيني: مساهمة رئيسية للمرأة الفلسطينية

يقدر عدد النساء المشتغلات بالتطريز بـ 10,000 امرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة

يعتبر التطريز الفلسطيني رمزا للهوية الفلسطينية ومؤشرا ثقافيا هاما وقطاعا ثقافيا تحملت المرأة الفلسطينية مسؤولية الحفاظ عليه عبر السنين. يشكل التطريز بالإضافة لدوره في التمكين الاقتصادي وتحديد النساء الأكثر فقرا وتهميشا، عاملاً أساسياً من عوامل الثقافة والهوية الفلسطينية. حيث يتركز نشاط التطريز اليدوي في فلسطين في مناطق رام الله والقدس وبيت لحم وقطاع غزة، وتقوم جمعيات ومؤسسات نسوية بتشغيل النساء في البيوت في القرى المحيطة. يقدر عدد النساء المشتغلات بالتطريز بـ 10,000 امرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتمارس أعداد أكبر بكثير التطريز الفلسطيني<sup>23</sup>.

يشكل مهرجان سينما المرأة السنوي الذي تنظمه مؤسسة شاشا للسنة الثامنة على التوالي علامة مميزة ليس في الواقع الفلسطيني والعربي فحسب بل أيضا على المستوى الدولي، حيث يعتبر هذا المهرجان الأقدم والأكثر دورية بين جميع المهرجانات المشابهة.

### 10.3 المرأة الفلسطينية والسينما

على الرغم من حداثة الاهتمام الفلسطيني بالسينما، إلا أن المساهمات الفلسطينية ميزت علامة فارقة في المحافل الإقليمية والدولية وحصدت العديد من الافلام الفلسطينية جوائز مرموقة. تتطور السينما الفلسطينية كمؤشر ثقافي هام بخطى سريعة رغم الامكانيات المحدودة جدا لإنتاج أفلام نوعية، مما يفسر الاهتمام الواسع بالأفلام القصيرة والوثائقية. يشكل وجود مؤسسة لسينما المرأة (شاشات) ومهرجان سينما المرأة السنوي الذي تنظمه السنة الثامنة على التوالي علامة مميزة ليس في الواقع الفلسطيني والعربي فحسب بل أيضا على المستوى الدولي. التحديات التي تواجه السينما الفلسطينية عديدة ولكن التي تواجه النساء أكبر بكثير، ولذا يشكل وجود مهرجان سنوي لسينما المرأة الفلسطينية أهمية كبرى في الواقع العربي، حيث يعتبر هذا المهرجان الأقدم والأكثر دورية بين جميع المهرجانات المشابهة. ساهم المهرجان ومؤسسة شاشات في اعداد مخرجات شابات طرحن أنفسهن بقوة وساهمن بالتعريف بهوم المرأة الفلسطينية. تشير الصفحة الالكترونية للمؤسسة<sup>24</sup> إلى وجود 18 مخرجة سينمائية فلسطينية، والمتوقع أن العدد الحقيقي أكبر من هذا ولكن لا يتوفر رصد رسمي له. كما لا تتوفر أي معلومات عن نساء عاملات في مجالات أخرى في السينما مثل التصوير والتمثيل والمونتاج، مما يطلب إعداد دراسات متخصصة معمقة واعداد قاعدة بيانات متخصصة وجمع دوري للبيانات.

<sup>23</sup> وكالة وفا للأبناء، الصناعات التقليدية في فلسطين، 12.6.2013 عن دراسة الصناعات التقليدية في فلسطين... الواقع والآفاق، د. سلمى البزري

<sup>24</sup> <http://www.shashat.org>



### 11.3 دور النساء في الحفاظ على الثقافة

تترأس النساء العديد من المؤسسات الثقافية الهامة في فلسطين مثل مركز حفظ التراث الفلسطيني في بيت لحم، ومركز الفن الشعبي في رام الله، ومؤسسة شاشات لسينما المرأة، ومسرح عشتار، وغيرها العديد من المؤسسات التي تساهم في الحفاظ على الثقافة الفلسطينية وتساهم في نفس الوقت بتغيير النظرة النمطية للمرأة الفلسطينية.

كما بدأ إنشاء أول متحف فلسطيني شامل في جامعة بيرزيت، بالإضافة للمتحف القائم والذي يحتفظ بمجموعة مميزة ونادرة من الأثواب والحلي الفلسطينية، وزاد انتشار المهرجانات الفنية التي تستقطب الآلاف من الفلسطينيين والفلسطينيات وتقوم بعروض فنية متنوعة وفي جميع أنحاء فلسطين. لا يوجد إحصائيات تتعلق بهذه المساهمات ولكن من الضروري التوثيق لأهميتها.

هناك العديد من الأنشطة الثقافية غير الرسمية والتي تقوم بها المرأة وحدها، ولا يوجد دراسات معمقة عن أهميتها، مثل الحكاية والأغنية الشعبية، والأزياء الشعبية، وفنون الطهي، حيث تميل هذه الدراسات غالباً للمنهج الوصفي ولا تقدم تقديرات إحصائية عن أهمية هذه الممارسات الثقافية اليومية.

### 12.3 خلاصة

تعتبر الثقافة قطاعاً مهماً بشكل عام، ولا يتم رصد موازنات كافية لهذا القطاع الهام، ويعاني كل من الرجال والنساء من ضعف هذا القطاع على حد سواء، إلا أن النساء بصفة عامة أقل تمثيلاً في قطاع الثقافة، وأقل قدرة على المشاركة بمساهمات فاعلة في قطاع الثقافة الرسمي علماً بأن لهن المساهمات الأكبر في قطاع الثقافة غير الرسمي، ويعتبرن بحق حاملات الهوية الثقافية الوطنية، وفي نفس الوقت ضحايا لبعض أشكال التمييز المبني على الثقافة السائدة.

يلاحظ أن قطاع الثقافة يحدد الأدوار على أساس النوع الاجتماعي، وفي الوقت الذي تعمل فيه نساء أكثر من الرجال في هذا القطاع، نجد أنهن يتركزن في مهن تعتبر مقبولة لهن مثل السكرتاريا، وأمانة مكتبة.

ما زالت المؤشرات الثقافية المبنية على أساس النوع الاجتماعي محدودة، مما يحد من إمكانيات التخطيط المستقبلي لهذا القطاع الهام، كما أن المؤشرات المتوفرة مازالت تركز على أشكال الثقافة الكلاسيكية ولا تنظر بالتفصيل للثقافة الشعبية، والتي تقوم النساء بدور هام في ممارستها ونقلها عبر الأجيال.

## 13.3 توصيات

- على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الاهتمام بمؤشرات الثقافة الشعبية وجمع بيانات دورية عنها.
- تفعيل دور وحدة النوع الاجتماعي في وزارة الثقافة وتدريبها على جمع بيانات موزعة حسب النوع الاجتماعي في مجالات الثقافة المختلفة.
- تشجيع الاتحادات والنقابات المختصة في مجال الثقافة على تجديد عضويتها وفق معايير ثابتة وتحديث بيانات الأعضاء والاحتفاظ بقواعد بيانات تحدث دوريا حول العضوية ومجالات التخصص المختلفة.
- اعداد دراسات معمقة ومسوحات واستطلاعات رأي حول مجالات الثقافة المختلفة وتحديد السينما والمسرح والموسيقى، وتوفير معرفة أعمق عن دور النساء في هذه المجالات.
- تقديم الدعم المادي والمعنوي للمؤسسات والفعاليات الثقافية التي تعنى بثقافة المرأة وتشجيع المواهب النسائية.
- زيادة اهتمام الجامعات بدراسة وتوثيق الإنجازات الثقافية وتشجيع المواهب الشابة وإتاحة منابر للفنانات والمبدعات الفلسطينيات، وتشجيع تخصصات تدرس الثقافة الشعبية وتراث الشعب الفلسطيني وتعميمها.

## 14.3 المراجع

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013، تعداد المنشآت 2012. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الثقافة، 2010. مسح واقع المؤسسات الثقافية- 2010. النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. السجلات الإدارية، 2012. رام الله- فلسطين.
- استراتيجية وزارة الثقافة 2011-2013، الموقع الإلكتروني لوزارة الثقافة الفلسطينية.
- اسماعيل، دنيا الأمل، ورقه عمل بعنوان "التحديات الاقتصادية التي تواجه الإعلاميات. الفلسطينيات": مقدمة لمؤتمر الإعلاميات الفلسطينيات بعنوان "الإعلامية الفلسطينية وتحديات المشهد الإعلامي"، 2012.
- هلال، جميل، ورقة مقدمة لوزارة الثقافة الفلسطينية بعنوان "تحو صياغة مؤشرات لقياس المشاركة الثقافية الفلسطينية"، 2012.
- نزال، ريماء، "اشكاليات صورة المرأة الفلسطينية في الاعلام انعكاس لاشكالية ثقافية"، الحوار المتمدن، العدد 1048، 15 / 12 / 2004.
- وكالة وفا للأخبار، "الصناعات التقليدية في فلسطين"، 2013.
- ملتقى المرأة العربية، المرأة الفلسطينية والثقافة، 2013.

## الفصل الرابع

### تكنولوجيا المعلومات

#### 1.4 مقدمة

ازدادت في الاعواد القليلة الماضية أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحديدا بعد الثورات العربية حيث ساهم استخدام الانترنت ووسائل الاعلام المجتمعي القائمة على استخدام تكنولوجيا المعلومات في انتشارها وفي تحدي قمع الاعلام الرسمي، والرقابة الشديدة على المعلومات. كما ساهمت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في نشر معرفة مختلفة قائمة على وعي الشعوب باحتياجاتها، والدفاع عن حقوقها، وتم توظيفها في العديد من الحملات الحقوقية والسياسية بما في ذلك على الصعيد الوطني أو الدولي مثلما حدث أثناء سعي الفلسطينيين للاعتراف بدولتهم في الأمم المتحدة.

على صعيد آخر يمثل قطاع تكنولوجيا المعلومات قطاعا اقتصاديا رائدا ويمكنه أن يؤدي دوراً أساسياً في تطور الشعوب ورفع المستوى العلمي المعرفي والاقتصادي، وتحسين نوعية الحياة والمساهمة، في تواصل الشعوب. هذا الأمر يكتسب أهمية خاصة للشعب الفلسطيني الذي يعاني من الحصار والافقار. وعلى الرغم من الازدياد المتواصل لاستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في فلسطين إلا انه مثل باقي المجالات يخضع لسيطرة واملاءات الاحتلال الاسرائيلي واستمرار السيطرة على طيف الترددات الفلسطيني، تعطيل الإدخال والإفراج عن البضائع والأجهزة المخصصة لتطوير شبكات الاتصالات لتكنولوجيا المعلومات، وربط مناطق القدس المحتلة بالشبكة الفلسطينية، ومنع النفاذ المباشر إلى الشبكة الدولية. أي أنه على الرغم من أن الانترنت يسمح بتحدي الحواجز العسكرية والحصار المفروض والاعلاقات المستمرة؛ إلا أن سيطرة الفلسطينيين على قطاع الاتصالات مازالت جزيئة، ومازالت البنية التحتية مقيدة وغير مكتملة.

في ظل هذه التحديات المختلفة نجد أن النساء أقل وصولاً من الرجال لاستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية وعلى الرغم من التطورات السريعة والمتلاحقة مازال هناك الكثير من التحديات المتعلقة بالنساء وبإمكانيات الوصول والاستخدام للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وعلى الرغم من وجود امرأة في منصب وزيرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي يعتبر انجازاً هاماً على الصعيد العربي والدولي وخصوصاً لأنها تأتي من مجال متخصص، إلا أن غالبية النساء الفلسطينيات بحاجة ماسة لجسر الفجوة التكنولوجية واستخدام تكنولوجيا المعلومات في الدفاع عن حقوقهن وفي اختراق مجالات اقتصادية يتيحها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

"تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصة هامة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتنمية العادلة. إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنفاذ إلى الإنترنت توفر البنية التحتية الأساسية للتنمية في القرن 21، وتشكل مجموعة من الأدوات التي، عند استخدامها بشكل مناسب، يمكن أن تقدم فوائد للمرأة في جميع مجالات الحياة. ونظراً للتقارب بينها وبين وسائل الإعلام التقليدية، يمكنها أن توفر آلية لمكافحة القوالب النمطية السائدة بين الجنسين التي لا تزال تعيق التقدم في مجال المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم"

ميشيل باشيلت، المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للمرأة<sup>25</sup>

<sup>25</sup> <http://www.intel.com/content/dam/www/public/us/en/documents/pdf/women-and-the-web.pdf>

## 2.4 الفجوة الرقمية بين الجنسين

بالإضافة إلى الفجوة الرقمية بين الدول النامية والمتقدمة، تعاني الدول النامية من فجوة رقمية بين الجنسين، أي محدودية نصيب المرأة بصفة عامة من التطور التكنولوجي واستخدام تكنولوجيا المعلومات، تبلغ نسبة الإناث من مستخدمي الإنترنت في الدول النامية حوالي 29% فقط في العام 2013 مقابل 33% من الذكور<sup>26</sup>، أما في فلسطين تبلغ النسبة 23% للإناث، 40% للذكور في العام 2011<sup>27</sup>.

تمثل الفجوة بين الجنسين أحد الأبعاد الهامة من الفجوة الرقمية، وما لم تتم معالجة الفجوة الرقمية بين الجنسين على وجه التحديد، قد تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تفاقم أوجه التفاوت واللامساواة الموجودة أصلاً بين النساء والرجال بل هناك خطر يتمثل في خلق أشكال جديدة من عدم المساواة. إذا أن أبعاد النوع الاجتماعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من حيث الحصول عليها واستخدامها، وفرص بناء القدرات والعمالة وإمكانيات التمكين الكامنة فيها يمكن أن تكون حافزاً قوياً للتمكين السياسي والاجتماعي للمرأة، ولتعزيز المساواة بين الجنسين. إن عدم الوصول والمشاركة في استخدام وإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويمكن أيضاً أن يصبح عاملاً هاماً في تهميش المرأة من التمكين الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي.

على الرغم من أهمية بعد النوع الاجتماعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لكن وللأسف، لم تدرج العديد من البلدان قضايا ومؤشرات النوع الاجتماعي في استراتيجياتها الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولم تكن فلسطين مختلفة عن هذا النمط السائد حيث لم يرد ذكر النوع الاجتماعي أو المرأة في الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد 2011-2013 إلا في بند واحد ينص على "المساهمة في جسر الفجوة بين الذكور والإناث في ظل تدني مشاركة المرأة في المجالات المختلفة. لا بد من إعطاء أولوية خاصة لتزويد النساء بالمعارف والمهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات من أجل إعدادهن للمشاركة الكاملة في مجتمع المعلومات"<sup>28</sup> ولا يوجد خطط عمل محددة توضح كيفية انعكاس هذا الالتزام من الوزارة أو من شركاءها المتعددين وتحديدًا من القطاع الخاص الذي يمثل الجزء الأكبر من العاملين الفاعلين في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

تعاني النساء أكثر من إمكانية الوصول والنفوذ في المناطق الأكثر فقراً، بنسبة أقل في قطاع غزة (51.7% يستخدمن الحاسوب) عنها في الضفة الغربية (54.8% يستخدمن الحاسوب) وتبلغ أقل نسبة لاستخدام الحاسوب في أريحا والأغوار حيث تصل إلى 32.1%<sup>29</sup>.

<sup>26</sup> <http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/facts/ICTFactsFigures2013.pdf>

<sup>27</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الأسري لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات: النتائج الرئيسية، 2011.

<sup>28</sup> <http://www.pmtit.ps/ar/cp/plugins/spaw/uploads/files/strategy%20final.pdf>

<sup>29</sup> مسح تكنولوجيا المعلومات، 2011

توجد بعض المؤشرات الهامة للفجوة الرقمية بين الرجال والنساء، ويمكن من خلال فحص ودراسة هذه المجالات تحديد الخطط وسياسيات التدخل لجسر هذه الفجوة؛ من هذه المؤشرات:

**أولاً: البنية التحتية؛** وتحديداً فيما يتعلق بوصول جميع المناطق بما في ذلك القرى والمخيمات، وأحياء في مدينة القدس لجميع خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الحديثة وبأسعار معقولة وتتناسب مع دخلهم. بالطبع هذه المؤشرات تبقى قاصرة ما لم تدرس الفروقات بين الرجال والنساء في هذه المناطق، وأسباب اختلافات النوع الاجتماعي في الوصول للبنية التحتية حال تواجدها. وعلى الرغم من تشابه الاشكاليات المتعلقة بالمعلوماتية للرجال والنساء تعاني النساء أكثر من امكانية الوصول والنفوذ وتحديداً في المناطق الأكثر فقراً، بنسبة أقل في قطاع غزة (51.7% يستخدم الحاسوب) عنها في الضفة الغربية (54.8% يستخدم الحاسوب)، وتبلغ أقل نسبة لاستخدام الحاسوب في أريحا والأغوار حيث تصل إلى 32.1% وفقاً لبيانات مسح تكنولوجيا المعلومات للعام 2011<sup>30</sup>. علماً بأن انقطاع الكهرباء المتكرر في قطاع غزة يخفض هذه النسبة بدرجة كبيرة، ووسط الشرائح الاجتماعية الأكثر تهميشاً، وفي العائلات الأكثر فقراً، حيث تكون المعلوماتية ووسائل الاتصالات متاحة أكثر للرجال منها للنساء.

**ثانياً: التعليم والمهارات اللازمة؛** ليس فقط لاستخدام تكنولوجيا الاتصالات ولكن أيضاً للإبداع والابتكار واستخدامها في خلق فرص عمل جديدة والدخول لمهن غير تقليدية. وعلى الرغم من تقلص الفجوة في التعليم حسب معدلات القراءة والكتابة حيث تضاعفت نسبة الزيادة للإناث ثلاث مرات على الأقل خلال الأعوام 2001-2011، إلا أن معدلات القراءة والكتابة للرجال مازالت أعلى قليلاً للرجال ووصلت عام 2012 إلى 97.9% للرجال مقابل 92.6% للإناث<sup>31</sup>، إلا أن هذه الزيادة غير متناسبة مع الفجوة الرقمية التي تمت الإشارة إليها أعلاه.

عند النظر إلى الفروقات في استخدام الحاسوب بين الرجال والنساء حسب بيانات العام 2011 نجد أن الاستخدامات الأعلى مقارنة للجنسين وتكمن في استخدام الحاسوب للتسليه والترفيه (81.1% للرجال و75.6% للإناث) يليها استخدام الانترنت (68.5% للذكور مقابل 63.4% للإناث) إلا أن النسبة الفارقة لصالح النساء تكمن في استخدام الحاسوب للدراسة والتعلم (البرامج التعليمية) حيث تصل النسبة إلى 55% للإناث مقابل 39.8% للإناث، في نفس الوقت عند سؤال الذكور والاناث الذين يستخدمون البريد الإلكتروني عن أسباب الاستخدام كانت النسبة الأكبر للمراسلات الشخصية (82.8% للذكور و 84.1% للإناث) وهي نسب متقاربة ولكن نسبة الاناث الذين يستخدمون الايميل للدراسة وصلت إلى 7.7% للإناث مقابل 3.4% للذكور وهذه نسب تستحق التحليل ويمكن بناء استنتاجات أن توفير فرص أكبر للتعليم والتدريب سوف تتعكس ايجابيا وبصورة كبيرة على الاناث المهتمات بهذه الفرص أكثر من الذكور.

تشير بعض المصادر إلى وجود حوالي 1000 طالب في تخصص تكنولوجيا المعلومات في الجامعات الفلسطينية<sup>32</sup>، نصفهم على الأقل من الاناث، كما تتميز فلسطين بارتفاع نسبة الالتحاق في المدارس وعلى الرغم من وجود منهاج لتعليم التكنولوجيا في المدارس الفلسطينية والاستثمار في هذا القطاع، إلا أن النسب غير متناسبة والتسارع الكبير في انتشار واستخدام المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات، مما يجعل امكانيات التوسع غير مرتبطة بالتعليم الرسمي الذي يتلقاه الأفراد

<sup>30</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الأسري لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات: النتائج الرئيسية، 2011.

<sup>31</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير المرأة والرجل في فلسطين 2012.

<sup>32</sup> [http://www.portlandtrust.org/sites/default/files/pubs/ict\\_special\\_aug\\_2012.pdf](http://www.portlandtrust.org/sites/default/files/pubs/ict_special_aug_2012.pdf)

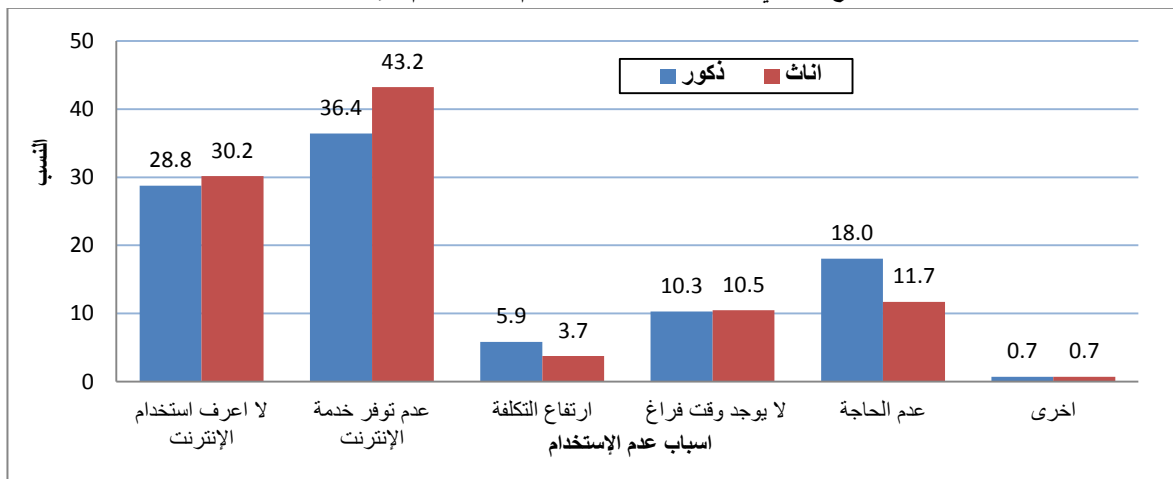
بل بفروقات شخصية واهتمامات خاصة، ويشكل خطراً على الفتيات والنساء اللواتي لا يمتلكن المهارات الأساسية لتطوير هذه الاهتمامات، علماً بأن اكتساب المهارات الأساسية تفتح آفاقاً جديدة للجنسين وتحديدًا للنساء اللواتي يخضعن لرقابة مجتمعية أكبر فيما يتعلق بحرية الحركة وحرية المشاركة في أنشطة مجتمعية وعامة.

**ثالثاً: محددات اللغة؛** حيث يتوافر الجزء الأكبر من المحتوى الرقمي باللغة الانجليزية ولغات أجنبية أخرى، وحسب بيانات عام 2011 يوجد أقل من 1% من المواقع الالكترونية بالعربية<sup>33,34</sup>، علماً بأن واحد من بين كل عشرين شخصاً في العالم يتحدث العربية، أي أن المحتوى المتوفر باللغة العربية لا يتناسب مع حجم الاحتياج المنتشر في جميع أنحاء العالم، مما يحد من إمكانية وصول مستخدمي ومستخدمات اللغة العربية. والوضع ليس أفضل حالاً في فلسطين حيث لا يتوفر المحتوى الرقمي الملائم لاحتياجات الرجل والمرأة الفلسطينية في مراحل حياتهم المختلفة، فعلى الرغم من أن العديد من المؤسسات النسوية والحقوقية تمتلك مواقع الكترونية وباللغتين العربية والانجليزية وصفحات تواصل اجتماعي إلا أن هذه المواقع تستخدم لأغراض الدعاية والتسويق أكثر من الاستجابة والتفاعل مع المستفيدات والمستفيدين، وبالتالي يمكن للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية الاهتمام بدرجة أكبر بتوفير محتوى رقمي يلاءم هذه الاحتياجات وتحديدًا ما يتعلق فيها باحتياجات النساء والشابات والمتعلمات واللواتي يمتلكن إمكانيات أكبر للتواصل.

### 3.4 استخدام الحاسوب

مازال الذكور أكثر استخداماً للحاسوب في فلسطين، فقد أظهرت البيانات لعام 2011 أن نسبة استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين فئة الشباب 15-29 سنة الذين يستخدمون الحاسوب بلغت 67.5% بواقع 70.4% في الضفة الغربية مقابل 62.7% في قطاع غزة، مقارنة مع 47.6% للعام 2004. هذا وقد انحسرت الفجوة بين الذكور والإناث، فيما يتعلق باستخدام الحاسوب، حيث تبلغ نسبة استخدام الحاسوب بين الذكور 69.8%، مقابل 65.0% للإناث لعام 2011. وعند سؤال الذين لا يستخدمون الانترنت عن أسباب عدم الاستخدام، أشار 36.4% من الذكور و43.2% من النساء إلى أن عدم توفر خدمة الانترنت كسبب رئيسي، تلاه عدم المعرفة باستخدام الانترنت 28.8% بين الذكور مقابل 30.2% للنساء.

شكل 21: التوزيع النسبي للأفراد حسب أسباب عدم استخدامهم للإنترنت والجنس، 2011



<sup>33</sup> [http://w3techs.com/technologies/overview/content\\_language/all](http://w3techs.com/technologies/overview/content_language/all)

<sup>34</sup> [http://en.wikipedia.org/wiki/Languages\\_used\\_on\\_the\\_Internet#cite\\_note-UofCLBWApril2013-1](http://en.wikipedia.org/wiki/Languages_used_on_the_Internet#cite_note-UofCLBWApril2013-1) مصادر موسوعة ويكيبيديا تشير إلى 3% في ابريل عام 2013

## 4.4 النفاذ والوصول

شهدت السنوات الأخيرة تطوراً سريعاً في زيادة الوصول والنفاذ لخدمات الإنترنت. تشير معلومات البنك الدولي<sup>35</sup> إلى أن معدل نفاذ عدد مستخدمي الإنترنت الفلسطينيين الذين لهم قدرة للنفاذ إلى الشبكة العنكبوتية ارتفع من 24.4% عام 2008 إلى 41.1% في العام 2011 أي أن العدد تضاعف تقريباً، وبالمقارنة مع دول مجاورة أو ذات خصائص مشابهة نجد أن معدلات الزيادة مرتفعة نسبياً ففي الأردن على سبيل المثال ازداد العدد من 23% عام 2008 إلى 34.9% عام 2011.

إلا أن معدلات نفاذ الفلسطينيين أقل من تلك المتاحة للإسرائيليين الذين يسيطرون على مقدرات الشعب الفلسطيني في هذا المجال والتي ارتفعت من 59.4% إلى 70% عام 2011.

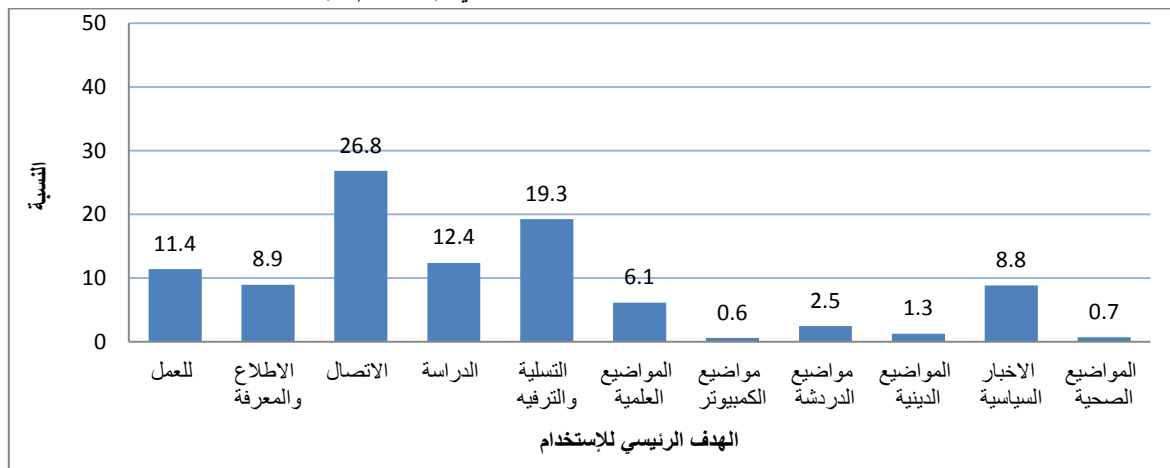
جدول 19: نسبة مستخدمي الإنترنت الذين لديهم إمكانية للدخول لشبكة الإنترنت في دول مختارة (لكل 100 مستخدم) لسنوات مختارة

الدولة	2008	2009	2010	2011
فلسطين	24.4	32.2	37.4	41.1
الأردن	23.0	26.0	27.2	34.9
إسرائيل	59.4	63.1	67.5	68.9
مصر	18.0	24.0	30.2	39.8
المملكة العربية السعودية	36.0	38.0	41.0	47.5
تونس	27.5	34.1	36.8	39.1

المصدر: البنك الدولي

تظهر البيانات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات خلال السنوات السابقة أن تطوراً ملحوظاً قد طرأ على مؤشرات النفاذ للإنترنت. ففي العام 2004 لم تزد نسبة اتصال الاسر الفلسطينية بالإنترنت عن 9.2% (9.8% في الضفة الغربية مقابل 7.8% في قطاع غزة) لترتفع هذه النسبة في العام 2011 إلى 30.4% وهذه زيادة كبيرة تتعكس ايجاباً على الذكور والاناث وان كانت الاناث الاكثر استفادة من هذا التطور حيث أن الذكور أمكنهم دوماً الاتصال مع شبكة الإنترنت خارج البيت وفي مقاهي الإنترنت الأمر الذي لم يكن متاحاً للاناث.

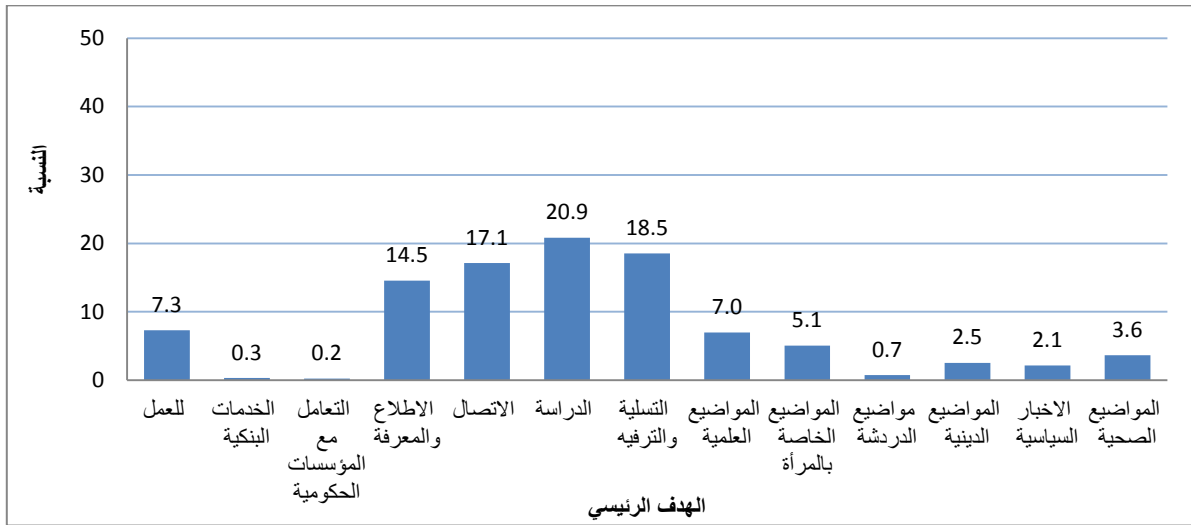
شكل 22: النسبة المئوية للذكور حسب الهدف الرئيسي لإستخدام الإنترنت، 2011



35 <http://data.worldbank.org/indicator/IT.NET.USER.P2>



شكل 23: النسبة المئوية للإناث حسب الهدف الرئيسي لإستخدام الإنترنت، 2011



في العام 2011 استخدم 72.7% من الذكور الانترنت مقابل 66.2% للإناث وفي هذا تحسن ملحوظ عن العام 2004 حيث كانت نسبة الذكور الذين يستخدمون الإنترنت تبلغ 16.2% مقابل 7.5% للإناث<sup>36</sup>، ومازال الذكور يستخدمون الانترنت بكثافة أكثر من الاناث حيث أشار 55.8% من الذكور أنهم يستخدمون الانترنت مرة واحدة على الأقل يوميا بينما أشارت 38.9% من الاناث أنهم يستخدمون الانترنت مرة واحدة على الأقل يوميا.

#### 5.4 البريد الإلكتروني

ارتفعت نسبة الأفراد 10 سنوات فأكثر الذين يمتلكون بريدا الكترونيا من 5.1% في العام 2004 إلى 27.5% في العام 2011، أي تضاعفت خمس مرات تقريبا وتكمن هذه الزيادة في استخدامات الشباب من الجنسين حيث بلغت نسبة الشباب الذين يمتلكون بريد إلكتروني 42.9%، بواقع 45.9% في الضفة الغربية، و38.2% في قطاع غزة في العام 2011، مقارنة مع 14.3% في العام 2004، فيما بلغت هذه النسبة في العام 2011؛ للذكور والإناث 51.1%، 34.4% على التوالي.

#### 6.4 الانترنت مصدر المعلومة الأساسي

أظهر استطلاع للرأي أجراه منتدى شارك الشبابي 2013، أن الإنترنت يشكل المصدر الأول للحصول على المعلومات لدى الشباب حيث أفاد 45% من المستطلعة آرائهم أن الانترنت هو مصدر معلوماتهم الأساسي، تليها القنوات الفضائية، بنسبة 18% بالإضافة إلى ذلك، وبالنسبة للأشخاص الذي ذكروا أكثر من إجابة فإن غالبية إجاباتهم تحتوي على الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي<sup>37</sup>.

وبالتركيز أكثر على المصدر الرئيسي للمعلومات بين الشباب، فإن أكثر من نصف الشباب 55% عام 2013، يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي كالفيس بوك، وتويتر خاصة في الضفة الغربية، و68% يتابعون الأخبار عبر الانترنت وخاصة في قطاع غزة، وترتفع هذه النسب بين الذكور مقارنة مع الإناث.

<sup>36</sup> مسح تكنولوجيا المعلومات 2004

<sup>37</sup> منتدى شارك 2013

## 7.4 الفيس بوك: استخدام متزايد

فلسطين مثلت أعلى معدل للاشتراك في سبتمبر 2011 وذلك بنسبة 1.6% عضوية جديدة 9660 أعضاء جدد في الأسبوع؛ 61% من هؤلاء هم من الذكور و39% من الإناث<sup>38</sup>

أشار موقع بروتلاندر الى ان ترتيب فلسطين جاء بالمرتبة 62 بين دول العالم من حيث استخدام الفيس بوك، في حين جاءت الأردن بالمرتبة 68 ولبنان بالمرتبة 69، ويتوقع أن نحو 37% من السكان في فلسطين لهم حساب على الفيس بوك.<sup>39</sup> علماً ان هذا الرقم في تزايد مستمر.

مصادر الفيسبوك تبين أن فلسطين مثلت أعلى معدل للاشتراك في سبتمبر 2011 وذلك بنسبة 1.6% عضوية جديدة 9,660 أعضاء جدد في الأسبوع كان 61% من هؤلاء هم من الذكور و39% من الإناث؛ 68% من هؤلاء الأعضاء هم في العمر 18-34 سنة<sup>40</sup>. وأظهر استطلاع للرأي العام للشباب أجري في آذار 2011 من قبل منتدى شبابي أن 44% من الشباب يعتبرون الإنترنت كمصدر رئيسي للمعلومات العامة، في حين 74% من الشباب يستخدم المواقع الإخبارية على شبكة الإنترنت كمصدر رئيسي من الأخبار<sup>41</sup>.

بالنسبة للوقت المستغرق في استخدام وسائل التواصل الاجتماعية، أشار 35% من المستخدمين أنهم يقضون من ساعة إلى ساعتين يومياً و30% من المستخدمين يقضون أقل من ساعة يومياً. ويعد التواصل مع الأصدقاء بالإضافة إلى التسلية الأسباب الرئيسية لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وبالنسبة للأشخاص الذين اختاروا أكثر من إجابة في الأغلب إجاباتهم تمحورت حول التسلية والتواصل مع الأصدقاء والتعرف على أصدقاء حول العالم<sup>42</sup>.

## 8.4 امتلاك الهواتف النقالة

زادت نسبة استخدام الإناث للهواتف النقالة بمعدل 39% بين الأعوام 2004 و2011 بينما بلغت نسبة الزيادة 31.4% للذكور

على الرغم من أن الفارق بين امتلاك الإناث والذكور ما زال موجوداً لصالح الذكور، إلا أن الفجوة تضاعلت بصورة ملحوظة ما بين عام 2004 و2011. فمن ناحية زاد اقتناء كل من الذكور والإناث للهواتف النقالة باستمرار وبنسب ثابتة، ولكن نسبة الزيادة للإناث كانت أكبر منها للذكور، حيث زادت النسبة للإناث بمعدل 39% بين الأعوام 2004 و2011 بينما بلغت نسبة الزيادة 31.4% للذكور. إذا ما ارتبطت هذه الزيادة بنسبة استخدام الهواتف الذكية التي تسمح بالنفاذ لشبكة الإنترنت يمكن القول أن الفجوة الرقمية في هذا المجال تتضاءل باستمرار لصالح الإناث.

<sup>38</sup> منتدى شارك، 2013

<sup>39</sup> [http://www.portlandtrust.org/sites/default/files/pubs/ict\\_special\\_aug\\_2012.pdf](http://www.portlandtrust.org/sites/default/files/pubs/ict_special_aug_2012.pdf)

<sup>40</sup> منتدى شارك، 2013

<sup>41</sup> <http://www.sharek.ps/new/userfiles/file/publications/reports/PYR2011.pdf>

<sup>42</sup> مع نهاية شهر نوفمبر 2013 قد تكون هناك بيانات من استخدام الوقت 2013/2012 حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والدخول الى الإنترنت.

جدول 20: النسبة المئوية للأفراد 10 سنوات فأكثر حسب امتلاك هاتف خلوي والجنس لسنوات مختارة

الجنس	2004	2006	2009	2011
ذكور	45.1	52.4	66.7	76.5
إناث	14.6	22.4	41.6	53.6

في العام 2004 أشارت 6.9% من الإناث و 45.1% من الذكور إلى أنهم يستخدمون الهاتف النقال من أجل العمل بينما تستخدم 85.1% من الإناث و 53.3% من الذكور الهاتف النقال للاتصال بالأهل والأقارب.

#### 9.4 آفاق جديدة نحو جسر الفجوة الرقمية بين الجنسين

يمكن القول أن هناك امكانيات متعددة في الواقع الفلسطيني لجسر الهوة الرقمية بين الجنسين واهمها الاستثمار في التعليم والتدريب، وفي تطوير المحتوى الرقمي الفلسطيني باللغة العربية، وفي زيادة امكانيات الوصول والنفوذ المتاحة للجنسين من فئات مهمشة مثل توفير خدمات الانترنت المجانية أو المدعومة في أماكن عامة مثل النوادي الشبابية والمؤسسات النسوية، ولكن من الضروري التركيز على جانبين أساسيين يشهدان تطوراً متسارعاً فيما يتعلق باستخدام المعلوماتية وهما:

#### 1. استخدام المعلوماتية في الريادية وقطاع الأعمال الصغيرة ودخول مجالات عمل جديدة

تدل المؤشرات في جميع أنحاء العالم إلى أن المعلوماتية خلقت فرصاً جديدة للجنسين وتحديدًا للشباب لاقتحام مجالات عمل جديدة وغير تقليدية، وفلسطين ليست بمنأى عن هذا التطور المتسارع حيث زاد في السنوات الأخيرة استخدام الانترنت في تسويق منتجات تقليدية للنساء مثل التطريز والحلي والمجوهرات التقليدية والأعمال اليدوية، كما أصبح ممكناً استخدام الانترنت في أعمال جديدة مثل الترجمة والمحاسبة والتدقيق والتقييم وتصميم المشاريع الهندسية والبرمجة وتصميم الألعاب الالكترونية وقواعد البيانات، وهذه جميعها أنماط جديدة من المشاريع الصغيرة التي يمكن للنساء الدخول إليها بسهولة، مع ضرورة تقييم هذا الأثر من ناحية اقتصادية وتوثيق قصص نجاح لمثل هذه المشاريع وتحديدًا للنساء.

#### 2. المدونات: منفذ جديد للنساء الفلسطينيات

20% فقط من الشباب/ات - مستخدمي شبكة التواصل الاجتماعي - لديهم مدونة خاصة بهم، وجاءت النسبة الأعلى لصالح الذكور إذ قدرت بـ 61% ذكور، بينما الإناث كانت نسبتهن 39.2%<sup>43</sup>.

بدأت المدونات العربية بدأت في الظهور بشكل تدريجي منذ 2003، لكن عددها كان قليلاً آنذاك، ولم تكن كلمة "مدونة" شائعة باللغة العربية. ورغم قلة عدد المدونين آنذاك، إلا أن جودة المدونات كانت لافتة. وخلال السنة التالية بدأت ظاهرة التدوين في الانتشار وسط مستخدمي الإنترنت العرب. ثم ظهرت خدمات تدوين مجانية باللغة العربية، لتبسيط إنشاء المدونات للعرب، وبدأ في الأفق أن ثورة جديدة قائمة؛ ثورة على غرار "ثورة المنتديات" وتحقق ذلك في 2007، حيث بدأت المدونات العربية تتناسخ بكل سلبياتها وإيجابياتها، وبدأت أحلام المراقبين تنهار مع تناقص جودة المدونات العربية ودخولها مرحلة من الركود. عادت المدونات للظهور على السطح مجدداً مع بداية الثورات العربية وتحديدًا في تونس ومصر حيث كان التدوين متطوراً في هذين البلدين<sup>44</sup>.

<sup>43</sup> مركز شؤون المرأة، غزة، 2011

<sup>44</sup> هداية شمعون 2011

في قطاع غزة ظهرت بدايات خجولة للتدوين في العام 2007، وزادت أهمية التدوين تدريجياً مع زيادة التضييق على الحريات، وتأثراً بأجواء التدوين العربية، ومع ظهور مؤسسات تهتم بالمدونين والمدونات مثل شبكة أمين الإعلامية ومؤسسة فلسطينيات.

ما زال الوجود النسوي محدوداً في عالم التدوين (من ناحية عددية ومن ناحية التأثير) ولكنه في تزايد مستمر وفي خروج تدريجي عن النمط السائد الذي يربط التدوين النسوي مع الاسماء المستعارة والاهتمام بفنون الطهي والأزياء، بل ان هناك مؤشرات لتنوع ثقافي واجتماعي وفكري بين المدونات يتجاوز النمط التقليدي. بعض الآراء تشير إلى أهمية التدوين للنساء وتحديدًا في مجتمعات مغلقة ومتشددة على النساء حيث "المدونات أكثر الاختراعات الإلكترونية أهمية بالنسبة إلى الفتيات، فالمدونات كانت لكثير منهن متنفساً، ومكاناً ملائماً جداً ل (الفضفضة) وأحاديث النفس".<sup>45</sup>

لا يعرف على التحديد عدد المدونات في فلسطين وإن كان استطلاع للرأي أجراه مركز شؤون المرأة في غزة وجد ما نسبته 20% فقط من الشباب/ات - مستخدمي شبكة التواصل الاجتماعي - لديهم مدونة خاصة بهم، وجاءت النسبة الأعلى لصالح الذكور إذ قدرت بـ 61% ذكور، بينما الإناث كانت نسبتهن 39.2%.<sup>46</sup> أما عدد المدونين والمدونات الذين يدونون عبر موقع شبكة أمين الإعلامية والذين صنفوا أنفسهم أنهم يدعمون القضايا النسوية فبلغ عددهم 225 مدونة.

وعدد المدونات التي صنفت نفسها أنها تتحدث عن غزة بلغت 234 مدونة، ولم تتح إمكانات التسجيل المتبعة في الشبكة معرفة كم عدد الإناث وكم عدد الذكور لهذه المدونات، الأمر الذي يزيد من صعوبة حصر المدونات النسوية من المعلومات والبيانات المسجلة لذلك فإن هنالك ضرورة ملحة لتحليل المضمون لنماذج من هذه المدونات، ومعرفة حقيقة إن كانت تهتم فعلاً بالقضايا النسوية وتوظف المدونة لتحقيق هذا الهدف.<sup>47</sup>

<sup>45</sup> <http://www.turess.com/alfajrnews/3501>

<sup>46</sup> مركز شؤون المرأة، غزة. 2011

<sup>47</sup> هداية شمعون 2011

#### 10.4 خلاصة

تشكل تكنولوجيا المعلومات فرصة هامة للنساء لتغيير الثقافة السائدة حول أدوارهن المجتمعية من ناحية وللمساهمة الاقتصادية الفعالة في قطاع ريادي هام من ناحية أخرى، وتمثل فرصة وجود وزيرة لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فرصة ذهبية لا بد من استثمارها لزيادة عدد النساء في دوائر صنع القرار بميدان تكنولوجيا المعلومات من خلال تقديم نموذج عمل ناجح ومن خلال توفير فرص تدريب وتأهيل وعمل للشابات ولربات البيوت على حد سواء. وقد أثبتت التجربة النساء الفلسطينيات يملكن قدرات للإبداع والتطور اذا ما أُتيحت لهن الفرصة لذلك وعليه لا بد من تشجيع الفتيات ليس فقط على الدراسة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ولكن أيضا للعمل في هذا القطاع الريادي.

على الرغم من أن الذكور مازالوا يتقدمون في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلا أن الفجوة تتضاءل يوميا مع زيادة فرص اقتناء الحواسيب البيئية والهواتف الذكية التي تمكن الأفراد من الدخول لشبكة الانترنت من أي مكان، وازدياد عدد اليافعين والشباب الذين يستخدمون الانترنت لأغراض متنوعة، بما في ذلك الدراسة والعمل.

يمكن النهوض بالوضع الحالي للمرأة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تحسين نظم جمع البيانات المصنفة على أساس الجنس تتيح فهم القضايا الأساسية المتعلقة بكل من الإناث والذكور في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما يسمح بتطوير سياسات وبرامج تدريب مناسبة تساهم في جسر الفجوة الرقمية بين الجنسين.

## 11.4 التوصيات

- الاستمرار في تطوير البيئة القانونية والتنظيمية لضبط وتنظيم وحماية العمل والتعامل في قطاع التكنولوجيا بما يتلاءم مع المستجدات في مجال استخدام تقنيات ونظم المعلومات الإلكترونية.
- صياغة استراتيجيات وطنية حساسة للنوع الاجتماعي في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تحسين جمع البيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي وإعداد مزيد من البحوث حول خصائص النوع الاجتماعي في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين.
- تأهيل الموارد البشرية واكسابها القدرة على الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تعميم ثقافة المعلوماتية، وتعزيز القدرة على امتلاك واستخدام التقنيات الحديثة لدى كافة فئات وطبقات المجتمع، ومحو الأمية الحاسوبية.
- التوظيف الأمثل للتقنيات الحديثة، وتسخيرها لخدمة أغراض التنمية الشاملة، ومحاربة الفقر والبطالة، ورفع مستوى المعيشة، وتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين بشكل سهل، سريع، وآمن.
- زيادة وتحسين وتشجيع صناعة المحتوى المحلي بما يخدم القضايا الأساسية للمجتمع الفلسطيني وبلغات مختلفة وتشجيع استخدام اللغة العربية.
- نشر وتشجيع ثقافة البرمجيات المجانية (open source) خاصة التي يمكن استخدامها للتطوير.
- تسهيل الوصول إلى المعلومات والمعرفة واستخدام الانترنت بشكل سريع وآمن لجميع شرائح المجتمع.

## 12.4 المراجع

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير المرأة والرجل في فلسطين 2012. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الأسري لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات: النتائج الرئيسية، 2004. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الأسري لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات: النتائج الرئيسية، 2006. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير حول نفاذ الأسر والأفراد لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، 2007- 2009. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الأسري لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات: النتائج الرئيسية، 2011. رام الله- فلسطين.
- منتدى شارك الشبابي، تقرير واقع الشباب الفلسطيني 2013 : الم ستقبل يقرع الباب.
- شمعون، هداية، 2011، المدونات النسوية نقطة ضوء وأخرى في الظلام، <http://mooraa.com/?p=4120>
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد في فلسطين، 2011-2013. <http://www.pmtit.ps/ar/cp/plugins/spaw/uploads/files/strategy%20final.pdf>
- Paltrade, Challenges Facing ICT in Palestine, 2010.
- Portland Trust, The ICT sector in the Palestinian Territory, August 2012.
- Rabayah, Khalid, "Economic and Social Empowerment of Women through ICT: A Case Study of Palestine", the Journal of Community Information, Vol 5, No 3 (2009).
- Intel, Women and the Web Bridging the Internet gap and creating new global opportunities in low and middle-income countries. <http://www.intel.com/content/dam/www/public/us/en/documents/pdf/women-and-the-web.pdf>
- ITU, The World in 2013: ICT Facts and Figures, <http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/facts/ICTFactsFigures> 2013.

## الفصل الخامس

### الصحة

#### 1.5 مقدمة

ترتبط مؤشرات صحة المرأة عادة بالصحة الإنجابية بشكل عام وبدور المرأة كأم ومربية أطفال، وهذا الأمر لا مفر منه في العديد من الدول النامية وفي فلسطين حيث ترتفع نسبة النساء المتزوجات فأكثر من نصف النساء في عمر 15 سنة فما فوق هن متزوجات، وحوالي 36% من النساء المتزوجات تزوجن قبل سن 18 سنة و5% منهن تزوجن قبل سن 15 سنة. أي أن صحة المرأة الفلسطينية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدورها الإنجابي. يتم عادة إهمال المؤشرات الصحية للنساء في أعمار مختلفة وتحديدًا للطفلات وكبيرات السن، كما يتم إهمال المؤشرات الصحية النفسية، والآثار الصحية العنف الأسري، وتلك المرتبطة بتأثير الاحتلال الإسرائيلي على الحياة اليومية والمعيشية وتأثيرات هذا الأمر على الصحة العامة والمجتمعية. يحاول هذا الفصل تغطية بعض هذه الجوانب والقاء الضوء على التحديات الصحية للمرأة الفلسطينية في مراحل العمر المختلفة، والتركيز جزئياً على التحديات في المرحلة الإنجابية.

ترتبط صحة المرأة الفلسطينية ارتباطاً وثيقاً بدورها الإنجابي، فأكثر من نصف النساء في عمر 15 سنة فما فوق هن متزوجات، وحوالي 36% من النساء المتزوجات تزوجن قبل سن 18 سنة و5% منهن تزوجن قبل سن 15 سنة.

الصحة لا تعني هنا مجرد غياب المرض بل العديد من العوامل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي تمنع ظهوره، وتجعل الانسان يتمتع بنوعية حياة مميزة تساعد على استثمار كافة طاقات الانسان. هذا الأمر لا يتوفر لغالبية الفلسطينيين رجالاً ونساءً بسبب ممارسات الاحتلال وآثاره الصحية والنفسية، وبسبب الفقر، الحصار وصعوبة الوصول لخدمات الصحة الوقائية والعلاجية، وتحديدًا لمرضى الأمراض المزمنة والخطيرة، وفي قطاع غزة أكثر من الضفة الغربية. سيتم تسليط الضوء على بعض هذه القضايا وآثارها متوسطة وطويلة الأمد.

#### المادة 4 من قانون الصحة الفلسطيني

على الوزارة اعطاء الأولوية لرعاية صحة المرأة والطفل واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية التنمائية للسلطة الوطنية الفلسطينية

#### 2.5 صحة الطفلات الفلسطينيات

تتمتع الطفلات الفلسطينيات بمؤشرات صحية أفضل قليلاً من مثيلاتها وسط الأطفال الذكور حيث أشارت بيانات وزارة الصحة عام 2011 أن السبب الرئيس لوفيات الرضع في الضفة الغربية كان أمراض الجهاز التنفسي 39.7%؛ 42.0% للذكور و37.0% للإناث، تليها اسباب ما قبل الولادة الخدج ونقص الوزن بنسبة 16.2%؛ 17.0% للذكور و15.2% للإناث، ومن ثم التشوهات الخلقية بنسبة 15.9%؛ 13.6% للذكور و18.5% للإناث. وحل في المرتبة الرابعة تسمم الدم بنسبة 15.3%؛ 15.3% للذكور و15.0% للإناث.



أما فيما يتعلق بوفيات الأطفال دون سن الخامسة فقد أظهرت بيانات وزارة الصحة في الضفة الغربية لنفس الفترة أن السبب الرئيس المؤدي للوفاة تمثل في الأمراض المتعلقة بفترة ما قبل الولادة بنسبة 36.7%؛ 37.8% للذكور و35.3% للإناث. وربما تكون هذه المؤشرات من المؤشرات القليلة التي تتميز فيها الإناث عن الذكور في فلسطين، فهناك أدلة على وجود توجهات مشابهة في الدول النامية مما دعا البعض الى توقع وجود تميز بيولوجي للإناث على الذكور. وبغض النظر عن التفسير العلمي لهذه الظاهرة، من المؤكد أن المؤشرات تتطور لصالح الذكور مع ازدياد العمر.

بتحليل أسباب وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات يمكن ملاحظة فروق في النوع الاجتماعي في حالتين أساسيتين هما أمراض الجهاز التنفسي وفيها تموت الطفلات أكثر من الأطفال، بينما يموت الذكور بنسبة أكبر لأسباب تتعلق بحوادث الطرق وحوادث أخرى مما يعكس توجهها مجتمعيًا عامًا بالسماح للذكور باللعب خارج البيت وبالتالي التعرض للحوادث.

**جدول 21: التوزيع النسبي لوفيات الأطفال 0-4 سنوات المبلغ عنها في الضفة الغربية حسب بعض الأسباب المختارة والجنس، 2009-2011**

إناث			ذكور			كلا الجنسين			سبب الوفاة
2011	2010	2009	2011	2010	2009	2011	2010	2009	
1.7	3.3	4.1	1.9	4.0	3.2	1.9	3.7	3.6	سوء التغذية والغدد
0.0	0.0	2.7	0.0	0.0	1.0	0.0	0.0	1.7	أمراض الدماغ والأعصاب
0.6	1.2	1.4	0.6	0.5	0.8	0.6	0.8	1.0	الشلل الدماغي
0.2	0.5	3.5	0.0	0.9	2.4	0.1	0.7	2.9	أمراض القلب والشرايين
4.1	4.1	7.8	3.6	5.5	6.0	3.8	4.9	6.8	أمراض الجهاز التنفسي
35.3	42.3	34.1	37.8	34.6	37.6	36.7	38.0	36.1	أسباب متعلقة بما قبل الولادة
18.2	17.5	16.2	13.1	18.4	17.2	15.5	18.0	16.8	تشوهات خلقية
5.2	5.0	7.2	3.1	3.8	3.8	4.1	4.3	5.3	الموت المفاجئ
1.0	3.3	1.6	2.6	3.5	4.8	1.9	3.4	3.4	حوادث الطرق
0.4	2.4	1.6	2.4	2.2	1.6	1.5	2.3	1.6	حوادث أخرى
14.0	10.8	11.1	14.4	11.3	11.6	14.2	11.1	11.4	تسمم الدم
19.3	9.6	8.7	20.5	15.3	10.0	19.7	12.8	9.4	أخرى
<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>المجموع</b>

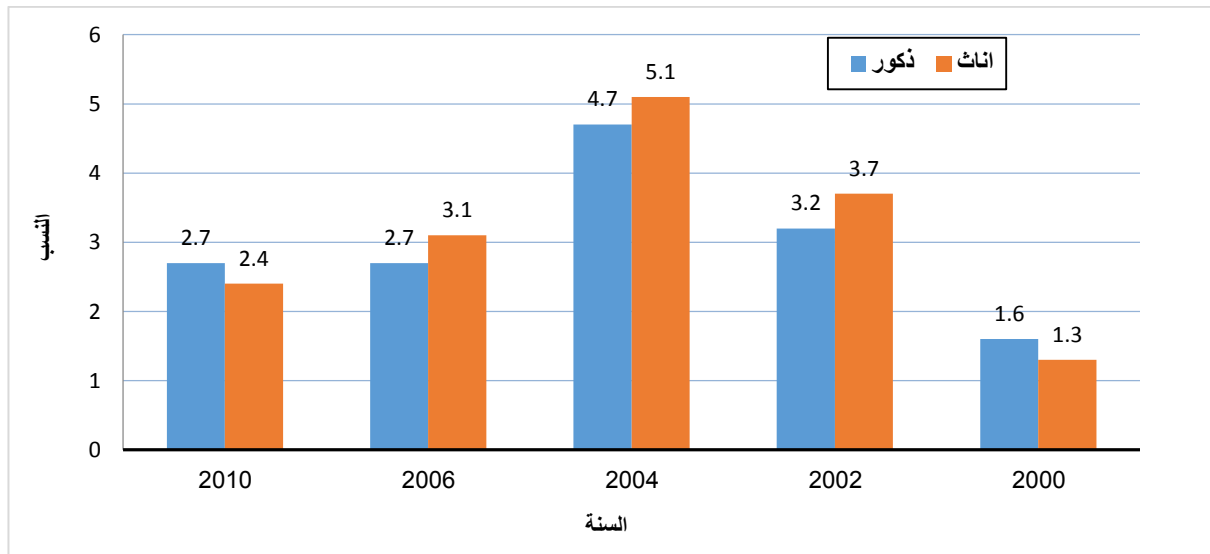
من جهة أخرى هناك انخفاض في نسب انتشار فقر الدم بين الأطفال، فقد بلغت نسبة المصابون بفقر الدم من ذكور وإناث في فلسطين 19.4% عام 2010 في حين كانت 38% عام 2002، إلا أن التحسن في الضفة الغربية كان أعلى بكثير منه في قطاع غزة الذي ما يزال ربع الأطفال فيه يعانون من فقر الدم، وتدل مؤشرات الصحة الإنجابية التي ترد لاحقاً على أن النساء هن من ستستمر معاناتهن من مؤشرات صحية متدنية خلال دورة الحياة.

جدول 22: نسبة الأطفال 6-59 شهراً المصابون بفقر الدم حسب المنطقة لسنوات مختارة

السنة		المنطقة
2010	2002	
13.4	35.5	الضفة الغربية
25.6	41.6	قطاع غزة
<b>19.4</b>	<b>38.0</b>	فلسطين

في العام 2010 عانى 3.7% من أطفال فلسطين من نقص الوزن المتوسط أو الحاد، منهم 3.9% في الضفة الغربية و3.5% في قطاع غزة، وهذا مؤشر آخر يثير التساؤل وخصوصاً بسبب ارتفاع معدلات الفقر في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية، وإن كان يمكن أن يفسر جزئياً بدور مؤسسات الاغاثة وتحديدا وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الأنروا في رعاية الأطفال دون تمييز بين الجنسين. المؤشرات الحالية فيها تحسن عن مؤشرات العام 2004 وهي الفترة التي تلت الانتفاضة الثانية ولكنها مازالت أسوأ من مؤشرات العام 2000 أي مباشرة ما قبل الانتفاضة الثانية والتي كانت نسب نقص الوزن المزمن والحاد فيها لا تتجاوز 1.6% للذكور و1.3% للإناث، مما يؤكد على دور الاحتلال في التأثير العام على صحة الإنسان الفلسطيني.

شكل 24: نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون بصورة متوسطة أو حادة من نقص الوزن المزمن المتوسط أو الحاد حسب الجنس لسنوات مختارة



### 3.5 النوع الاجتماعي والصحة العامة

طراً تحسن طفيف على مؤشر صحة النساء غير الحوامل في الفترة الانجابية في فلسطين حيث انخفض عدد النساء اللواتي يعانين من فقر الدم من امرأة واحدة من كل ثلاث نساء عام 2002 إلى امرأة واحدة من كل خمس نساء تقريبا عام 2010. هذا التحسن يبقى رهنا للتغيرات الاقتصادية ومؤشرات الفقر بدليل أن الوضع تحسن في الضفة الغربية بنسبة أكبر من قطاع غزة حيث مازالت امرأة من كل ثلاث نساء تقريبا تعاني من فقر الدم.

جدول 23: نسبة النساء غير الحوامل 15-49 سنة المصابات بفقر الدم حسب المنطقة لسنوات مختارة

السنة		المنطقة
2010	2002	
16.8	31.4	الضفة الغربية
29.3	36.4	قطاع غزة
<b>21.6</b>	<b>33.2</b>	<b>فلسطين</b>

من جهة أخرى وبصفة عامة، تتعرض الاناث بدرجة أكبر من الرجال للأمراض المزمنة ويتلقون علاجاً لها ولكن التوجه العام هو ازدياد مضطرد في نسب الذين يعانون من أمراض مزمنة بين الرجال والنساء على حد سواء، وقد تضاعفت هذه النسب تقريبا منذ عام في السنوات العشر الماضية. ربما يعكس هذا الأمر زيادة في الوعي بالعناية بالأمراض المزمنة ولكن أيضا قد يعني زيادة هذه الأمراض بسبب الترددي المتواصل في نوعية الحياة وارتفاع المعاناة بسبب الاحتلال، ارتفاع معدلات الفقر. كما أن هناك تحول عالمي في نمط المراضة من الامراض السارية الى المزمنة وليس في فلسطين وحدها، وهذا يعود أيضا لأسباب تتعلق بنمط التغذية والعوامل البيئية، كوجود المناطق الصناعية والملوثات الاخرى، ونمط الحياة التقليدي الذي يغيب عنه النشاط مثل التمارين الرياضية.

جدول 24: نسبة الأفراد 18 سنة فأكثر الذين أفادوا بأنهم مصابون بمرض مزمن واحد على الأقل ويتلقون علاجاً له حسب الجنس لسنوات مختارة

السنة			المنطقة
2010	2006	2000	
16.3	13.7	9.9	ذكور
20.1	22.4	13.0	اناث
<b>18.1</b>	<b>18.0</b>	<b>11.5</b>	<b>كلا الجنسين</b>

## 4.5 التأمين الصحي

## الوصول للتأمين الصحي بشكل عام متدن ولا يوجد تغطية لما يقارب نصف أفراد المجتمع الفلسطيني رجالا ونساء

لا يوجد فروق نوع اجتماعي واضحة في نسبة الأفراد المؤمنيين صحياً حيث تتساوى تقريبا نسب الرجال والنساء ولا يوجد فروق شاسعة بين الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء الحصول على تأمين حكومي حيث يزيد في الضفة الغربية قليلا عن قطاع غزة. إلا أن الملاحظ أن الوصول للتأمين الصحي بشكل عام متدن ولا يوجد تغطية تأمين صحي لما يقارب نصف أفراد المجتمع الفلسطيني رجالا ونساء. هذا الانخفاض يعني عدم حصول نصف الفلسطينيين تقريبا على الخدمات الصحية الوقائية التي تمنع حدوث المرض، كما يعني أن نسبة كبيرة لا تسعى للحصول على العلاج مرتفع التكاليف إلا بعد تفاقم الحاجة للعلاج.

جدول 25: التوزيع النسبي للأفراد المؤمنيين صحياً حسب نوع التأمين الصحي، الجنس والمنطقة، 2011

المنطقة			الجنس		نوع التأمين
غزة	الضفة الغربية	فلسطين	اناث	ذكور	
27.7	61.0	46.1	46.2	45.9	حكومي
13.2	12.3	12.7	12.7	12.7	وكالة
0.2	2.9	1.7	1.6	1.7	خاص
58.1	11.1	32.2	32.4	32.0	حكومة ووكالة
0.2	0.4	0.3	0.3	0.3	حكومة وخاص
0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	وكالة وخاص
0.0	11.2	6.2	6.0	6.4	إسرائيلي
0.0	0.5	0.3	0.3	0.3	أخرى
<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>المجموع</b>

### 5.5 المرأة والصحة الإنجابية

مازلت النساء الفلسطينيات يتزوجن في عمر صغيرة نسبياً حيث مازال حوالي 5% منهن يتزوجن بعمر أقل من 14 سنة مما يشكل عبئاً على الصحة الإنجابية، ونظام الصحة بشكل عام.

جدول 26: النساء 15-49 سنة اللواتي سبق لهن الزواج والمتزوجات حالياً حسب العمر عند الزواج الأول والعمر الحالي، لسنوات مختارة

السنوات			العمر عند الزواج الأول
2010	2006	2004	
4.6	5.8	5.1	14 فأقل
7.8	8.7	9.9	15
11.2	11.7	12.9	16
12.8	13.2	13.3	17
13.1	13.4	14.3	18
11.4	10.5	11.0	19
9.2	9.1	8.5	20
7.4	6.7	5.2	21
5.4	5.3	5.1	22
4.4	4.2	4.0	23
3.3	3.0	2.9	24
9.4	8.4	7.8	+25

هناك تحسن تدريجي في الصحة الإنجابية للمرأة الفلسطينية حيث أن متوسط حجم الأسرة في انخفاض تدريجي ووصل إلى 5.8 عام 2010 مقابل 6.4 عام 1997، مما يعني بالتأكيد تخفيف الأعباء الإنجابية وأعباء رعاية الأسرة للنساء الفلسطينيات. وعلى الرغم من ذلك تعاني النساء بشكل خاص في سن الإنجاب وتحديدًا فيما يتعلق بالحمل والولادة. هذه المعاناة تزيد مع تأثير عوامل أخرى مثل الفقر، وانخفاض دخل الأسرة وارتفاع معدلات البطالة.

تشير مؤشرات مسح الأسرة الفلسطيني لعام 2010 أن اثنتين من كل خمس نساء حوامل في قطاع غزة في المرحلة العمرية 15-49 سنة تعاني من فقر الدم. كما مازالت امرأة من كل ثلاث نساء حوامل تقريباً تعاني من فقر الدم أثناء الحمل وترتفع النسبة في قطاع غزة لتصل إلى حوالي 40% وهي نسبة مرتفعة ولها تداعيات كبيرة على صحة الأم والطفل على حد سواء.

### 6.5 خصوبة المراهقات والولادات التي تتم في سن الطفولة

تبلغ خصوبة المراهقات الفلسطينيات 67 ولادة لكل 1000 وتقاس بمعدلات الخصوبة للمراهقات بعمر (15-19 سنة) وتعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنة مع دول مجاورة حيث لا تزيد النسبة عن 43 ولادة لكل 1000 في مصر عام 2010 وحوالي 25 لكل 1000 في الأردن عام 2011.

يلاحظ ارتفاع معدلات خصوبة المراهقة في الضفة الغربية إلى 65 في الضفة الغربية مقابل 59 في قطاع غزة، وذلك بعكس التوجه في معدلات الخصوبة العامة التي تبلغ 4 في الضفة الغربية و5.1 في قطاع غزة، وتبلغ خصوبة المراهقات في الريف الفلسطيني 81 مقابل 61 في الحضر و76 في المخيم.

ويعكس هذا المؤشر الذي يعتبر من مؤشرات الألفية انتشار الزواج المبكر والحمل المبكر في فلسطين كما يعكس عبئاً صحياً على صحة النساء الإنجابية، ومخاطر على صحة الأم والجنين، وعلى ازدياد الطلب على خدمات الصحة الإنجابية مما يشكل عبئاً اقتصادياً وتنموياً على السلطة الفلسطينية للحفاظ على الإنجازات الحالية في مجال الصحة الإنجابية.

جدول 27: معدل المواليد للنساء المراهقات ومعدل الخصوبة الكلية، 2010

الخصائص الخلفية	معدل الخصوبة العام	معدل الخصوبة العمرية للنساء (15-19 سنة)
المنطقة		
الضفة الغربية	4.0	65
قطاع غزة	5.1	59
فلسطين	4.4	67
نوع التجمع		
حضر	4.3	62
ريف	4.7	81
مخيم	5.1	76

في نفس الوقت تدل المؤشرات على أن واحدة من كل خمس نساء تقريباً أنجبن طفلاً حياً قبل عمر 18 سنة، وتتشابه النسب في المناطق والمواقع المختلفة، بل أن واحدة من كل 10 نساء متزوجات في عمر (15-19 سنة) أنجبن طفلاً قبل أن يتيمن 15 عاماً وهذه نسب مقلقة لناحية صحة الأم والجنين، والأعباء التنموية والصحية التي يتركها هذا الأمر على الدولة بشكل عام.

جدول 28: اتجاهات الانجاب بين النساء في العمر 15-19 سنة والنساء في العمر 20-24 سنة، 2010

النساء في العمر (15-19 سنة)				النساء في عمر (20-24 سنة) اللواتي انجن طفلا قبل بلوغهن 18 سنة	الخصائص الخلفية
لديهين طفل واحد على الاقل على قيد الحياة	حوامل بالمولود الاول	بدان بالحمل	انجن طفلا قبل بلوغهن 15 سنة		
المنطقة					
47.2	21.7	68.9	0.8	17.2	الضفة الغربية
52.2	20.3	72.5	1.4	17.0	قطاع غزة
<b>49.6</b>	<b>21.0</b>	<b>70.6</b>	<b>1.1</b>	<b>17.1</b>	<b>فلسطين</b>
نوع التجمع					
48.5	21.8	70.3	1.4	16.9	حضر
50.9	18.6	69.4	0.0	19.3	ريف
54.6	19.3	73.9	0.0	15.8	مخيم

جدول 29: نسبة النساء 15-49 سنة اللواتي رزقن بمولود حي في العمر 15 و18 سنة، حسب الفئة العمرية الحالية والمنطقة، 2010

فئات العمر	قطاع غزة		الضفة الغربية		فلسطين	
	النساء اللواتي رزقن بمولود حي قبل بلوغهن 15 سنة	النساء اللواتي رزقن بمولود حي قبل بلوغهن 18 سنة	النساء اللواتي رزقن بمولود حي قبل بلوغهن 15 سنة	النساء اللواتي رزقن بمولود حي قبل بلوغهن 18 سنة	النساء اللواتي رزقن بمولود حي قبل بلوغهن 15 سنة	النساء اللواتي رزقن بمولود حي قبل بلوغهن 18 سنة
15-19	1.4	-	0.8	-	1.1	-
20-24	1.0	17.0	1.5	17.2	1.3	17.1
25-29	0.8	16.2	0.9	14.7	0.8	15.3
30-34	0.8	20.4	0.6	15.2	0.7	17.1
35-39	0.3	24.5	0.6	19.3	0.5	21.1
40-44	0.8	15.8	0.6	14.4	0.6	14.9
45-49	0.6	14.4	0.5	17.2	0.5	16.3
<b>المجموع</b>	<b>0.8</b>	<b>18.3</b>	<b>0.8</b>	<b>16.2</b>	<b>0.8</b>	<b>17.0</b>

تحسنت ظروف العناية بصحة المرأة أثناء الحمل، حيث ينتشر وعي مجتمعي عام بأهمية هذه المرحلة في حياة المرأة وطفلها، لكن جودة الخدمة تبقى التحدي الأبرز.

بشكل عام تحسنت ظروف العناية بصحة المرأة أثناء الحمل، حيث ينتشر وعي مجتمعي عام بأهمية هذه المرحلة في حياة المرأة وطفلها، ولم تكن هذه الرعاية متدنية منذ بدأت تتوفر معلومات احصائية وان كانت نسبة النساء اللواتي تلقين رعاية صحية ارتفعت تدريجياً من 94.6% عام 1996 إلى 98% عام 2010 وهي نسبة مرتفعة وان كانت لا تؤشر بالضرورة إلى تحسن في مساهمة أو أداء السلطة الفلسطينية في توفير مثل هذه الرعاية، فالنساء في قطاع غزة الذي يعاني من ظروف افقار وحصار وتدني في جميع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية تتلقى فيه نسبة أعلى من النساء رعاية أثناء الحمل وتزيد عن تلك المتوفرة في الضفة الغربية، ويعود الامر إلى توفير الأنزوا لهذه الخدمات مجاناً لجميع اللاجئات الفلسطينيات.

جدول 30: التوزيع النسبي للنساء (15-49 سنة) اللواتي أنجبن في السنتين السابقتين للمسح وتلقين رعاية صحية أثناء الحمل حسب المنطقة لسنوات مختارة

المنطقة	السنة				
	1996	2000	2004	2006	2010
الضفة الغربية	*93.5	*94.0	*96.1	*98.7	97.8
قطاع غزة	*96.7	*98.3	*97.2	*99.1	98.2
فلسطين	*94.6	*95.6	*96.5	*98.8	98.0

(\*): تشمل النساء اللواتي أنجبن خلال الخمس سنوات السابقة للمسح

#### من أهداف الألفية التنموية

الهدف الخامس: تحسين صحة الأمومة: لا تتوافر بيانات لحساب معدل وفيات "النفاسية" على مدار الأعوام السابقة، أما فيما يتعلق بنسبة الولادات التي تجري تحت إشراف موظفي صحة من ذوي المهارة فنجد أنها ارتفعت عما كانت عليه في عام 1996 حيث بلغت 94.9% لتصل إلى 98% في العام 2010.

الرعاية التي تتمتع بها النساء أثناء الحمل لا تستمر لما بعد الولادة حيث تتراجع من ما يقارب الرعاية الشاملة 98% في العام 2010 إلى أقل من النصف حيث لا تتجاوز النسبة 38.5% وعلى الرغم من أن هذه النسبة تحسنت بمستوي الضعف منذ العام 1996 إلا أنها أقل بكثير من النسبة اللازمة لتمتع النساء بدرجة ملائمة من الصحة الانجابية. تربط هذه النسبة بتدني مستويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر وانخفاض معدلات التعطية بالتأمين الصحي والضمان الاجتماعي أكثر منها بمعدلات الوعي بأهمية الرعاية الصحية بعد الولادة.



جدول 31: نسبة النساء 15-49 سنة اللواتي أنجبن خلال السنتين السابقتين للمسح وتلقين رعاية صحية بعد الولادة حسب المنطقة لسنوات مختارة

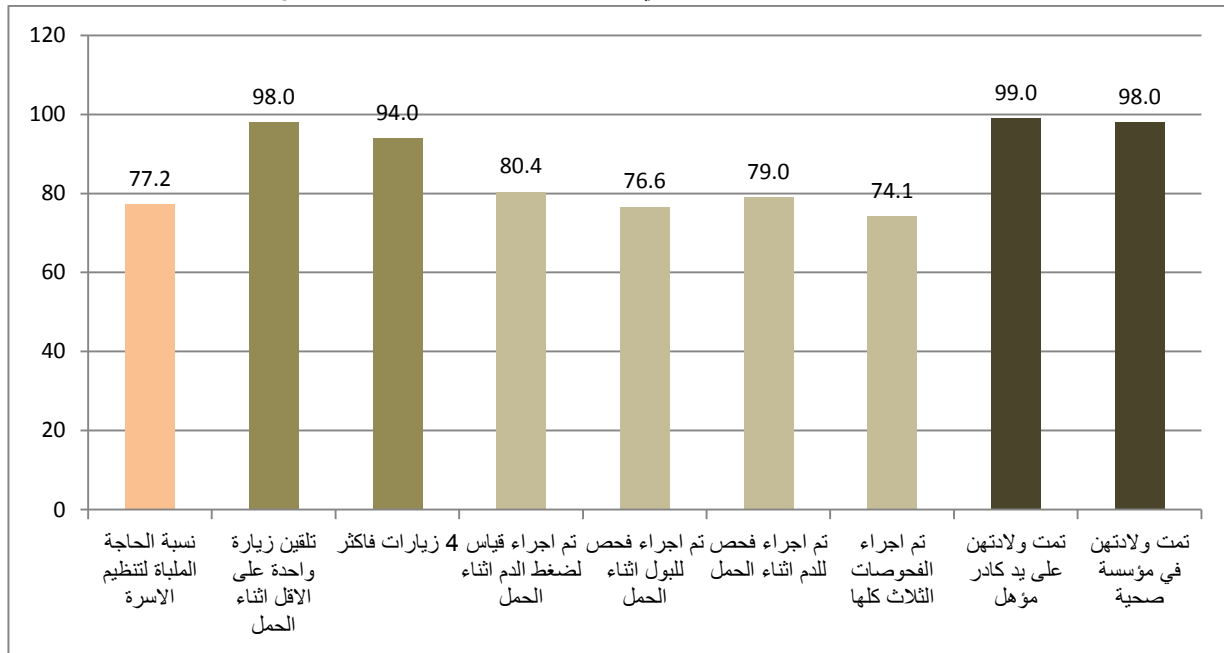
السنة				المنطقة
2010	2004	2000	1996	
42.4	*42.4	*42.4	*22.7	الضفة الغربية
33.2	*33.2	*33.2	*14.0	قطاع غزة
<b>38.5</b>	<b>*34.5</b>	<b>*26.3</b>	<b>*19.7</b>	فلسطين

(\*) : تشمل النساء اللواتي أنجبن خلال الخمس سنوات السابقة للمسح.

### 7.5 أنواع خدمات الصحة الإنجابية التي تتلقاها النساء

على الرغم من ارتفاع معدلات التغطية والرعاية في مرحلة الصحة الإنجابية حيث حصلت 94% من النساء على رعاية أثناء الحمل (4 زيارات على الأقل) و99% انجبن بوجود رعاية صحية (على يد كادر مؤهل)، فقط 74% من النساء تلقين جميع الفحوصات الطبية اللازمة أثناء الحمل، لذا فمن الملاحظ ان هناك فجوة في الخدمات المقدمة للسيدات الحوامل، وأن الخدمات المقدمة ليست ذات جودة مرتفعة ولا تعكس نوعية عناية فائقة يمكنها التدخل قبل وأثناء وقوع أي أزمات صحية للأم والجنين.

شكل 25: النساء 15-49 سنة اللواتي انجبن خلال السنتين السابقتين للمسح، 2010



نسبة محدودة من النساء الفلسطينيات ما تزال لديهن حاجة غير ملابة لوسائل تنظيم الأسرة، حيث لا تتجاوز هذه النسبة 15.6% وتزيد في قطاع غزة عن مثيلاتها في الضفة الغربية، اذا ما قورنت فلسطين ببعض دول الجوار نجد أن النسبة مرتفعة نسبياً، بالمقابل اذا ما تم تلبية حاجة هؤلاء النساء سنجد أن نسب انتشار استخدام وسائل تنظيم الأسرة ستكون مرتفعة وتصل إلى حوالي 68%، وهذا تطور هام ينعكس على معدلات الخصوبة ونوعية الحياة والصحة الإنجابية بشكل عام وإن كان لم ينعكس ايجابياً على مشاركة المرأة الفلسطينية في الاقتصاد وفي سوق العمل كما تم الإشارة في فصل الاقتصاد.

جدول 32: نسبة النساء 15-49 سنة المتزوجات حاليا واللاتي لديهن حاجة غير ملبأة إلى وسائل تنظيم الأسرة حسب المنطقة، 2010

المنطقة	2010
الضفة الغربية	14.9
قطاع غزة	17.0
فلسطين	15.6

جدول 33: نسبة النساء 15-49 سنة المتزوجات حاليا ويستخدمن وسيلة تنظيم أسرة حسب المنطقة لسنوات مختارة

المنطقة	السنة			
	2010	2006	2004	2000
الضفة الغربية	55.1	55.1	55.0	54.3
قطاع غزة	48.2	41.7	43.0	46.1
فلسطين	52.5	50.2	50.6	51.4

### 8.5 المرأة الفلسطينية وسرطان الثدي

يعتبر سرطان الثدي المسبب الثاني لوفيات النساء عالميا والسبب الثالث فلسطينيا حسب احصاءات وزارة الصحة الفلسطينية التي أعلنت أيضا ارتفاع نسبة الإصابة بسرطان الثدي من إجمالي عدد المصابين بالسرطان من 11% عام 2000 الي 19% عام 2010، وحوالي 35% من إجمالي عدد النساء المصابات بالسرطان وتتركز أغلب الاصابات في الفئة العمرية بين 20 و 59 سنة. تبذل الوزارة جهودا حثيثة للتوعية بهذا المرض الخطير الذي تبلغ معدلات الشفاء منه حوالي 40% اذا تم اكتشافه مبكرا.

ارتفعت نسبة الإصابة بسرطان الثدي من إجمالي عدد المصابين بالسرطان من 11% عام 2000 الي 19% عام 2010

### 9.5 العاملون في القطاع الصحي

تشكل النساء العاملات كطبيبات بشريات نسبة 14.8% فقط من مجموع الأطباء المسجلين في نقابة الأطباء الفلسطينيين مقابل 85.2% للرجال، وتزيد نسبتهم في الضفة الغربية 17.8% مقابل 10.9% في قطاع غزة، أما نسبة طبيبات الأسنان فهي 27.2% من مقابل 72.8% من أطباء الأسنان.

يشهد القطاع الصحي مثله مثل العديد من القطاعات تمييزا أقبيا وعموديا على أساس النوع الاجتماعي في نسبة الرجال والنساء العاملات في هذا القطاع الخدماتي الهام. وعلى الرغم من أن الصحة والتعليم من القطاعات المقبولة اجتماعيا للنساء، إلا أن العمل في قطاع الصحة يتطلب تدريبا وسنوات تعليم أطول نسبيا من تلك التي يتطلبها قطاع التعليم مما يفسر جزئيا قلة تمثيل النساء العاملات كطبيبات بشريات حيث لم تتجاوز نسبتهم 14.8% من مجموع الأطباء المسجلين في نقابة الأطباء الفلسطينيين مقابل 85.2% للرجال، كما يفسر جزئيا ازدياد نسبة الطبيبات في الضفة الغربية 17.8% مقابل قطاع غزة 10.9% حيث يعاني قطاع غزة المعزول والأكثر فقرا من عدم وجود كليات طب وعدم وجود إمكانيات مادية للاستثمار في تعليم النساء مهنة الطب لفترة طويلة وخارج البلاد وبالتالي تناقص في نسب النساء العاملات في هذه المهنة.

في المقابل تزيد نسبة طبيبات الأسنان من اجمالي عدد أطباء الأسنان 27.2% مقابل 72.8% من الرجال وفي الضفة الغربية عنها في قطاع غزة (28% مقابل 25%) فتعلم طب الأسنان يحتاج بفترة زمنية ومقابل مادي أقل من الطب البشري، وتتوفر كليات لطب الأسنان في الضفة الغربية.

أما أفقياً فمهنة التمريض هي مهنة نسوية بامتياز وتصل نسبة النساء إلى 52% من اجمالي المسجلين في نقابة التمريض وهذه نسبة تبلغ أكثر من ضعف مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل، ومهنة التمريض من المهن المقبولة اجتماعياً للنساء وان كان الاقبال عليها يشهد تراجعاً متواصلاً لصالح الرجال الذين باتوا ينافسون على هذه المهنة في ظل محدودية سوق العمل الفلسطيني.

لا تتوفر معلومات حول العاملون/ات في التنقيف الصحي وعددهم كبير تحديداً في قطاع العمل الأهلي، وغالبا ما تكون المثقفة الصحية امرأة تعمل مع أكثر الفئات الاجتماعية فقرا وتهميشاً.

جدول 34: العاملون في القطاع الصحي حسب الجنس والمنطقة لسنوات مختارة

فلسطين			قطاع غزة			الضفة			العاملون في القطاع الصحي
المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	
<b>2000</b>									
4,427	472	3,955	2,493	264	2,229	1,934	208	1,726	أطباء
1,382	227	1,155	400	80	320	982	147	835	اطباء اسنان
2,010	659	1,351	938	300	638	1,072	359	713	صيادلة
5,640	3,036	2,604	2,140	884	1,256	3,500	2,152	1,348	مرمضين
<b>2012</b>									
7,111	970	6,141	3,616	391	3,225	3,495	579	2,916	أطباء
3,663	1,001	2,662	1,577	323	1,254	2,086	678	1,408	اطباء اسنان
5,362	2,907	2,455	2352	1,244	1,108	3,010	1,663	1,347	صيادلة
11,631	6,044	5,587	6,546	2,893	3,653	5,085	3,151	1,934	مرمضين لعام 2011 *

\* يرجى العلم أن عدد الممرضين لعام 2012 غير متوفرة.

## 10.5 خلاصة

مازال التركيز الأساسي في صحة المرأة على قضايا الصحة الانجابية وتحديدًا فترة الحمل والولادة بينما تقل الخدمات الصحية وتراجع المؤشرات بدرجة ملحوظة في جميع مراحل العمر الأخرى، فالطفلة الفلسطينية والتي تبدأ بقدرات بيولوجية أعلى من الطفل الذكر ما تلبث أن تعاني وبدرجة أكبر تدريجياً كلما زاد العمر من تراجع في مؤشرات الصحة تبلغ ذروتها في مرحلة ما بعد الولادة.

انخفاض معدلات الخصوبة والارتفاع التدريجي في سن الزواج يساهم على المدى المتوسط والبعيد في تخفيف الأعباء الصحية على المرأة الفلسطينية، إلا أن هناك حاجة كبيرة للاهتمام بالحاجات الصحية للنساء الفلسطينيات في مراحل دورة العمر المختلفة، وتحديدًا في سن المراهقة، والشيوخة، والنساء غير المتزوجات، النساء غير المنجبات، وفي مرحلة ما بعد الولادة والرضاعة.

يلاحظ ازدياد الاهتمام الحكومي بالأمراض التي تتعرض لها النساء على وجه التحديد مثل سرطان الثدي وسرطان الرحم والمبيضين، ويلاحظ أيضاً ازدياد الوعي بأهمية الكشف المبكر عن هذه الأنواع والذي أخذ أبعاداً مجتمعية واسعة في السنوات القليلة الماضية.

مازال القطاع الصحي يعاني من ندرة الطبيبات، كما يقل عدد الطبيبات المتخصصات، وتتركز العاملات في القطاع الصحي في مهنة التمريض وإن كان عدد النساء العاملات في هذا القطاع يشهد تراجعاً متواصلاً أيضاً.

## 11.5 توصيات

- اعداد برامج توعية حول صحة المرأة في دورة الحياة وتحديدًا صحة المراهقة وصحة المسنات
- زيادة البرامج التي تعنى بصحة المرأة بعد الانجاب
- الاهتمام بقضايا الصحة النفسية للنساء بشكل عام والنساء ضحايا العنف بشكل خاص
- الاهتمام بابتعاث نساء لدراسة الطب والتخصص فيه وعدم اقتصار دور النساء على العمل في مجال الصحة

الانجابية

## 12.5 المراجع

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الأسرة الفلسطينية 2010. رام الله-فلسطين
- شمعون، هداية، الحصار الإسرائيلي ينتهك حقوق النساء الفلسطينيات ويساهم بعزلهن، معا الإخبارية .7.12.2012
- Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Social and Economic Situation of Palestinian Women, January 2011-June 2012.
- Juzour Foundation for Health and Social Development, Women's Health Surveillance Report: Towards a Multi-Dimensional Look at the Health of Palestinian Women, Palestinian Women Research and Documentation Center, UNESCO, 2010.
- Majaj, Linda, Majed Nassar, and Manuela De Allegri, "It's not easy to acknowledge that I'm ill": a qualitative investigation into the health seeking behavior of rural Palestinian women, BMC Womens Health. 2013; 13: 26. Published online 2013 May 24.
- World Health Organization, Health Condition in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem and in the occupied Syrian Golan, 16 May 2013.



## الفصل السادس

## سوق العمل والإقتصاد

## 1.6 مقدمة

مشاركة المرأة الفلسطينية في الاقتصاد بشكل عام وفي سوق العمل بشكل خاص هي مشاركة ضئيلة مقارنة بالمعايير العالمية والاقليمية، كما أن مشاركتها في الاقتصاد الرسمي وفي الاقتصاد العائلي غير مدفوع الأجر وفي اقتصاد الرعاية (رعاية الأطفال) هي مشاركات عالية وأعلى من مشاركة الرجل الفلسطيني. هذه الملاحظات العامة ليست سرا ولم يحدث عليها تغيير ملموس منذ بداية انشاء السلطة الفلسطينية، بل وقبل ذلك بعقود، والزيادة أو النقصان في المشاركة في سوق العمل بنسب ضئيلة لا تعكس تغيرات جوهرية في موقع النساء الفلسطينيات من الاقتصاد ولا في دورهن المغيب فيما يتعلق بالمساهمة الاقتصادية الفاعلة. في نفس الوقت لم تسفر جميع محاولات احتساب عمل المرأة في القطاع غير الرسمي والعمل العائلي غير مدفوع الأجر في زيادة التقدير الرسمي لهذا الدور، ولم تتعكس هذه المساهمة بالتأكيد في حقوق اقتصادية أو مكانة اجتماعية أفضل للنساء. كما يتم في الكثير من الدراسات والتحليلات الميل إلى المبالغة في تقدير دور النساء في تعزيز اقتصاد الصمود وتحديد العمل الزراعي دون تقديم أي من أشكال الدعم الذي يضمن استمرار العمليات في هذا المجال والحد من التناقص الحاد في مشاركتهن، واستقطاب عمالة جديدة لاقتصاد الصمود من الأجيال الشابة، بل على العكس لا يوجد تصدي أو محاولة تغيير للنمط السائد من اشتراط عدد سنوات دراسية تزيد عن 13 سنة للالتحاق في سوق العمل.

النساء الفلسطينيات يتجهن لسوق العمل في بيئة طاردة وغير جاذبة على صعيد العوامل الاجتماعية التي تقلص من المواقع والأوقات التي يمكن أن تعمل بها المرأة وعلى صعيد المؤشرات الاقتصادية التي تميز ضد النساء في الحقوق والواجبات

أظهرت دراسة أجريت في العام 2008<sup>48</sup> أن النساء الفلسطينيات يتجهن لسوق العمل في بيئة طاردة وغير جاذبة على صعيد العوامل الاجتماعية التي تقلص من المواقع والأوقات التي يمكن أن تعمل بها المرأة وعلى صعيد المؤشرات الاقتصادية التي تميز ضد النساء في الحقوق والواجبات، مما يعني أن عمل المرأة في المجتمع الفلسطيني يعتبر غير مجد اقتصاديا ويشكل مخاطرة من الناحية الاجتماعية. كما تعاني النساء من الفصل الأفقي والعمودي في سوق العمل، حيث يتركز عمل النساء في قطاعي الخدمات والزراعة بشكل أكبر من باقي القطاعات الإنتاجية الأخرى، ويشغلن المستويات الدنيا من الوظائف كما سيرد بالتفصيل لاحقا، وعلى الرغم من أن هذا التشخيص بات معروفا منذ زمن لا تتوفر حتى الآن الاجراءات والسياسات التي تتحدي هذا النمط وتتيح للنساء دخول مهن جديدة أو زيادة عددهن بدرجة أكبر في مراكز صنع القرار.

<sup>48</sup> شبانة والناجي، 2008



في الواقع تبدو مشاركة المرأة الفلسطينية في الاقتصاد على الرغم من أهميتها أمراً صعب المنال لأسباب عضوية وموضوعية تتعلق بتكرية الاقتصاد الفلسطيني وسوق العمل الفلسطيني. يلاحظ أن الاستراتيجية عبر القطاعية للمرأة الفلسطينية تناولت هدف زيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد في أدنى سلم الأولويات كهدف استراتيجي رقم 8، كما جاءت السياسات المرافقة باهتة ومحدودة ولا تعكس حجم التحديات المرافقة.

### الهدف الاستراتيجي 8 رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل.

السياسة:

- أ. اتخاذ جميع الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي تكفل حماية المرأة العاملة من كافة أشكال التمييز في أماكن العمل.
- ب. اتخاذ كافة التدابير المناسبة لتوفير فرص العمل والحق في الضمان الاجتماعي للنساء اللواتي يعانين من البطالة ولديهن 13 سنة تعليم فأكثر.
- ج. تبني استراتيجية لمأسسة ودمج قضايا النوع الاجتماعي في الوزارات ذات الصبغة الاقتصادية.
- د. تبني سياسة تحفيزية تساعد على زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل.
- هـ. ضمان الحماية الاجتماعية قانونياً للنساء في الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد المنزلي.

بعيدا عن التشخيص التقليدي المؤلف لواقع مشاركة المرأة في الاقتصاد يحاول هذا الفصل تحليل العلاقة بين النساء والاقتصاد من جوانب متعددة منها؛ كيف تؤثر وتتأثر النساء بالتغيرات الاقتصادية؟ وكيف يساهم ضعف الاقتصاد في تغييب النساء ويساهم غياب النساء في اضعاف الاقتصاد الفلسطيني؟ وما هي معيقات احتساب مساهمة المرأة الاقتصادية غير الرسمية وماذا سيتغير باحتسابها؟ كما يحاول الفصل تحليل بعض التوجهات الاستراتيجية الحديثة لإشراك النساء في الاقتصاد وأهمها قطاع الاقراض والمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر وبرامج التشغيل المختلفة، ومدى استفادة النساء من توجه العمل الصغير "Microwork".<sup>49</sup>

### 2.6 الاقتصاد الفلسطيني وإشكاليات مزمنة

لا يمكن الحديث عن مشاركة المرأة في الاقتصاد دون التنويه إلى واقع الاقتصاد الفلسطيني المتردي، والملحق باقتصاد الاحتلال الاسرائيلي، والمكبل باتفاقية باريس الاقتصادية المجففة، والذي يعاني من الفصل التام بين سوق الضفة الغربية وسوق قطاع غزة.

منذ العام 2006 تواجه السلطة الفلسطينية أزمتا مالية متكررة في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، ففي الضفة الغربية تراجعت الإيرادات بسبب الدعم الخارجي المشروط الذي تقدمه الجهات المانحة وانخفاض إيرادات التخليص الجمركي من إسرائيل إلى مستوى أدنى مما حُدّد في الميزانية بالإضافة لزيادة انعدام اليقين السياسي وقلة التحسن في الوصول إلى موارد الإنتاج. وفي قطاع غزة تباطأ ازدهار نشاط البناء المرتبط باقتصاد الأنفاق، الذي حفز النمو المرتفع في الفترة 2010-2011، كما تضاعل هذا النمو بعد أن بدأت مصر في اتخاذ تدابير للحد من تجارة الأنفاق.

<sup>49</sup> انظر الى تقرير منظمة العمل الدولية، 2013

وفي النصف الثاني من عام 2012، أعطت زيادة الواردات المسموح بها من إسرائيل إلى غزة دفعة للنمو. غير أن غياب أي تخفيف إضافي للقيود إلى جانب العملية العسكرية التي قامت بها إسرائيل في تشرين الثاني / نوفمبر 2012، ألغت جزءاً هاماً من هذه المكاسب<sup>50</sup>.

الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد تحت الاحتلال والحصار هو اقتصاد عاجز ولا يمكنه أن يستوعب القدرات والطاقات المنتجة لأفراده، حيث أن المؤشرات الايجابية تدلل على توجيهين أساسيين أولهما زيادة عدد الشباب المتوقع دخولهم لسوق العمل في السنوات القادمة، وانخفاض معدلات الخصوبة للنساء مما يخفف من ضغوطات الدور الانجابي على النساء الفلسطينيات ويزيد من امكانيات مشاركة اقتصادية أوسع. في جميع الحالات هناك متطلبات ملحة على السلطة الفلسطينية وصانعي القرارات والمشرعين لتوفير فرص عمل جديدة باستمرار، وتحدي الاشكاليات الموضوعية التي تحول دون ذلك.

### 3.6 مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني

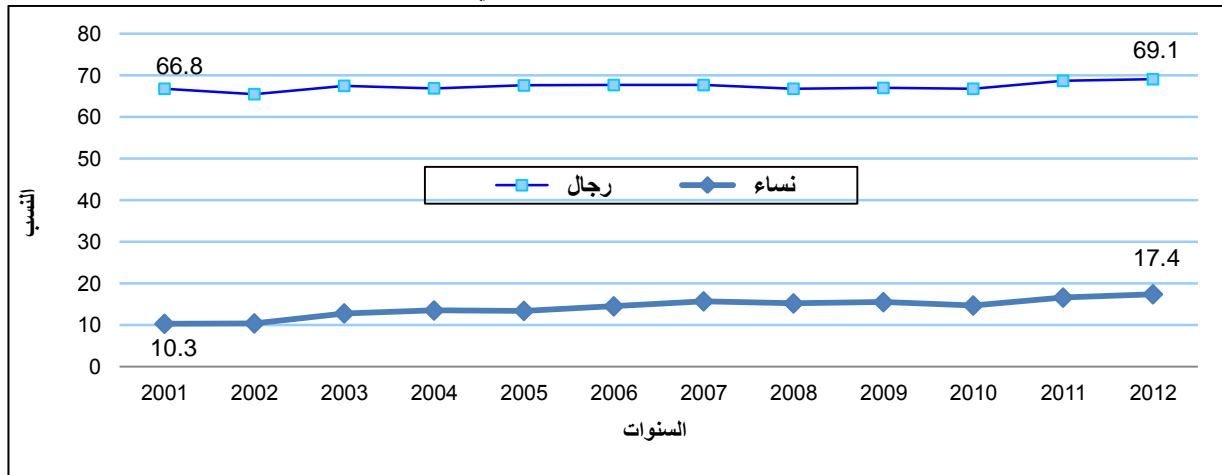
تجاوزت القوة العاملة الفلسطينية 1.1 مليون عامل في عام 2012، مما يمثل زيادة بنسبة 5.2% عن مجموعها في عام 2011، ومع ذلك، يظل معدل مشاركة في القوى العاملة بنسبة 43.6% منخفضاً ويعود السبب على حسب تقرير لمنظمة العمل الدولية عام 2013 إلى الانخفاض الاستثنائي في معدل مشاركة القوة العاملة النسائية البالغ 17.4% مقابل 69.1% بالنسبة للرجال.

وتظل مشاركة القوة العاملة النسائية ضعيفة رغم المكاسب التعليمية الهامة التي حققتها المرأة حيث يتجاوز عدد الإناث الملتحقات بالتعليم الثانوي والعالي عدد الذكور حالياً. وتفيد إحصائيات صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن 90% من الإناث 15 سنة فما فوق ملتحقات بالتعليم عام 2011 بالمقارنة مع 81.5% من الذكور في نفس الفئة العمرية، كما أشار تقرير صدر حديثاً عن وزارة التربية والتعليم إلى أن نسبة الطالبات الإناث في العام الدراسي 2012-2013 شكلت 50.4% من مجموع الطلبة في كافة المراحل، لترتفع هذه النسبة إلى 54.9% في المرحلة الثانوية من مجموع طلاب المرحلة الثانوية. ويعكس عدم تحويل هذا التقدم التعليمي إلى مكاسب في سوق العمل خسارة عظيمة للإمكانيات الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني<sup>51</sup>.

<sup>50</sup> منظمة العمل الدولية، التقرير السنوي حول تعزيز فرص العمل وحماية الأشخاص، لن ينمو الاقتصاد الفلسطيني إذا استمرت القيود المفروضة عليه، 2013

<sup>51</sup> منظمة العمل الدولية، التقرير السنوي حول تعزيز فرص العمل وحماية الأشخاص، لن ينمو الاقتصاد الفلسطيني إذا استمرت القيود المفروضة عليه، 2013

شكل 26: نسبة القوى العاملة المشاركة من بين الأفراد 15 سنة فأكثر في فلسطين حسب الجنس، 1996-2012



يمثل الشكل أعلاه الإتجاه العام لمشاركة النساء الفلسطينيات في سوق العمل في فلسطين، حيث زادت النسبة تدريجياً من عام 1996 إلى عام 2012 ولكن نسبة الزيادة لم تزيد عن 5% حيث زادت من 11.4% عام 1996 إلى 17.4% عام 2012، بل شهدت انخفاضا في عام 2002 الذي شهد الاجتياحات الاسرائيلية في الضفة الغربية.

الزيادة في أوساط الاناث وعلى الرغم من ضآلتها كانت أكبر من الزيادة في مشاركة الذكور، علما أن الطرفين يعانيان من سقف زجاجي يحد من التطور بسبب طبيعة الاقتصاد الفلسطيني.

الاتجاه الثاني هو أن الزيادة في أوساط الاناث وعلى الرغم من ضآلتها كانت أكبر من الزيادة في مشاركة الذكور، أن الطرفين يعانيان من سقف زجاجي يحد من التطور بسبب طبيعة الاقتصاد الفلسطيني الذي يؤثر على الطرفين. ففي حين زادت مشاركة الذكور في الضفة الغربية خلال الفترة من 1996-2012 بأقل من 1% بلغت الزيادة في أوساط الإناث ما يقارب 6% وفي حين تناقصت مشاركة الذكور في قطاع غزة في نفس الفترة الزمنية، زادت مشاركة الإناث ما يقارب 8%. أي أنه برغم التحديات التي تواجه الطرفين، هناك تحسن تدريجي وبطء في مشاركة النساء الفلسطينيات في سوق العمل.

نسبة مشاركة النساء في سوق العمل تضاغت في قطاع غزة منذ العام 1996، ولكنها ماتزال أقل من مثيلاتها في الضفة الغربية.

الاتجاه الثالث يمثل زيادة في مشاركة المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة، الذي يتميز أيضا بارتفاع معدلات الفقر، وبالحصار ومحدودية الفرص. في الوقت الذي كانت فيه مشاركة النساء 13.2% عام 1996 في الضفة الغربية، بلغت مشاركة النساء في قطاع غزة 7% فقط، وفي الوقت الذي وصلت فيه مشاركة النساء إلى 18.9% في الضفة الغربية، وصلت النسبة إلى 14.4% في العام 2012. ايجابيا يمكن القول أن النسبة تضاغت في قطاع غزة، ولكنها ماتزال أقل من مثيلاتها في الضفة الغربية مما يؤشر على قضيتين أولهما أن العلاقة الطردية بين الفقر وقلة مشاركة النساء في سوق العمل الرسمي، والثاني عدم الاعتراف أو احتساب اقتصاد الصمود وهو اقتصاد غير رسمي تستخدمه النساء للحفاظ على استمرار العائلات ويتمثل في صناعات غذائية بيتية، وأعمال انتاجية بسيطة، وأنشطة خدمية مثل

رعاية أفراد داخل أو خارج الأسرة مقابل عائد مالي محدود، أو رعاية أطفال لموظفات، أو تنظيف البيوت، أو زراعة حدائق منزلية لتوفير احتياجات الأسرة. وغيرها من الأنشطة التي ساعدت الأسر الفلسطينية على البقاء.

جدول 35: نسبة العمالة للإناث 15 سنة فأكثر حسب المنطقة، 2012-1996

المنطقة	السنة			
	2012	2008	2002	1996
الضفة الغربية	74.7	82.9	86.0	84.0
قطاع غزة	49.9	57.2	72.0	68.6
فلسطين	67.1	75.8	83.0	80.5

طالما كانت العمالة النسائية في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة المحاصر والذي يعاني من معدلات فقر أعلى، إلا أن نسبة العمالة النسائية انخفضت في المنطقتين وإن كانت انخفضت بنسبة أعلى في قطاع غزة من 68.6% عام 1996 إلى 49.9% عام 2012 أي بمعدل انخفاض 17.7% مقابل انخفاض 9.3% في الضفة الغربية.

النساء في فلسطين لا يعانين من قلة المشاركة في العمل فقط بل أيضاً من معدلات بطالة أعلى مما يؤثر على معدلات البطالة في فلسطين شكل عام. والبطالة تزيد بين النساء اللواتي حصلن على 13 سنة تعليمية فأكثر.

جدول 36: معدل البطالة للأفراد 15 سنة فأكثر حسب الجنس، 2012

الجنس	معدل البطالة
ذكور	20.5
إناث	32.9
المجموع	23.0

تشير البيانات أن نسبة البطالة بين النساء أعلى مقارنة بالرجال في فلسطين، حيث بلغت 32.9% و 20.5% على التوالي. وفي الوقت نفسه فقد بلغت نسبة الشبابات 15-29 سنة العاطلات عن العمل، 62.2% في عام 2012 مقارنة مع 34.5% من الشباب العاطلين عن العمل. وفي غزة أيضاً، ارتفعت نسبة البطالة بين الشباب لتصل إلى 48.8% وبلغت لأول مرة 88.1% بين الشبابات<sup>52</sup>. وبينما كان ما يناهز ثلاثة أرباع الشباب الذين كانوا خارج القوى العاملة يدرسون، لم يكن 18.4% في المائة من الشباب الفلسطيني ليس القوى العاملة ولا في التعليم، بما في ذلك 31.4% من الشباب.

وتدل هذه المؤشرات على حاجة واضحة إلى وضع برامج واسعة النطاق لدعم الانتقال من التعليم إلى العمل، مثل ضمان عمالة الشباب. ونظراً لعدم قدرة السلطة الفلسطينية على استيعاب الأعداد المتزايدة في سوق العمل، فإنه من الواجب تهيئة الظروف اللازمة للسماح للقطاع الخاص الفلسطيني بالتوسع واستحداث فرص العمل، مما يتطلب الوصول إلى موارد الإنتاج والأسواق، المحاصرة من الاحتلال الإسرائيلي، أي أن الأفاق المتاحة لعمل الشباب والنساء ليست مطمئنة على المدى القصير والمتوسط وفي ظل الاحتلال البغيض.

<sup>52</sup> منظمة العمل الدولية، التقرير السنوي حول تعزيز فرص العمل وحماية الأشخاص، لن ينمو الاقتصاد الفلسطيني إذا استمرت القيود المفروضة عليه، 2013

ما زالت أكبر مساهمة لعمل المرأة الفلسطينية في القطاع الزراعي حيث تصل الى 37.9% من اجمالي العاملين في الضفة الغربية مقابل 27.4% في قطاع غزة، وهي نسبة أعلى من مشاركة النساء في أي قطاع آخر. لهذه المساهمة جانبان مهمان أولهما دور الزراعة في تعزيز الصمود والبقاء في الأرض والتصدي للاحتلال، وتوفير سلة الغذاء الفلسطينية، ولكنه أيضا القطاع الأقل تنظيما والأكثر عرضة للمخاطر بسبب مضايقات الاحتلال وسيطرته على الارض والمياه من جهة وبسبب عدم حصول النساء على حقوق ملكية الاراضي التي يزرعنها اما بسبب ممارسات خاطئة حول حق المرأة في الميراث أو لعدم قدرتهن على الحصول على الضمانات والائتمانات الكافية لشراء أراض.

وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الى تدني الملكية الزراعية لدى النساء حيث ان 7.9% من الحيازات الزراعية النباتية تمتلكها نساء مقابل 92.1% يمتلكها ذكور، و 7.6% من الحيازات الزراعية الحيوانية تمتلكها نساء مقابل 92.4% يمتلكها ذكور خلال العام الزراعي 2010/2009، مما يحول النساء في كثير من الحالات إلى عاملات الأسرة بدون أجر أو عمالة زراعية غير ماهرة. جميع هذه الأمور تشكل عوامل طرد للنساء العاملات وتحديدًا في قطاع غزة الذي يشهد تقلصا متواصلا للأراض الزراعية ومخاطر جمة للزراعة في المناطق الحدودية والتي تتمدد باستمرار كمناطق عزل الخط الآخر يتمثل في اقبال الشباب على العمل الزراعي وهو اقبال محدود لأن التوجه المجتمعي العام لعمل المرأة يدعم عمل المتعلمات وفي قطاع الخدمات وتحديدًا الصحة والتعليم على حساب العمل الزراعي، أو أي مهنة غير تقليدية أخرى.

جدول 37: نسبة النساء العاملات في القطاع الزراعي من مجموع العاملين في القطاع الزراعي حسب المنطقة، 2000-2012

المنطقة		فلسطين	السنة
قطاع غزة	الضفة الغربية		
40.6	37.3	38.5	2000
23.0	36.7	33.3	2001
21.2	37.5	32.5	2002
30.8	39.4	36.5	2003
32.2	39.6	37.9	2004
23.3	40.6	36.6	2005
21.2	41.9	38.3	2006
42.9	44.5	44.1	2007
33.1	40.1	38.7	2008
12.4	34.7	31.5	2009
4.6	36.2	30.8	2010
15.5	37.5	32.3	2011
27.4	37.9	35.6	2012

#### 4.6 مشاركة المرأة في القطاع غير المنظم

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن نسبة النساء العاملات في القطاع غير المنظم في فلسطين، بلغت 14.9% في العام 2009، ولم تزد عن 14.6% في العام 2012. هذه النسبة أقل بكثير مما كان يسود الاعتقاد، ويعود الأمر لكيفية احتساب العمل في القطاع غير المنظم ضمن مسوحات القوى العاملة، علماً بأن الجزء الكبير من هذا القطاع لا يمكن رصده ضمن مسوحات القوى العاملة التقليدية.

#### 5.6 مؤسسات الإقراض، والمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر

تعتبر استراتيجية الإقراض والمشاريع الصغيرة من الاستراتيجيات التي يتم الترويج لها على نطاق واسع. ويضم قطاع التمويل الصغير العديد من المؤسسات مثل دائرة التمويل الصغير لوكالة الأمم المتحدة، ومؤسسة الإسكان الدولية، والجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال "أصالة"، والمركز العربي للتطوير الزراعي، وصندوق التنمية الفلسطيني، وجمعية الشبان المسيحية. تشير إحصائيات شبكة الإقراض الصغير، التي أجريت في حزيران 2009 إلى بلوغ إجمالي عدد المقترضين النشطين في هذه المؤسسات إلى 34,832 مقترضاً، كانت نسبة النساء منهم 49.3%، بحجم محفظة إقراض إجمالي تقدر بـ 53,827,266 دولار، وقدرت نسبة الوصول إلى السوق المالية المحتملة بـ 18.7%.

لا تتوفر دراسات كافية حول الأثر الاقتصادي لهذه المؤسسات، وجميعها تعطي قروضا صغيرة جداً لا تكاد تسهم في انشاء مشروع ناجح، فعلى سبيل المثال أقصى قرض تعطيه المؤسسة 15,000 دولار، وتبدأ بجباية السداد مباشرة، حيث تتم مقاضاة المقترض/ة قضائياً في حالة التخلف عن التسديد. وفي حالة إعطاء قرض، تلجأ المؤسسة إلى وضع ضمانات على عملية التسديد، من ضمنها التأمين على حياة المقترض، وتحصل المؤسسة على فائدة قيمتها 6.5%، وفي بعض الأحيان، يتم فرض فائدة عالية قد تصل إلى 1% شهرياً.<sup>53</sup> هذا بالإضافة لمخاطر الاقتراض والتي يقع فيها العديد من الشباب والنساء. نظراً للأوضاع الاقتصادية الصعبة في فلسطين، يلجأ العديد من الأشخاص إلى الاقتراض من البنوك كوسيلة للتغلب على أزماتهم المالية أو توفير احتياجات رئيسية أو كمالية. حيث بينت النتائج أن 95% من المستطلعين مقترضين حالياً من جهات متعددة أهمها البنوك ومؤسسات الإقراض التي تعد من أهم مصادر الإقراض في الوقت الحالي، والتي مثلت مصدراً لقروض 46% من الشباب<sup>54</sup>.

#### 6.6 المرأة وقطاع الأعمال

وتيرة خلق فرص العمل في القطاع الخاص بالمنطقة كانت أضعف من أن تستوعب الأعداد الكبيرة والمتنامية للشبان الباحثين عن وظائف. وفي ظروف صعبة كهذه، لا تستطيع النساء المنافسة على قدم المساواة. وتصل معدلات البطالة بين النساء الشابات إلى 40 في المائة في كثير من بلدان المنطقة. ومن ثم، فإن أحد التحديات ذات الأهمية البالغة في مجال السياسات سيتمثل في خلق مجموعة واسعة ومتنوعة من فرص العمل للنساء والرجال. يعتبر قطاع الأعمال أو القطاع الخاص أهم مصدر يمكن أن يوفر عمالة نوعية للنساء ولكنه مع ذلك يعتبر من المؤسسات الطاردة للنساء، والذي ينتشر فيه التمييز الأفقي والعمودي في سوق العمل.

<sup>53</sup> عوض الله، أثر التمويل الأجنبي في تمكين المرأة الفلسطينية، مركز فؤاد نصار لدراسات التنمية، 2011

<sup>54</sup> منتدى شارك الشبابي، تقرير واقع الشباب الفلسطيني 2013: المستقبل يقرع الباب

تشير الإحصائيات إلى أن نسبة النساء المسجلات في غرفة التجارة والصناعة هي 2% فقط من إجمالي عدد المسجلين على الرغم من أن نسبة النساء العاملات في المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر أكثر مما هو مسجل. يلاحظ قلة إقبال النساء على التسجيل لدى الغرف التجارية رغم ما يمكن أن تقدمه الغرفة للنساء العاملات من خدمات ومزايا، ويتم التعامل مع هذه المؤسسات الهامة على أنها أندية رجالية مغلقة، وقد يعود عدم الإقبال لقلة الوعي في أوساط النساء إلا أن غرف التجارة والصناعة تتحمل جزءاً من المسؤولية في عدم الوصول للنساء وتحديدًا للعاملات في الحرف التقليدية لتنظيمهن وتقديم خدمات نوعية ملائمة لهن.

### 7.6 المرأة والفقير

ارتفعت نسبة الأسر التي ترأسها نساء حيث تفيد بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بأن الأسر التي ترأسها إناث تشكل قرابة 9.6% خلال العام 2012، علماً بأنه في 2004 كانت النسبة 8.1% في حين كانت 7.7% في العام 1995. أي أن هذه النسبة في ارتفاع مستمر، وغالباً يعود السبب لغياب الزوج أو الأب بسبب الاستشهاد أو السجن. هذه الأسر غالباً ما تكون أفقر من الأسر التي يرأسها رجال، حيث بلغت نسبة الفقر للأسر التي ترأسها نساء في الضفة الغربية 22.5% مقابل 29.7% في قطاع غزة، كما ترتفع معدلات الفقر بين الأفراد في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية لتبلغ 38.8% و17.8% على التوالي خلال عام 2011. علماً أن هذه الأسر هي أصغر حجماً وأكثر هشاشة فمتوسط حجم الأسرة التي ترأسها امرأة بلغ 2.9 فرد خلال العام 2012، مقارنة بمتوسط مقداره 5.9 أفراد للأسر التي يرأسها ذكور. وغالبية النساء اللاتي يتولين مسؤولية أسرهن لا يتمتعن بخبرات كافية، ولا يجدن فرص عمل مناسبة مما يزيد البطالة والفقر بينهن، وبالتالي اعتمادهن على برامج مساعدات وهبات حكومية وأهلية.

### 8.6 خلاصة

الوضع الاقتصادي للمرأة الفلسطينية شهد تراجعاً مستمراً منذ العام 1993 حتى العام 2013، وسيستمر الواقع الميرير لاقتصاد تحت الاحتلال في فرض سقف زجاجي يحد من تطلعات الفلسطينيين وتحديدًا الشباب والنساء في كسر الأنماط التقليدية وخلق فرص عمل جديدة، أو تغيير الأدوار النمطية الموكلة للنساء في الاقتصاد، فقد كانت النساء دوماً الأكثر تأثراً بالهزات الاقتصادية وممارسات الاحتلال القمعية، وتقلص فرص العمل في السوق الفلسطيني. تعاني النساء من تمييز مستمر في سوق العمل وتقلص عي المساحة المتاحة لهن، وقلة اعتراف بالعمل العائلي غير مدفوع الأجر، هذا بالإضافة لارتفاع معدلات البطالة بين النساء وتحديدًا الشبابات منهن، وتمييز في الأجور، غيرها من أشكال التمييز.

الفرص المتاحة مثل المشاريع الصغيرة والقروض وبرامج التشغيل لم تستطع أن تقدم حلولاً جوهرية ولا حتى تجميلية لمعاناة النساء بل على العكس ساهمت في تكريس أنماط العمل "المقبولة اجتماعياً" وهي الأنماط التي تعتبر استمراراً طبيعياً لدور المرأة في رعاية الأسرة والأطفال والمعاقين.

## 9.6 التوصيات

- توسيع الأعمال التي تملكها وتشغلها النساء ليس فقط من خلال زيادة فرص الحصول على التمويل والتدريب، بل أيضا من ناحية تغيير النظرة النمطية لمشاريع النساء وملكيتهاداراتها، والمهارات اللازمة ليس فقط للبدء بمشروع بل أيضا للاستمرار به وتطويره.
- إجراء المزيد من الأبحاث حول نوعية العمل المتاح للمرأة، وطرق وآليات تغيير النظرية المجتمعية الرسمية والشعبية لما هو مقبول من عمل النساء.
- تشجيع الخطط والسياسات واللوائح التنظيمية التي تتبنى كوتا خاصة بمشاركة المرأة في المجالات الاقتصادية كما في المجال السياسي، واتباع سياسة تفضيل النساء في حال تشابه المؤهلات وتحديدًا في القطاع العام والشركات الحكومية كرائد لعملية تغيير مجتمعي أوسع.
- تعديل القوانين التي يمكنها أن تساهم إيجابيا بزيادة مساهمة النساء في الاقتصاد، وإعداد لوائح تنفيذية حساسة للنوع الاجتماعي لقانون العمل الفلسطيني.
- صياغة وإعداد استراتيجيات لملاءمة مخرجات التعليم العالي مع مخرجات سوق العمل من منظور النوع الاجتماعي.
- توفير التسهيلات والخدمات المساندة للمرأة العاملة، فبدون هذه التسهيلات ستبقى المعوقات الاجتماعية التي تحد من عمل النساء.
- عمل دراسة جديّة حول كفاءة وأهمية والفائدة الاقتصادية والاجتماعية لاحتساب العمل المنزلي في الاقتصاد الوطني وتقنيته.
- توفير خدمات طوعية وبأسعار ملائمة للعاملات في القطاع غير الرسمي مثل الربط بالتأمين الصحي الشامل، أو الضمان الاجتماعي وغيرها من الخدمات المستقبلية التي يمكن أن توفرها الدولة مستقبلا.
- اعداد دراسة جدوى شاملة حول أهمية تسجيل النساء العاملات في القطاع غير الرسمي وآليات هذا الأمر.
- توفير امتيازات ضريبية للأفراد والمؤسسات والتعاونيات التي تدعم وتشجع منتجات النساء.
- تقديم تسهيلات جمركية للمؤسسات التي تصدر المنتج الريفي للمرأة إلى خارج فلسطين و/أو تسوقه محليا.
- تنظيم أيام توظيف وتحديدًا للنساء والشباب بما في ذلك في القرى والأماكن النائية.



## 10.6 المراجع

- أصالة، الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال، التمكين الاقتصادي للمرأة في الضفة الغربية، فلسطين، 2010.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقرير السنوي 2010.
- الجريري، اعتدال وفداء البرغوثي، المرأة والعمل، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010.
- عوض الله، حيدر، أثر التمويل الأجنبي في تمكين المرأة الفلسطينية، مركز فؤاد نصار لدراسات التنمية، 2011.
- كعكبان، نضال المرأة الفلسطينية والاقتصاد، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2013، [www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3192](http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3192)
- شبانة، لؤي وجواد الناجي، دراسة كمية ونوعية حول مشاركة المرأة في سوق العمل، مركز المرأة للدراسات والتوثيق، 2008.
- مكتب العمل الدولي، وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، مؤتمر العمل الدولي 102، 2013.
- منتدى شارك الشبابي، تقرير واقع الشباب الفلسطيني 2013: المستقبل يقرع الباب.
- محمد، جبريل، المرأة الفلسطينية ضحية الاقتلاع والتشريد، الحوار المتمدن، 3657، 2012.
- مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، المرأة الفلسطينية والأمن الاقتصادي، ورقة تقدير موقف، رام الله وجنيف 2012.
- منظمة العمل الدولية، التقرير السنوي حول تعزيز فرص العمل وحماية الأشخاص، لن ينمو الاقتصاد الفلسطيني إذا استمرت القيود المفروضة عليه، 2013.
- وزارة شؤون المرأة، الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين 2011-2013
- FAO, Promoting employment and entrepreneurship for vulnerable youths in the West Bank and Gaza Strip, Case studies series 1, 2010.

## الفصل السابع

### العنف ضد النساء

#### 1.7 مقدمة

تتعرض المرأة الفلسطينية مثلها مثل العديد من النساء في المنطقة العربية والعالم للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، حيث يشير تقرير صدر حديثاً عن منظمة الصحة العالمية إلى أن واحدة من كل ثلاث نساء حول العالم عرضة للعنف الجسدي أو الجنسي مرة واحدة على الأقل في حياتها، مما دعا المنظمة لاعتبار العنف ضد المرأة بمثابة وباء عالمي يجب التصدي له. يشير التقرير إلى أن معدل انتشار العنف ضد المرأة الممارس من قبل شريك الحياة في شرق المتوسط (بما في ذلك فلسطين) بلغ 37% مقابل 37.7% في جنوب شرق آسيا، و36.6% في أفريقيا<sup>55</sup>.

على الرغم من الانتشار الواسع للممارسة العنف ضد المرأة، إلا أن هذا العنف يأخذ أشكالاً أكثر حدة في المجتمع الفلسطيني بسبب التأثير المباشر للاحتلال الإسرائيلي على الحياة اليومية للفلسطيني، وما يصاحبه من فقر وحصار واذلال، للرجال والنساء على حد سواء، مما يؤدي إلى استيطان العنف ومضاعفة آثاره، هذا بالإضافة للعنف المباشر واليومي الذي يمارسه الاحتلال يومياً في جميع أنحاء فلسطين. كما تظهر الإحصائيات أن كل من الرجال والنساء عرضة للعنف في فلسطين، وينسب متقاربة للأطفال وكبار السن، إلا أن النساء المتزوجات في سن الانجاب ما زلن الأكثر تعرضاً للعنف الأسري مما يتطلب تدخلات ممنهجة ومنظمة من قبل جميع الجهات المعنية بالقضاء على هذه الظاهرة وما تسببه من خسائر مادية ومعنوية للمجتمع الفلسطيني.

شهدت السنوات القليلة بعض التطورات الهامة لجهة الاعتراف بوجود العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي وعدم انكاره، ولجهة الاهتمام بقضايا العنف على الصعيد الرسمي، حيث قامت السلطة الفلسطينية بالعديد من الخطوات لتجريم العنف، والالتزام بمناهضة جميع أشكاله، وإصدار القرارات والخطط التي تساهم في هذا المجال، إلا أن هذا الالتزام الرسمي لا يبدو أنه يترجم فعلياً على أرض الواقع، فمازالت حالات قتل النساء على خلفية ما يسمى "بشرف العائلة" منتشرة، ومازال العنف ضد النساء في جميع الأعمار وبجميع الأشكال منتشراً على نطاق واسع، مما يعني أن هناك حاجة للمزيد من العمل وفي 8 آذار 2009، يوم المرأة العالمي، وقع الرئيس الفلسطيني محمود عباس على اتفاقية إلغاء كافة أشكال العنف ضد المرأة (سيداو).

اعتمدت الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء 2011-2019 مفهوماً للعنف يقوم على أنه: "العنف الموجه ضد المرأة بجميع أشكاله، الجسدي، والنفسي، والجنسي، واللفظي، والحرمان الاجتماعي والاقتصادي، والتهديد بهذه الأعمال، والإكراه، وسائر أشكال الحرمان من الحرية، وذلك بسبب كونها أنثى، سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر. ويؤدي إلى إلحاق ضرر أو ألم جسدي أو نفسي أو جنسي أو عقلي أو اجتماعي أو اقتصادي بها، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة"<sup>56</sup>.

<sup>55</sup> [http://www.who.int/mediacentre/news/releases/2013/violence\\_against\\_women\\_20130620/en/](http://www.who.int/mediacentre/news/releases/2013/violence_against_women_20130620/en/)

<sup>56</sup> الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء 2011-2019.

## قرارات وقوانين فلسطينية لحماية النساء من العنف

- قرار مجلس الوزراء رقم 366 لسنة 2005 بتعزيز حماية المرأة المعنفة.
- قرار مجلس الوزراء عام 2008 بتشكيل اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة عام 2008.
- المرسوم الرئاسي رقم 19 لسنة 2009 بشأن التصديق على اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة-سيدوا
- 25 يناير 2011 اقرار الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء للأعوام 2011-2019
- 16 مايو 2011 الغاء العذر المحل عن طريق إلغاء المادة 340 في قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 الساري في المحافظات الشمالية، وقانون العقوبات رقم 74 لسنة 1936 الساري المفعول في قطاع غزة.

## 2.7 عنف الاحتلال

حوالي نصف الأسر الفلسطينية تعرضت لعنف بشكل مباشر من قبل قوات الاحتلال/المستوطنين خلال الفترة التي سبقت تموز 2010، وكانت الأعلى في قطاع غزة؛ 49.1%، مقابل 47.8% في الضفة الغربية. وفي الضفة الغربية كانت النسبة الأعلى في محافظة قلقيلية وبلغت 60%.

شهدت السنوات القليلة الماضية تصعيداً في عنف الاحتلال المباشر وتحديدًا في قطاع غزة، ففي الفترة ما بين 14 كانون أول 2012 وحتى 21 كانون أول 2012 استشهد ما يقارب 155 فلسطيني غالبيتهم الضحايا قتلوا بطريقة مباشرة جراء الغارات الإسرائيلية منهم أكثر من 27 قاصر ورضيع ما بين الشهر و17 سنة، 8 شيوخ تجاوزوا الـ 60 سنة، و14 امرأة إضافة الى مئات الجرحى، علماً أن الحرب على غزة عام 2008 أدت إلى استشهاد 1200 شخص<sup>57</sup>.

سجل منذ العام 1967 ولغاية 2013 أكثر من (750) ألف حالة اعتقال من كافة المناطق الفلسطينية، بينهم قرابة (12 ألف) امرأة و(عشرات الآلاف) من الأطفال<sup>58</sup>. حالياً يبلغ عدد المعتقلين في السجون ومراكز التوقيف الإسرائيلية حوالي 4,900 أسيراً، منهم 14 أسيرة، و235 طفلاً<sup>59</sup>.

حوالي 3% من الأطفال الذكور 12-17 سنة تعرضوا لعنف جسدي من قبل الاحتلال والمستوطنين خلال فترة 12 شهراً التي سبقت تموز/2011، منهم حوالي 5% في الضفة الغربية مقابل 0.3% في قطاع غزة. وبلغت هذه النسبة 0.4% بين الطفلات الإناث 12-17 سنة، في الضفة الغربية ولم تتعرض الطفلات الإناث في قطاع غزة إلى عنف جسدي من قبل الاحتلال نظراً لعدم الاحتكاك المباشر مع قوات الاحتلال هناك<sup>60</sup>.

حوالي 6% من الأطفال الذكور 12-17 سنة تعرضوا لعنف نفسي من قبل الاحتلال والمستوطنين خلال فترة 12 شهراً التي سبقت تموز/2011، منهم 8.7% في الضفة الغربية مقابل 0.8% في قطاع غزة. وبلغت هذه النسبة 1.2% بين الإناث 12-17 سنة، في الضفة الغربية مقابل 0.4% في قطاع غزة<sup>61</sup>.

<sup>57</sup> المصدر هو مركز المعلومات الوطني الفلسطيني <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3189>

<sup>58</sup> منتدى شارك الشبابي، 2013.

<sup>59</sup> <http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=763&mid=3915&wversion=Staging>

<sup>60</sup> [http://www.pcbs.gov.ps/Portals/\\_pcbs/PressRelease/violenceSurv\\_2011A.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/violenceSurv_2011A.pdf)

<sup>61</sup> [http://www.pcbs.gov.ps/Portals/\\_pcbs/PressRelease/violenceSurv\\_2011A.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/violenceSurv_2011A.pdf)

### 3.7 العنف الذي تتعرض له النساء من قبل الزوج<sup>62</sup>

أن النساء اللواتي سبق لهن الزواج من قطاع غزة كُن أكثر عرضة للعنف والإساءة من نظيرتهن من الضفة الغربية، وأن النساء اللواتي سبق لهن الزواج من المناطق الحضرية ومخيمات اللاجئين كن أكثر عرضة للعنف والإساءة من نظيرتهن من المناطق الريفية. وأظهرت النتائج أيضاً أن النساء نوات الفئة العمرية من 18-44 سنة كن أكثر عرضة من نظيرتهن اللواتي تتراوح أعمارهن بين 45 فما فوق للتعرض لأي نوع من الإساءة والعنف على يد أزواجهن خلال السنة الأخيرة من زواجهن وخلال كامل فترة الزواج.

مازالت النساء اللواتي سبق لهن الزواج الأكثر تعرضاً للعنف الاسري بأنواعه المختلفة في فلسطين وتبلغ هذه النسبة 51% في قطاع غزة (أي امرأة من كل اثنتين تتعرض لأحد أشكال العنف الأسري في قطاع غزة) مقابل 29.9% في الضفة الغربية أي (امرأة من كل ثلاث نساء)، كما تتعرض 34.8% من النساء في قطاع غزة للعنف الجسدي مقابل 17.4% في الضفة الغربية وهذه نسب مرتفعة بالمقارنة مع تلك المسجلة عالمياً. تعاني النساء اللواتي سبق لهن الزواج أيضاً من أشكال العنف الجنسي وهي الحالات التي يندر الحديث عنها لغير المتزوجات، مما يعني أن النساء في السن الانجابي، والسن الذي يقمن فيه بتربية الأطفال والمساهمة الاقتصادية في الأسرة يكن الأكثر عرضة للعنف بأشكاله المختلفة.

**جدول 38: نسبة النساء اللواتي سبق لهن الزواج وتعرضن لأنواع محددة من العنف من قبل الزوج خلال 12 شهراً الماضية حسب المنطقة**

المنطقة	نوع العنف				
	العنف النفسي	العنف الجسدي	العنف الجنسي	العنف الاجتماعي	العنف الاقتصادي
الضفة الغربية	48.8	17.4	10.2	44.8	41.6
قطاع غزة	76.4	34.8	14.9	78.9	88.3
فلسطين	58.6	23.5	11.8	54.8	55.1

<sup>62</sup> قام الجهاز المركزي بإعداد مسح العنف الاسري في المجتمع الفلسطيني للمرة الثانية في العام 2011 مما يشكل قاعدة هامة للمقارنة بين بعض المؤشرات الاحصائية عبر السنوات المختلفة وتحديدًا مع مسح العنف لعام 2006، وعلى الرغم من ذلك لا بد من التعامل بحذر مع البيانات لعدة أسباب منها طبيعة قضية العنف الأسري والتي يغلب عليها السرية، وعدم رغبة الأشخاص في توفير الحقائق الكاملة حول ما يتعرضون له، وكذلك اختلاف الظروف المجتمعية من عنف احتلال واقفار وحصار حيث تعرض الشعب الفلسطيني في قطاع غزة لحربين شرستين في الأعوام 2008 و 2011، هذا بالإضافة للحصار الاقتصادي والافتقار الممنهج.

## 4.7 نسب أعلى من العنف خلال فترة زمنية أطول

عند فحص تعرض الأشخاص في فلسطين للعنف خلال فترات زمنية تسبق المسح يلاحظ ارتفاع هذه النسب لتبلغ 83.8% للنساء و92.7% للرجال وهي نسب مرتفعة جدا تؤكد على أن غالبية أفراد المجتمع الفلسطيني تعرضوا لشكل من أشكال العنف على الأقل خلال حياتهم، وأن الذكور تعرضوا للعنف أكثر من الإناث في الضفة الغربية وأقل قليلا في قطاع غزة.

جدول 39: نسبة الأشخاص 18-64 سنة الذين لم يسبق لهم الزواج وتعرضوا للعنف من قبل أحد أفراد الأسرة خلال فترات زمنية محددة حسب المنطقة ونوع التجمع والجنس خلال الفترة التي سبقت تموز/2010

المنطقة والتجمع	اناث	ذكور
	تعرضن للعنف	تعرضوا للعنف
شمال الضفة الغربية	87.7	86.6
وسط الضفة الغربية	81.8	87.1
جنوب الضفة الغربية	83.7	92.7
<b>الضفة الغربية</b>	<b>84.8</b>	<b>88.4</b>
<b>قطاع غزة</b>	<b>73.1</b>	<b>71.8</b>
<b>فلسطين</b>	<b>80.3</b>	<b>83.0</b>
حضر	78.5	83.0
ريف	89.5	86.6
مخيم	78.3	73.0
<b>المجموع</b>	<b>80.3</b>	<b>83.0</b>

## 5.7 استراتيجيات النساء للتصدي للعنف

الاستراتيجية الأكثر استخداما من قبل النساء الفلسطينيات هي استراتيجية السكوت عن العنف وعدم ابلاغ أي أحد بما حدث حيث تمارس 65.3% من النساء هذه الاستراتيجية التي ربما تعكس عدم ثقة في البدائل الأخرى المطروحة، أو عدم وجود وعي كاف بآليات الخروج والتصدي للعنف الممارس ضدهن. بعض النساء يمارسن استراتيجية مقاطعة الزوج وعدم الحديث معه لعدة أيام 57.6% من الحالات كلتا الاستراتيجيتين تعكس فعلا سلبيا في التصدي للعنف ورغبة في استمرار الحياة الزوجية والعائلية. استراتيجية التحدث مع الزوج ومطالبته بعدم تكرار فعلته مارستها 51.3% من النساء. يلاحظ أن الاستراتيجيات الثلاث الأكثر استخداما تدل على رغبة النساء في الحفاظ على سرية الموضوع وخصوصيته. في 30.2% فقط من الحالات تطلب النساء مساعدة أحد الأقارب أو الأخوة وتغادر بيت الزوجية. أما جميع المؤسسات الأخرى فتلجأ لها حالات محدودة جدا من النساء حيث لا تتجاوز نسبة استخدام الاستشارة الهاتفية 0.4% من الحالات، والشرطة 0.8% من الحالات، علما بأن المؤسسات تعاملت مع الحالات بكفاءة واستجابت لاحتياجات النساء بنسبة لا تقل عن 89% إلا أن خصوصية وسرية حالات العنف تحد من استخدام النساء الفلسطينيات لهذه الاستراتيجيات.

**جدول 40: نسبة النساء اللواتي سبق لهن الزواج وتعرضن لأحد أنواع العنف خلال الفترة التي سبقت تموز/2011 والأساليب التي اتبعنها لطلب المساعدة**

تلقت المساعدة	طلبت المساعدة	الأساليب التي اتبعنها المرأة المعنفة
83.4	30.2	تركت البيت وذهبت لبيت والدها أو الأخوة أو الأقارب
81.4	28.8	لم تترك البيت إلا أنها تكلمت مع والديها أو الأقارب عن الأمر
76.5	10.9	تكلمت مع إحدى زميلاتك في العمل/ أو جيرانك بهدف الاستشارة والتوجيه أو حتى الحماية
-	57.6	تجاهلت زوجها ورفضت الحديث معه لعدة أيام
-	65.3	سكت عن الاعتداء ولم تبلغ أحداً بالأمر
73.1	1.6	ذهبت إلى أحد وجهاء العشائر في البلد الذي تقيمي فيه
79.0	0.8	ذهبت إلى محامي لرفع قضية ضد زوجها
66.8	0.7	ذهبت إلى مؤسسة أو مركز نسوي لطلب الاستشارة.
77.4	0.8	ذهبت لمكتب الشرطة لتقديم شكوى ضد زوجها
88.9	0.4	اتصلت مع إحدى المؤسسات لتلقي الاستشارة عبر الهاتف
83.9	1.9	تحدثت مع رجل دين ظنت أن له تأثير على المجتمع وعلى زوجها
79.8	0.7	تحدثت مع رجل ذو مركز اجتماعي/سياسي ظننت أن له تأثير على المجتمع وعلى زوجها
82.0	51.3	تحدثت مع زوجها وطلبت منه الكف عن الاعتداء عليها
92.0	3.2	ذهبت إلى مركز طبي أو صحي للعلاج

### 6.7 العنف بين الشباب والشابات

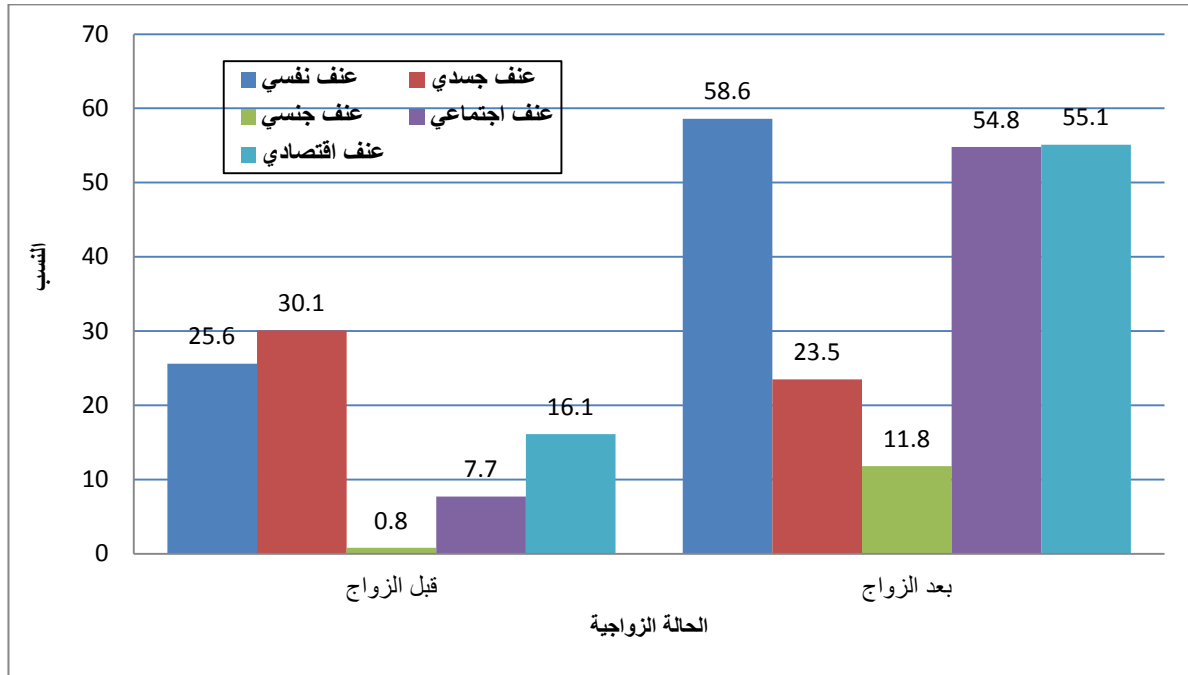
أظهرت نتائج مسح عام 2011 أن نسبة من لم يسبق لهم الزواج وتعرضوا للعنف من كلا الجنسين وصلت إلى 16.2% في فلسطين، وتزيد نسبة التعرض للعنف لكلا الجنسين في قطاع غزة 23.6% مقابل 11.9% في الضفة الغربية. تؤكد هذه النسب العلاقة المباشرة إلى الأوضاع المعيشية التي يسببها الاحتلال والحصار والافتقار، كما تبدو العلاقة أوضح عندما نجد أن النساء غير المتزوجات في قطاع غزة، وأن كن يعانين أكثر من نظيراتهن في الضفة الغربية إلا أنهن يعانين بنسبة أقل من الذكور في قطاع غزة 21.8% من النساء مقابل 26.3% من الرجال، وهذه نسبة تتطلب التوقف والتحليل لماهية العنف المبني على النوع الاجتماعي في زمن الحروب والحصار والافتقار، فالرجال هم عرضة للعنف الأسري بدرجة لا تقل عن النساء.

**جدول 41: نسبة الأفراد 18-64 سنة الذين لم يسبق لهم الزواج وتعرضوا للعنف من قبل أحد أفراد الأسرة خلال 12 شهرا الماضية حسب المنطقة والجنس**

المنطقة	كلا الجنسين	اناث	ذكور
الضفة الغربية	11.9	12.4	11.4
قطاع غزة	23.6	21.8	26.3
فلسطين	16.2	16.1	16.3

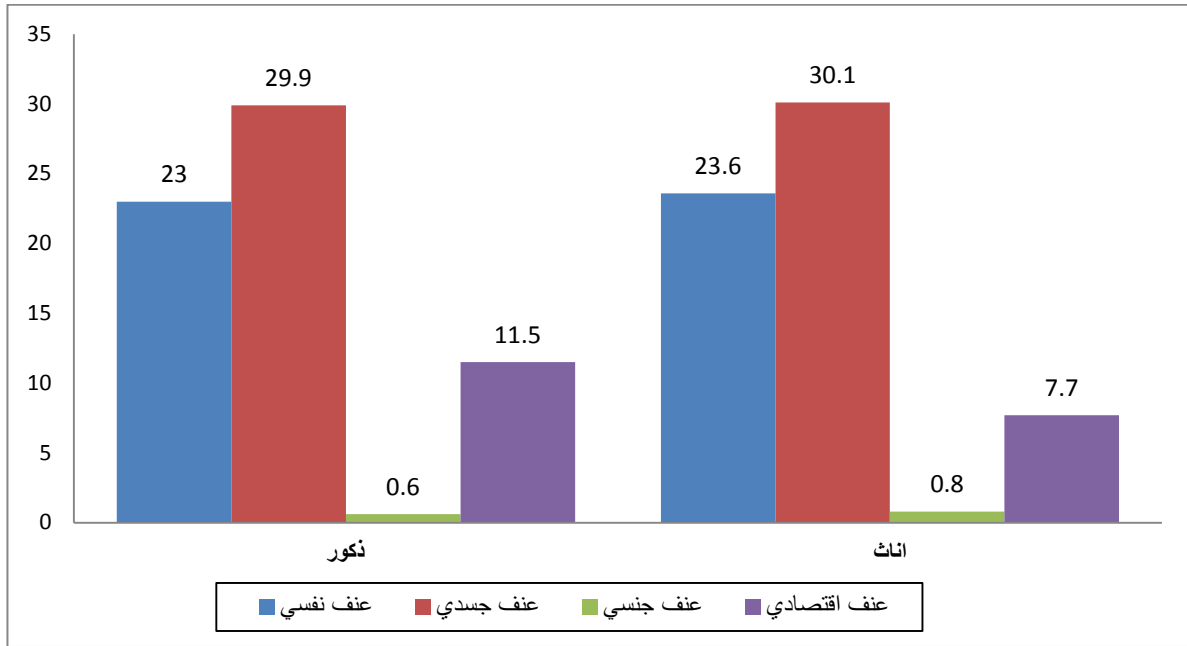
نسبة أخرى تستوجب التوقف هي ازدياد معدلات العنف الأسري ضد النساء غير المتزوجات في وسط الضفة الغربية 15% مقابل شمال الضفة الغربية 10.2% وجنوبها 12.9%، علماً بأن معدلات الفقر تزيد في شمال الضفة وجنوبها. قد تعكس النسب الأعلى وعياً أكبر بقضايا العنف يمكن ربطه بتواجد عدد أكبر من المؤسسات النسوية والحقوقية العاملة في مجال رفع الوعي بقضايا العنف والتصدي له، وليس بالضرورة انخفاض الحالات عدد الحالات. مما يؤكد هذه الملاحظة أن نسب العنف ضد النساء غير المتزوجات بلغت 18.3% في المناطق الحضرية في فلسطين، و14.2% في المخيمات ولم تزد عن 7.1% في الريف الفلسطيني الذي يبعد عادة عن مثل هذه البرامج التوعوية.

شكل 27: نسبة النساء اللواتي تعرضن للعنف حسب الحالة الزوجية خلال 12 شهراً الماضية



تنتشر جميع أنواع العنف ولكن بنسب متفاوتة في المجتمع الفلسطيني ويعتبر العنف الجسدي الأكثر ممارسة ضد الأفراد الذين لم يسبق لهم الزواج ويصل إلى 22.2% في الضفة الغربية و43.8% في قطاع غزة، وتتقارب النسب بين الجنسين فيما يتعلق بالعنف الجسدي والجنسي، ولكن يزيد العنف الاقتصادي ضد الذكور والعنف النفسي ضد الإناث مما يعكس التوقعات المجتمعية من الذكور للقيام بدور رب الأسرة المسؤول عن توفير لقمة العيش.

شكل 28: نسبة الأفراد الذين لم يسبق لهم الزواج وتعرضوا للعنف من قبل أحد أفراد الأسرة حسب الجنس خلال فترات زمنية محددة



قتل النساء مازال منتشرًا بالرغم من الغاء السلطة الفلسطينية للمادة 340 من قانون العقوبات، ومما يتطلب العمل ضمن استراتيجيات متنوعة للقضاء على هذه الظاهرة.

تشير مصادر المؤسسات النسوية إلى أنه في الفترة بين 2007-2010 قتل 29 امرأة على الأقل فيما أجبرت 9 نساء على الأقل على الانتحار بسبب الاشتباه بارتكابهن جرائم مخلة بما يسمى "شرف العائلة"، كما رصدت مؤسسات نسوية قتل 13 امرأة خلال العام 2012 منهن 7 نساء في قطاع غزة و6 نساء في الضفة الغربية، ومنذ بداية عام 2013 وحتى شهر أيلول فقد تم توثيق 25 حالة قتل لإمرأة، مما يعني أن قتل النساء مازال منتشرًا بالرغم من الغاء السلطة الفلسطينية للمادة 340 من قانون العقوبات، ومما يتطلب العمل ضمن استراتيجيات متنوعة للقضاء على هذه الظاهرة.

### 7.7 العنف ضد كبار السن

ما زال المجتمع الفلسطيني يقدر كبار السن (65 سنة فما فوق) ويحترمهم، حيث تقل نسب التعرض للعنف الأسري في أوساط كبار السن، وتزيد نسب هذا العنف في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة حيث مازالت الأسر الممتدة منتشرة بشكل واسع، ويميل كبار السن للعيش في أسر كبيرة تحتضنهم، وتهتم باحتياجاتهم.

وتمثل أكبر أشكال العنف ضد المسنين في الإهمال الصحي حيث وصل إلى 17.1% في فلسطين منها 20.9% في الضفة الغربية و 8.6% في قطاع غزة، يليها الإساءة النفسية وتصل إلى 11.4% منها 13.4% في الضفة الغربية مقابل 7.3% في قطاع غزة، وتقل الإساءة الجسدية والاجتماعية في جميع الحالات. وعلى الرغم من هذه النسب المنخفضة ما تزال النساء الفلسطينيات أكثر عرضة للعنف في هذا العمر المتقدم من الرجال، حيث تبلغ نسبة النساء اللواتي تعرضن للإهمال الصحي 18.3% مقابل 15.5% للرجال، ويعتبر هذا امتداداً لأشكال أخرى من العنف في خلال دورة الحياة.



**جدول 42: نسبة الافراد 65 سنة فأكثر الذين تعرضوا لأحد أنواع العنف من قبل أحد أفراد الأسرة خلال 12 شهراً الماضية حسب المنطقة، والجنس ونوع العنف**

المنطقة	كبار السن 65 سنة فأكثر				
	إساءة نفسية	إساءة جسدية	إهمال صحي	إساءة اقتصادية	إساءة اجتماعية
كلا الجنسين	13.4	3.1	20.9	3.8	1.6
الضفة الغربية	7.3	2.2	8.6	2.8	1.9
قطاع غزة	11.4	2.8	17.1	3.8	1.7
فلسطين	14.9	2.7	22.0	3.4	1.7
إناث	9.7	2.6	10.1	4.3	2.8
الضفة الغربية	13.2	2.7	18.3	3.7	2.1
قطاع غزة	11.6	3.6	19.4	4.4	1.4
فلسطين	4.1	1.5	6.5	0.8	0.7
فلسطين	9.3	2.9	15.5	3.3	1.2

**8.7 كفاءة تعامل المسنين مع العنف**

الاستراتيجية الأساسية التي يتبعها المسنون في فلسطين عند تعرضهم لأحد أشكال العنف تتمثل في ترك البيت والتوجه لأحد الأقارب أو الأبناء أو الأصدقاء. يلاحظ أن نسبة 12.3% أفادوا بأنهم توجهوا لبيت ابنة متزوجة مقابل 4.2% توجهوا لبيت ابن متزوج، كما يلاحظ أن المسنين حصلوا على أكبر مساعدة من المؤسسات الطبية والصحية (100% من الحالات) علماً بأن 5.5% فقط احتاجوا لهذه المساعدة، يلي ذلك المساعدة من البنات المتزوجة والتي وصلت إلى 88% من الحالات. يلاحظ أيضاً أن أقل نسبة توجه لطلب المساعدة كانت لرجال العشائر ورجال الدين، يليها الشرطة.

هذه النسب تعكس التوجهات الحالية للمجتمع الفلسطيني الذي طالما كان عائلياً ويعتمد على العلاقات العشائرية والأسر الممتدة، التي يعيش فيها المسنون مع أبناءهم الذكور المتزوجون في نفس البيت، مما يفسر جزئياً توجه المسن لبيت الابنة المتزوجة خارج الأسرة الممتدة. إلا أن التحول التدريجي للأسر النووية والابتعاد عن الارتباطات العائلية والعشائرية الوثيقة تضعف دور رجال العشائر والشخصيات المجتمعية في حل القضايا العائلية الصغيرة، وإن كان مازال لهم اهتمام في حل قضايا معقدة مثل الاعتداءات الجنسية وحالات القتل.

**جدول 43: نسبة كبار السن 65 سنة فأكثر الذين تعرضوا خلال 12 شهراً الماضية لأحد أفعال العنف حسب الأساليب المتبعة وتلقي المساعدة**

فلسطين		الأساليب المتبعة
تلقى مساعدة	توجه لطلب المساعدة	
75.8	11.6	ترك البيت وذهبت لبيت أحد الأقارب
77.4	6.8	ترك البيت وذهبت لبيت أحد الأصدقاء العزيزين عليك
85.3	12.3	ترك البيت وذهبت لبيت أحد البنات المتزوجات
80.3	4.2	ترك البيت وذهبت لبيت أحد الأبناء
40.6	1.7	ذهبت إلى أحد وجهاء العشائر في البلد
77.0	4.4	ذهبت لمكتب الشرطة لتقديم شكوى
39.2	6.0	تحدثت مع رجل دين
46.5	3.2	تحدثت مع رجل ذو مركز اجتماعي/سياسي
100.0	5.5	توجهت إلى مركز طبي أو صحي للعلاج

### 9.7 برامج الحماية من العنف

أقر مجلس الوزراء الفلسطيني استراتيجية طويلة الأمد (2011-2019) لمناهضة العنف ضد النساء، وتميزت هذه الخطة بالمشاركة الواسعة لجميع الجهات المعنية، وتحديد استراتيجيات محددة وأولويات عمل، ولكن الخطة الاستراتيجية تتطلب خطط عمل قطاعية وسنوية بالإضافة لموازنات محددة تمكن الجهات المسؤولة من تنفيذ الخطة على أرض الواقع.

كذلك لم تشهد السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في الخدمات المقدمة للنساء ضحايا العنف، وإن كانت درجة الوعي بأهمية التصدي لهذه الظاهرة قد ازداد بدرجة كبيرة. وعلى الرغم من ذلك يمكن رصد بعض التطورات الهامة فعلى سبيل المثال تم إستحداث دائرة حماية الأسرة في جهاز الشرطة الفلسطيني في عام 2008 بعد الزيادة الملموسة في عدد قضايا الإعتداءات داخل الأسرة بكافة أنواعها، حيث تقوم الدائرة ومن خلال كادر مؤهل يتمتع بمهنية عالية كون غالبية الكادر من حملة الشهادات العليا بإحدى العلوم الانسانية، بإستقبال المعنفات من النساء والأطفال متى كان المعتدي من داخل الأسرة، وقضايا الإعتداءات الجنسية بغض النظر عن الفاعل إن كان من داخل أو خارج الأسرة<sup>63</sup>.

مازالت المؤسسات التي تعمل في مجال مناهضة العنف مركزة في مدينتي رام الله وغزة، ويوجد عدد محدود جداً من المؤسسات التي توفر هذه الخدمات في المدن الأخرى أو في المناطق الريفية والنائية. يوجد ثلاث بيوت لايواء الضحايا في الضفة الغربية، ظل أحدهم مغلقاً لفترة طويلة بسبب عدم امكانية توفير الحماية اللازمة له، وتعرض المركزين الآخرين للعديد من التحديات المتعلقة بالإشراف والتمويل وتوفير الكادر المؤهل للعمل والصفة القانونية الناظمة لهذا العمل. أما في قطاع غزة فيتوفر مركز ايواء وحيد لا يتلقى التأييد من نشطاء حقوق الانسان بسبب طبيعة الأجواء التي يعمل بها.

<sup>63</sup> [http://www.palpolice.ps/ar/?page\\_id=1224](http://www.palpolice.ps/ar/?page_id=1224)

يوجد اتئلافان لمناهضة العنف ضد المرأة أحدهما في الضفة الغربية الأخر في قطاع غزة ويعملان بصورة حثيثة لصياغة قوانين واقتراح تشريعات وأنظمة مثل نظام تحويل متكامل لضحايا العنف، إلا أن تعطل المجلس التشريعي يجعل مثل هذه القوانين والاجراءات معطلة وغير خاضعة للنقاش المجتمعي أو الاقرار، إلا ان الظاهرة الملفتة للنظر والتي ينبغي تثمينها هو التعاون الوثيق بين المؤسسات الحكومية مثل وزارة شؤون المرأة ووزارة الشؤون الاجتماعية ودائرة جناية الأسرة في جهاز الشرطة ومكاتب المحافظات المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني بما في ذلك المؤسسات الأهلية والأحزاب السياسية وأجهزة الاعلام. هذا التعاون الوثيق يؤدي لتقارب في الأفكار والتوجهات المجتمعية وسوف يساهم في خلق حالة حراك مجتمعي واسع مناهض للعنف.

في هذا المجال أيضا وعلى الرغم من انشاء وحدة حماية الاسرة وقيامها بدور هام في دعم الضحايا ومساندتهن، ينبغي الإشارة إلى قضيتين أساسيتين وهما: (1) ضرورة زيادة عدد النساء العاملات في قطاع الشرطة والتي لاتزال قطاعا ذكوريا بامتياز، (2) ضرورة الاستثمار بصورة أكبر في تدريب كوادر الشرطة وزيادة حساسيتهم لقضايا النوع الاجتماعي بشكل عام وقضايا العنف ضد المرأة بشكل خاص. تشير المعلومات التي جمعها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول بيانات الشرطة للعام 2011 إلى أن نسبة العاملات في قطاع الشرطة لا تتجاوز 3%، مما يشكل حاجزا أمام العديد من النساء ضحايا العنف للتوجه لطلب المساعدة، وتخوفهن من ردود فعل أفراد الشرطة من الذكور. تشير العديد من دراسات الحالة إلى أن تجارب المعنفات مع جهاز الشرطة لا تشجع على الشكوى مما يتطلب تدريبا ووعيا مختلفا بين أفراد الشرطة.

جدول 44: عدد أفراد الشرطة حسب القيادة العامة/ المحافظة والجنس، 2011

المجموع	الجنس		القيادة العامة/المحافظة
	أنثى	ذكر	
2269	56	2213	القيادة العامة
651	22	629	جنين
210	6	204	طوباس
370	6	364	قلقيلية
440	18	422	طولكرم
768	42	726	نابلس
218	9	209	سلفيت
833	16	817	رام الله والبييرة
373	19	354	أريحا والاعوار
168	3	165	القدس
486	28	458	بيت لحم
889	31	858	الخليل
<b>7,675</b>	<b>256</b>	<b>7,419</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الشرطة الفلسطينية

## 10.7 خلاصة

يشكل العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي تحدياً أساسياً للمجتمع الفلسطيني الذي يعاني من وتيرة عالية من العنف الخارجي الممارس من قبل الاحتلال، والعنف المجتمعي خارج الأسرة والعنف الأسري الموجه للذكور والإناث على حد سواء وفي مختلف الأعمار والحالات الاجتماعية. شهدت السنوات القليلة الماضية تطورات ملحوظة باتجاه الاعتراف بالمشكلة والتصدي لها من خلال تبني خطة وطنية طويلة الأمد، ومن خلال تعطيل نصوص قوانين مجحفة بحق النساء، واعداد مسودات قوانين عصرية يشارك في اعدادها مؤسسات المجتمع المدني وجميع الجهات المعنية. كما لوحظ ازدياد وتيرة التنسيق بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في المجال، وبناء تحالفات وطنية وقطاعية، واستثمار المناخ الدولي والاقليمي المناهض لعنف الاحتلال.

على الرغم من هذه الخطوات الهامة مازالت النساء تقل بادعاء الحفاظ على شرف العائلة، ومازال الأطفال من الذكور والإناث يتعرضون لمعدلات مرتفعة من العنف داخل وخارج الأسرة، ومازالت النساء المتزوجات في مرحلة الانجاب الأكثر تعرضاً للعنف بشتى أنواعه، ومازال العنف الجنسي من القضايا التي يلقي عليها الكثير من السرية والكتمان.

في نظرة استشرافية للمستقبل وباتجاه القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء لابد من تعزيز الجهود المجتمعية القائمة، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في المجال لتوفير خدمات أفضل للنساء المعنفات، ولكن أيضاً لتوفير برامج توعية ووقاية وحماية من ممارسات العنف، تبدأ من الأسرة وتمتد للمدرسة ومكان العمل، والحياة العامة.

## 11.7 توصيات

- ضرورة تعاون جميع الجهات المعنية مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لجمع بيانات دورية كافية عن العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في فلسطين، واتجاهاته وأنماطه.
- المزيد من الأبحاث المتخصصة في تحليل وتسليط الضوء على ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي (الموجه ضد الرجال والنساء)، واستخدام أرقام وإحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في توحيد الفهم المجتمعي لهذه الظاهرة، وربط مؤشرات العنف بمؤشرات الفقر ومؤشرات اقتصادية واجتماعية أخرى.
- توفير التدريب للأفراد العاملين في المؤسسات الاجتماعية ومنظمات المرأة وطواقم المستشفيات وأفراد الشرطة حول قضايا العنف ضد المرأة.
- تعزيز التنسيق بين مختلف المؤسسات التي تتولى تقديم الخدمات للنساء ضحايا العنف.
- مازال اصلاح النظام القانوني من أهم احتياجات النساء بشكل عام والنساء ضحايا العنف بشكل خاص، ولا يتوقف الأمر على اصدار قانون عقوبات عصري يحترم حقوق الانسان وحقوق المرأة بل يتعدى الأمر لمؤسسات القضاء وإنفاذ القانون.
- اشراك الرجال في برامج مناهضة العنف هو توجه يلقي التأييد عالمياً. تتوفر برامج قليلة لاشراك الرجال في مناهضة العنف ضد المرأة مما يتطلب التوسع في مثل هذه البرامج وتضمينها في الخطط والمشاريع والأنشطة المستقبلية.

## 12.7 المراجع

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج مسح العنف للعام 2011، تقرير النتائج الرئيسية [http://www.pcbs.gov.ps/Portals/\\_pcbs/PressRelease/violenceSurv\\_2011A.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/violenceSurv_2011A.pdf)
- جمعية سوا: كل النساء معا اليوم وغدا، النساء اللواتي استقدن من خدمات المؤسسات العاملة على مكافحة العنف في المجتمع الفلسطيني، دراسة لمدى رضا النساء عن الخدمات المقدمة لهن وأهم احتياجاتهن وتوصياتهن لتحسين هذه الخدمات، 2009.
- حاج يحيى، محمد، العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني عرض وتحليل لنتائج مسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011).
- UNFPA، دمج الرجال في برامج النوع الاجتماعي ومناهضة العنف ضد المرأة: دراسة تحديد احتياجات، 2011.
- منتدى شارك الشبابي، تقرير واقع الشباب الفلسطيني 2013: المستقبل يقرع الباب، تقرير من اصدار منتدى شارك الشبابي بالشراكة مع مركز التمكين الاقتصادي للشباب، 2013.
- مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، المرأة الفلسطينية والأمن: لماذا لا تشعر النساء والفتيات الفلسطينيات بالأمن، 2009.
- وزارة شؤون المرأة، الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء 2011-2019.
- الصفحة الالكترونية للشرطة الفلسطينية [http://www.palpolice.ps/ar/?page\\_id=1224](http://www.palpolice.ps/ar/?page_id=1224)
- WHO, Global and regional estimates of violence against women: prevalence and health effects of intimate partner violence and non-partner sexual violence, 2013.



## الفصل الثامن

### المرأة والحياة العامة

#### 1.8 مقدمة

للمرأة الفلسطينية تاريخ طويل من المشاركة الحياتية السياسية والعامة، بدأ من عشرينيات القرن الماضي ومازال يتقدم بزخم متواصل، وإن بدرجات متفاوتة من حيث القوة والانتشار الشعبي والتأثير في صنع القرار. إذا تم تقييم المشاركة في الحياة العامة من خلال المؤشرات التقليدية التي تنتظر لأنماط المشاركة في المؤسسات والأطر الرسمية، نجد أن المرأة الفلسطينية حققت مشاركة أفضل نسبياً على مستويات صنع القرار المختلفة من النساء العربيات. ومع ذلك، هذه الإنجازات هي أقل بكثير مما كان متوقعاً مقابل التاريخ الطويل والمشاركة الواسعة للفلسطينيات في النضال الوطني والسياسي، فالمرأة الفلسطينية تتميز بمستويات عالية من التعليم، وتاريخ طويل من النضال وحركة نسوية حيوية ونشطة ومن الجدير بالذكر أن مشاركة المرأة في الحياة العامة على المستوى الشعبي والمجتمعي هو أعلى بكثير من مستويات التمثيل الرسمي، حيث يلاحظ أنه كلما ارتفع مستوى التمثيل في صنع القرار وصياغة السياسات كلما قل عدد النساء الممثلات. ولعل التجارب الانتخابية المختلفة بما في ذلك تجربة الانتخابات المحلية الأخير تعكس هذا الأمر وتؤشر إلى عوامل أخرى غالباً ما تكون عائلية وعشائرية تتحكم في التمثيل، بما في ذلك التمثيل الحزبي والتمثيل في المجالس المنتخبة ومواقع صنع القرار المختلفة.

الآن، وبعد الثورات العربية وتحرك الملايين من النساء العربيات للمطالبة بالحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة، وكما هو الحال في البلدان العربية الأخرى، فالقوى السياسية الجديدة ليست دائماً في صالح المرأة، وتميل إلى "استخدام" قوة التصويت الانتخابية للنساء فقط في حين تزيد درجة المحافظة وقيود الحركة ويقل الاعتراف بقدرة النساء على العمل المجتمعي والتنظيم، وبناء تحالفات حول قضايا المرأة وحقوق الإنسان في البلد وداخل المنطقة العربية. لذا تدرك النساء الفلسطينيات وأكثر من أي وقت مضى، أهمية ترجمة مساهماتهن الواسعة في الحياة العامة، حيث يدركن الحاجة إلى ترجمة النشاط المجتمعي إلى تمثيل أفضل في أعلى مستويات صنع القرار، وخصوصاً في الانخراط في قرارات الأمن والسلم والمفاوضات وانتهاء الانقسام حيث يتم تغييب صوت النساء بدرجة كبيرة.

يتبنى هذا الفصل التوجه العام الذي ورد في تقرير المرأة والرجل في فلسطين للعام 2008 والذي حدد نوعان أساسيان للمشاركة في الحياة العامة وهي المشاركة الرسمية في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وفي السلطات المحلية، والمشاركة غير الرسمية في الاتحادات والنقابات والأطر الجماهيرية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية، هذا بالإضافة للمشاركة الإعلامية والثقافية التي وردت بالتفصيل في الفصل الثالث.



### كما يتبنى التحليل النظري لمحددات المشاركة السياسية والمشاركة في الحياة العامة وتشمل:

- الاحتلال الاسرائيلي ودرجة العنف غير المسبوق الذي واجهه الفلسطينيون والفلسطينيات وتحديدا في الحريين على غزة (2008، 2011) وفي الانتشار الكبير للمستوطنات في الضفة الغربية وفي التهويد المتواصل لمدينة القدس وما يعنيه هذا الأمر من تقليص حيز التدخل السلمي المدني للمواطنين رجالا ونساء وعدم قدرة العزل على مواجهة آليات الحرب.
- المحددات الثقافية والمجتمعية التي لم يتم التصدي لها بدرجة كافية بل وواجهت تراجعاً في ظل انتشار أفكار أصولية تعتبر المرأة ضعيفة ومصدر فتنة وتركز على أشكال اللباس وطريقة التصرف في الحياة العامة أكثر من مضمون هذه المشاركة، وان كانت هذه المؤشرات تزيد في قطاع غزة إلا أنها تجد تداعياتها المختلفة في الضفة الغربية.
- غياب البوصلة والتشتت والتشردم في مفاهيم المواطنة بعد اتفاقية أوسلو، مع اضافة عامل جديد ألا وهو الانقسام الفلسطيني والشرخ العميق الذي تركه على انتماءات الفلسطينيين والفلسطينيات، ورغبتهم في الانخراط في العمل السياسي والحياة العامة.

يسعى هذا الفصل لتسليط التطورات التي حدثت على أشكال المشاركة في الحياة العامة سواء منها الرسمية وغير الرسمية في السنوات الثلاث الأخيرة، وأهم التوصيات لتفعيل هذه المشاركة وزيادتها في المستقبل.

**انتخابات العام 2006 لم تكن أفضل بكثير حيث لم تزد النسبة عن 12.9% وهي نسبة متوسطة بالمقارنة مع دول العالم**

## 2.8 المشاركة الرسمية للنساء الفلسطينيات

### 1.2.8 المشاركة في السلطة التشريعية

جاءت نتيجة الانتخابات التشريعية الأولى عام 1996 مخيبة لآمال الكثيرات من ناشطات العمل الوطني والنسوي في فلسطين. لم تزد نسبة النساء اللواتي تم انتخابهن عن 5.7% ولكن انتخابات العام 2006 لم تكن أفضل بكثير حيث لم تزد النسبة عن 12.9% وهي نسبة متوسطة بالمقارنة مع دول العالم وأفضل من النسبة في مصر 2% وفي لبنان 3.1% ولكنها أقل من تونس 26.7% والعراق 25.2%. من المؤكد أن تمثيل النساء في البرلمانات في العالم مازال متدنياً بشكل عام، حتى في أوساط دول متقدمة حيث لا تتجاوز نسبة النساء في البرلمان الكندي 24.7% على سبيل المثال<sup>64</sup>.

<sup>64</sup> <http://www.ipu.org/wmn-e/classif.htm>

## جدول 45: النساء في المجلس التشريعي 1996، 2006

السنة	ذكور	اناث	المجموع
1996	83	5	88
2006	115	17	132

أظهرت نتائج انتخابات 2006 أهمية وجود قانون تمثيل نسبي يضمن وجود النساء في مواقع متقدمة، ويجبر الأحزاب والتيارات السياسية على اختيار نساء لهذه المواقع، فالفرق المناطقي لم تكن ذات معنى في عدد النساء المنتخبات بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بلغت 12.1% و 14.9% على التوالي<sup>65</sup>، علما بأن قطاع غزة يعرف بأنه أكثر تحفظا نحو مشاركة المرأة، إلا أن القانون فرض على الأحزاب بما في ذلك حركة حماس اختيار نساء مما يعني أن طبيعة المجتمع المحافظة تتراجع أمام نصوص قانونية ملزمة باستخدام كوتا.

**تعطيل المجلس التشريعي المنتخب منذ عام 2006 حد من نشاط الأعضاء رجالا ونساء ولكن يقدم صورة ايجابية حول كيفية انخراط الرجال والنساء في التعبير عن قضايا مجتمعهم**

أظهرت التجربة الفلسطينية خصوصية في عدة قضايا منها أن المجلسين التشريعيين المنتخبين أمضيا فترة أطول من الفترة القانونية وتصل إلى ضعفها تقريبا مما يعني أن ممارسة التجربة الانتخابية الدورية لم تكن متاحة للمواطن الفلسطيني، كما أن تعطيل المجلس التشريعي المنتخب منذ عام 2006 حدد من نشاط الأعضاء رجالا ونساء لكي يقدموا صورة ايجابية حول كيفية انخراط الرجال والنساء في التعبير عن قضايا مجتمعهم، ويلاحظ هنا أن الفروقات بين الرجال والنساء في الأنشطة متشابهة، أي أن كلا الطرفين تغيرا بصورة كبيرة في المجلس التشريعي الثاني عن أداء مهماتهم التمثيلية والرقابية، إلا أن هذا الأمر لا يقلل من أهمية وجود تمثيل أكثر عدالة للنساء حتى لو لم تتبنى النساء المنتخبات قضايا المرأة بشكل خاص لأهمية وجود نماذج ناجحة.

## جدول 46: نسبة النساء في برلمانات العالم (عينة مختارة لعام 2013)

الدولة	نسبة النساء
مصر	2.0
لبنان	3.1
تونس	26.7
العراق	25.2
كندا	24.7
اسرائيل	21.7

المصدر: النساء في برلمانات العالم <http://www.ipu.org/wmn-e/classif.htm>

<sup>65</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012

## 2.2.8 المشاركة في السلطة التنفيذية

تشكل النساء ما يزيد عن 40% من قوة العمل في السلطة التنفيذية وهي نسبة أعلى من مشاركتها في سوق العمل بشكل عام وتزيد في الضفة الغربية حوالي 45% عنها في قطاع غزة حوالي 30% وتعكس هذه النسب أهمية الالتزام الحكومي بتشغيل النساء واعطاءهن فرصا متساوية، ولكن السلطة التنفيذية تعكس النمط العام من تركيز النساء في الوظائف التي تقع في أدنى السلم الوظيفي فلا يوجد أي امرأة في منصب وكيل وزارة في قطاع غزة ويوجد 6 فقط في الضفة الغربية، ويوجد 5 نساء في منصب وكيل مساعد في فلسطين منهن 3 في الضفة الغربية واثنان في قطاع غزة. ويوجد 10 نساء في موقع مدير عام في الوزارات المختلفة منهن 8 في الضفة الغربية واثنان في قطاع غزة، فالسلطة التنفيذية وإن كانت تفتح المجال أمام فرص عمل أكثر للنساء، مازالت لا تشكل قناة فاعلة للوصول إلى مواقع صنع القرار والتأثير.

جدول 47: توزيع موظفي القطاع العام حسب المسمى الوظيفي والمنطقة والجنس، 2012

المسمى الوظيفي	الضفة الغربية			قطاع غزة			فلسطين		
	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور
وكيل وزير	30	6	36	7	0	7	43	6	37
وكيل مساعد	65	3	68	21	2	19	89	5	84
مدير عام الوزارة	55	8	63	31	2	29	94	10	84
مدير عام في الوزارة A4	444	66	510	198	15	183	708	81	627
مدير (A,B,C)	3,004	937	3,941	2,465	465	2,000	6,406	1,402	5,004
موظفون من درجة 10-1	28,125	25,915	54,040	25,994	8,165	17,829	80,034	34,080	45,954
أخرى	442	306	748	449	106	343	1,197	412	785
المجموع	32,165	27,241	59,406	29,165	8,755	20,410	88,571	35,996	52,575

## 3.8 نسبة المرأة كعضوة بالسلك الدبلوماسي والقتضلي

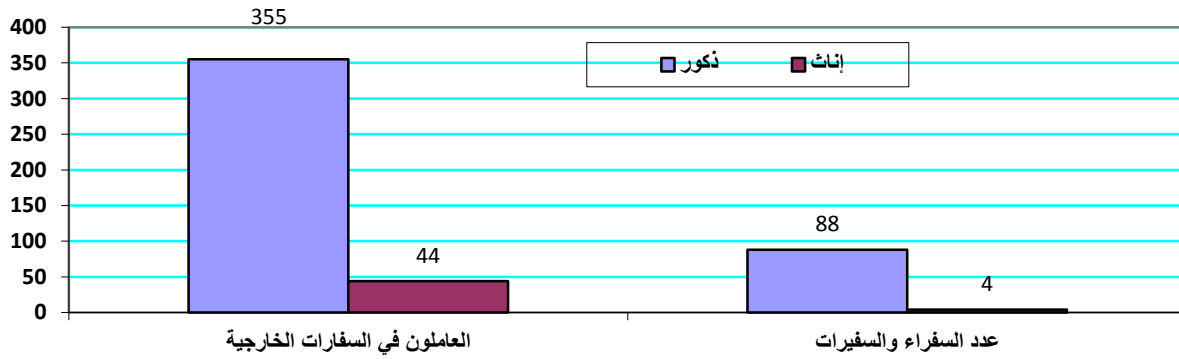
يوجد 4 سفيرات لفلسطين فقط من مجموع 92 سفيرا في العالم، وهذه نسبة ضئيلة جدا وخصوصا أن النسبة 4.3% أقل من تلك التي سجلت في العام 2008 (5.4%)

جدول 48: العاملون في وزارة الخارجية حسب المنطقة والجنس، 2012

المؤشر	الضفة الغربية			قطاع غزة			فلسطين		
	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور
عدد العاملين في وزارة الخارجية	127	62	189	177	53	230	304	115	419

يوجد 4 سفيرات لفلسطين فقط من مجموع 92 سفيرا في العالم، وهذه نسبة ضئيلة جدا وخصوصا أن النسبة 4.3% أقل من تلك التي سجلت في العام 2008 (5.4%) مما يعني أن السفيرات اللواتي يتركن مجالهن لا يتم استبدالهن بنساء أو تعيين نساء بدل السفراء المتقاعدين.

شكل 29: عدد السفراء أو العاملين في مكاتب أو ممثلات أو سفارات السلطة الوطنية الفلسطينية في الخارج عام 2012



## 4.8 المشاركة في السلطة القضائية وقطاع العدالة

## نسبة القاضيات لا تتجاوز 12% من إجمالي عدد القضاة في فلسطين

في العام 2012 لم يتجاوز عدد النساء القاضيات 21 قاضية مقابل 159 قاض، أي أن نسبة القاضيات لا تتجاوز 12% من إجمالي عدد القضاة وهي نسبة منخفضة جداً، ويزيد العدد في الضفة الغربية عنه في قطاع غزة (16 قاضية في الضفة الغربية مقابل 5 قاضيات فقط في قطاع غزة)، ويزيد عدد القاضيات في محكمة الصلح ومحكمة البداية عنه في محاكم أعلى مرتبة حيث لا يوجد إلا قاضية واحدة في المحكمة العليا في الضفة الغربية واثنان في المحكمة العليا في قطاع غزة. وعلى الرغم من أن هناك زيادة ملحوظة في عدد القاضيات مقارنة بالعام 2006 حيث بلغت نسبة القاضيات 7% في الضفة الغربية و4.2% في قطاع غزة، إلا أن تدني عدد النساء في قطاع العدالة أمر يثير القلق وخصوصاً في المجالات التي تتطلب عدالة حساسة للنوع الاجتماعي مثل قضايا الأسرة والطلاق والنفقة وحضانة الأولاد.

## جدول 49: عدد القضاة حسب نوع المحكمة، المنطقة والجنس، 2012

فلسطين		قطاع غزة		الضفة الغربية		نوع المحكمة
أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	
0	1	0	0	0	1	قاضي قضاة/ رئيس محكمة عليا
3	29	2	11	1	18	المحكمة العليا
0	16	0	6	0	10	محكمة الاستئناف
9	63	3	22	6	41	محكمة البداية
9	50	0	0	9	50	محكمة صلح
21	159	5	39	16	120	المجموع

تشير بيانات نقابة محامي فلسطين للعام 2012 إلى أن المحاميات المزاولات للمهنة لا يزيد عددهن عن 236 محامية في الضفة الغربية و56 محامية في قطاع غزة أي أن نسبة النساء اللواتي يزاولن المهنة لا تتجاوز 15% من إجمالي عدد المحامين، علماً بأن عدد طالبات الحقوق والشريعة والقانون أعلى من ذلك بكثير إلا أن مهنة المحاماة لا تعتبر من المهن المرغوبة مجتمعياً، على الرغم من الحاجة الماسة لوجود نساء محاميات في قضايا العدالة على أساس النوع الاجتماعي.

## جدول 50: عدد المحامين والمدّعين العامين حسب المنطقة والجنس، 2012

فلسطين	قطاع غزة	الضفة الغربية	المحامون والمدّعون العامون
			المحامون
1,672	422	1,250	ذكر
292	56	236	انثى
1,964	478	1,486	المجموع
			المدّعون العامون
143	58	85	ذكر
14	9	5	انثى
157	67	90	المجموع

\*البيانات تمثل أعداد المحامين المسجلين في نقابة محامي فلسطين فقط

تميزت الانتخابات المحلية التي أجريت خلال العام 2012 في الضفة الغربية بتراجع لواقع المشاركة النسوية حيث تقدمت للمرأة الأولى قوائم نسوية وبأجندات نسوية ولكنها منيت بخسارة قاسية كما تراجع حضور المرأة في القوائم الحزبية والمستقلة على حد سواء.

## 5.8 المشاركة في الحكم المحلي

فازت النساء بحوالي 21% من إجمالي عدد المقاعد في الضفة الغربية حيث فازت 1,060 امرأة من مجموع 5,040 مقعداً، منهن 71 امرأة فقط فازت بالكوتا

تكتسب المشاركة في الحكم المحلي أهمية خاصة لكون الحكم المحلي أكثر تقارباً مع المجتمعات المحلية وحاجاتها، وقد أولت المؤسسات النسوية أهمية خاصة للحكم المحلي لاعطاء فرصة أكبر للنساء للمشاركة في مجالات أقرب لنشاطاتهن الطبيعية المتعلقة بخدمة المجتمع، إلا أن تجارب الانتخابات المحلية الأخيرة لم تعكس تطورات في تمثيل النساء كما كان متوقفاً مقابل الجهود الحثيثة التي بذلتها المؤسسات النسوية للتوعية بالانتخابات.

تميزت الانتخابات المحلية التي أجريت خلال العام 2012 في الضفة الغربية بتراجع لواقع المشاركة النسوية حيث تقدمت للمرأة الأولى قوائم نسوية وبأجندات نسوية ولكنها منيت بخسارة قاسية كما تراجع حضور المرأة في القوائم الحزبية والمستقلة على حد سواء.

## جدول 51: نتائج الانتخابات للهيئات المحلية حسب المنطقة الانتخابية والجنس، 2012/2013

عدد النساء الفائزات بالكوتا (استبدال)	عدد الفائزين بالتزكية			عدد الفائزين الكلي			المنطقة الانتخابية
	المجموع	نساء	رجال	المجموع	نساء	رجال	
2	242	50	192	286	58	228	القدس
13	292	63	229	498	105	393	جنين
9	118	27	91	210	45	165	طولكرم
2	47	11	36	108	22	86	طوباس
19	305	73	232	495	110	385	نابلس
6	136	28	108	213	43	170	قلقيلية
18	40	9	31	186	38	148	سلفيت
20	407	87	320	655	139	516	رام الله البيرة
3	38	8	30	80	17	63	أريحا
5	234	50	184	356	73	283	بيت لحم
6	252	59	193	387	82	305	الخليل
103	2,111	465	1,646	3,474	732	2,742	المجموع

المصدر: لجنة الانتخابات المركزية، 2013

ملاحظة: يوجد هناك 16 هيئة محلية لم يتم فيها اجراء الانتخابات حتى تاريخه

فازت النساء بحوالي 21% من اجمالي عدد الأعضاء في الضفة الغربية، بعدد مقاعد يصل الى 732 مقعداً من مجموع 3,474 مقعداً جرى فيها الانتخابات، منهن 465 امرأة فقط فازت بالتزكية، و 103 امرأة فائزات بالكوتا مما يؤكد على أهمية الانتخابات وفق التمثيل النسبي ونظام القوائم، حيث لا تشكل نسبة تمثيل النساء أي اضافة نوعية عن الانتخابات السابقة عامي 2004-2005، ولا تزيد بدرجة ملحوظة عن نسبة الكوتا التي قررها قانون الانتخابات المحلية، مما يعني ضرورة وأهمية بذل المزيد من الجهود في هذا المجال.

يدور الجدل حول نوعية النساء اللواتي تم انتخابهن، وكيفية اختيارهن على أسس عائلية وعشائرية ولكن التجارب السابقة بينت أن ممارسة النساء للحكم المحلي يفتح آفاقاً جديدة ويغير من النظرة المجتمعية لدور النساء، وهذا أمر جيد.

## 6.8 المشاركة في أجسام تمثيلية أخرى

المشاركة غير الرسمية تكون في عدة مجالات أولها هي الأجسام غير الرسمية (بعيدا عن السلطات الثلاث والحكم المحلي) وبما في ذلك الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمؤسسات الأهلية، وهناك أشكال أخرى لا تجمع عنها احصاءات دقيقة مثل المشاركة في المسيرات والتظاهرات السلمية، والمشاركة في أنشطة الضغط والمناصرة، والمؤتمرات والتدريبات وأنشطة بناء القدرات، والأنشطة التطوعية التي تهدف لخدمة المجتمع والأفراد. من المؤكد أن النساء تتواجد بدرجة كبيرة في هذه القطاعات جميعها وينسب أعلى من نسب مشاركتها الرسمية أو الموثقة بالاحصاءات الرسمية. ومما يؤكد هذا الانجازات التي حققتها النساء في السنوات القليلة الأخيرة ومنها مصادقة الرئيس محمود عباس على اتفاقية سيداو واعتماد مجلس الوزراء في السلطة الفلسطينية القرار 1325 حول مشاركة النساء في أنشطة السلم والأمن.

وفي عام 2009 أصدر مجلس الوزراء قرارا لجعل الميزانية الوطنية الفلسطينية تراعي الفوارق بين الجنسين، وأنشأ لجنة وطنية لوضع الميزانيات الوطنية الحساسة للنوع الاجتماعي بين الجنسين برئاسة وزارة شؤون المرأة. المرأة الفلسطينية لديها حصة 20% في قانون الانتخابات المحلية والمقاعد المخصصة في القوائم الانتخابية في قانون الانتخابات العامة. كما نجحت حملة مجتمعية واسعة برفع سن الزواج إلى 18 سنة، وفرض الفحص الطبي قبل الزواج لتجنب الأمراض والوراثة ووقع الرئيس على مرسوم يلغي العذر المخفف في قانون العقوبات التي تسمح للقائل على خلفية ما يسمى شرف العائلة بالحصول على حكم مخفف، أنشئت لجان وطنية للقضاء على العنف ضد المرأة وتشغيل النساء. هذه الانجازات وغيرها لم تكن ممكن بدون انخراط النساء الفلسطينيات بفعالية في الحياة العامة.

### فيما يلي بعض أشكال المشاركة الواسعة للنساء الفلسطينيات في الحياة العامة؛

#### **1.6.8 نساء لأول مرة في مناصب حساسة**

على مدى السنوات حققت المرأة الفلسطينية الكثير من الامور التي تعتبر من خلال انجازات واضحة وفق المعايير العربية. كان في الحكومة الخامسة عشرة التي ترأسها الدكتور سلام فياض هناك خمس وزيرات من الحقائق الوزارية 24، تم ترشيح ثلاثة منهم بواسطة أحزابهم السياسية كمثلين للحزب وهذا انجاز كبير للنساء، وإن كان العدد قد تقلص لثلاث نساء في الحكومية السادسة عشرة وتوجد وزيرة واحدة فقط في حكومة حماس في قطاع غزة مما يؤكد على أهمية الإرادة السياسية في دعم النساء للوصول إلى مواقع متقدمة.

على المستوى الفردي سجلت بعض النساء الفلسطينيات انجازات هامة منها على سبيل المثال فوز الدكتورة حنان عشاوي في سبتمبر 2009 بعضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لتكون أول امرأة تشغل هذا المنصب الهام في المؤسسة التي تمثل الشعب الفلسطيني في شتى أماكن تواجده. كما انتخبت السيدة زهيرة كمال كأمين عام لحزب فدا، لتصبح أول امرأة تفوز بهذا المنصب في جميع الاحزاب السياسية بما فيها القديمة منها. ومع بداية عام 2010 تم تعيين السيدة ليلى غنام كأول سيدة تشغل منصب محافظ لمحافظة رام الله والبيرة، وفي الأيام الأولى من العام 2011 عينت السيدة علا عوض لتكون أول رئيس امرأة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تتولى رئاسة مؤسسة حكومية غير وزارية، وخلال عام 2009 تم تعيين السيدة عبير ميخائيل كأول امرأة في منصب رئيس هيئة سوق المال، هذا بالإضافة لبعض الانجازات المتنوعة لنساء أخريات في مجال الأعمال، والفن والأدب، والرياضة. ولكن على الرغم من هذه الانجازات المتنوعة والتي تظهر تميز النساء الفلسطينيات، مازالت هذه الانجازات فردية.

#### **2.6.8 نساء يشاركن في العمل نحو عضوية فلسطين في الأمم المتحدة**

تقدمت فلسطين في سبتمبر 2011 بطلب العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، الأمر الذي خضع للتصويت في يونيو 2012. فشلت هذه المحاولة الأولى أمام مجلس الأمن إلا أن الفلسطينيين واصلوا المحاولة من خلال وكالات الأمم المتحدة المختلفة حيث حصلوا على التمثيل الكامل في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في أكتوبر 2011، وعلى دولة غير كاملة العضوية في نوفمبر 2012، وعلى الرغم من أن الجهود الرسمية لهذا الجهد الدبلوماسي الضخم شارك فيه عدد محدود جدا من النساء على المستوى الدولي بما في ذلك سفيرات فلسطيني في الدول المختلفة، إلا أن الحشد على أرض الواقع والجهود المجتمعية للتوعية وحشد التأييد قامت به مؤسسات نسوية ومجتمعية بما في ذلك

الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. هذا الاعتراف من المفترض أن يعكس ايجابيا على دور النساء في الحياة العامة لما للأمم المتحدة من جهود في هذا المجال، وكذلك في تقلد نساء فلسطينيات لمناصب في الأمم المتحدة.

### 3.6.8 نساء فلسطينيات ضد الانقسام

تعاني النساء من الانقسام الفلسطيني مثلن مثل شرائح المجتمع المختلفة وربما بدرجة أكبر، وعلى الرغم من قلة عدد النساء الممثلات في اجتماعات ولجان المصالحة والذي لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، إلا أن النساء كن مبادرات في النشاطات المجتمعية التي تهدف لانهاء الانقسام من خلال مسيرات ومظاهرات وتنظيم حملات ضغط، والكتابة في الصحف وعلى صفحات الاعلام الاجتماعي. كان صوت النساء هو الصوت الأعلى بين جميع شرائح المجتمع، وتوجد في قطاع غزة حركة اجتماعية تسمى "نساء ضد الانقسام" تسعى باستمرار لزيادة الوعي بآثار الانقسام على الحياة اليومية للمجتمع الفلسطيني، وعلى النساء خاصة.

### 7.8 الصحف والمدونات الفلسطينيات

لا تتجاوز نسبة تمثيل النساء في النقابات العمالية في فلسطين 8.5% وتقل في قطاع غزة 4.2% عنها في الضفة الغربية 11.8%

تم الإشارة لأعداد الصحفيات في الفصل الخاص بالثقافة ولكن أهمية دور الصحفيات في الحياة العامة لا يمكن اغفاله لما لهن من تأثير على الرأي العام وتعزيز صور إيجابية لدور المرأة في الحياة العامة. وعلى الرغم من تدني عدد الصحفيات المزاوالات للمهنة (250 في الضفة الغربية و170 في قطاع غزة) إلا أن لهن دور هام في عكس دور المرأة النموذج، فالصحفيات الفلسطينيات العاملات في المحطات الفضائية على سبيل المثال يعتبرن نموذجا للمرأة الفلسطينية المثقفة، والقوية والشجاعة، وتحديدًا في تغطية الأخبار الميدانية والسياسية. مهنة الصحافة من المهن التي لا تصنف على أنها مناسبة للمرأة، وهناك حاجة لتقديم المزيد من النماذج الناجحة التي تفتح آفاقا جديدا للنساء في الحياة العامة.

جدول 52: أعداد الصحفيين ورؤساء التحرير حسب المنطقة والجنس، 2012

المؤشر	الضفة الغربية			قطاع غزة			فلسطين		
	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور
عدد رؤساء التحرير	7	1	6	3	0	3	10	1	9
عدد الصحفيين	1,010	250	760	590	170	420	1,600	420	1,180

كما تم الإشارة بالتفصيل لحركة المدونات الفلسطينيات في الفصل الخاص بالنساء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولكن هذه الحركة الاجتماعية النشطة هي تعبير عن مساهمة كبيرة من النساء الشابات في الحياة العامة، حيث تركز المدونات على قضايا خاصة بواقع المرأة، ومعاناة النساء تحت الاحتلال، وفي قضايا مثل العنف ضد المرأة وقتل النساء. وقد ساهمت المدونات في إثارة الوعي بالكثير من القضايا والحالات التي كان مسكوتا عنها.



## 8.8 المشاركة في النقابات العمالية

تمثيل النساء في النقابات العمالية في فلسطين ضئيل جدا ولا يعكس حتى حجم المشاركة المتدنية في سوق العمل، لا تتجاوز نسبة التمثيل في فلسطين 8.5% وتقل في قطاع غزة 4.2% عنها في الضفة الغربية 11.8%. هذه المشاركة الضئيلة تتناقص بشكل ملحوظ في المناصب القيادية في النقابات، التي يترأسها غالبا رجال. لم تتجح النقابات في استقطاب عضوات جدد أو تجديد هياكلها التنظيمية مما يشكل عامل طرد أساسي للنساء، اللواتي لا يجدن في برامج النقابات ما يدعم احتياجاتهن وقضاياهن.

جدول 53: أعضاء النقابات العمالية حسب المنطقة والجنس، 2012

المجموع	ذكور	إناث	المنطقة
184,841	163,001	21,840	الضفة الغربية
137,925	132,083	5,842	قطاع غزة
<b>322,766</b>	<b>295,084</b>	<b>27,682</b>	<b>فلسطين</b>

عند دراسة تمثيل النساء في النقابات العمالية المختلفة نجد أنها معدومة في نقابة البناء والأعمال العمرانية وهذا أمر متوقع لعدم وجود نساء عاملات في هذا القطاع، ولكن نسبة تمثيل النساء في النقابة العامة للخدمات الصحية لا تتجاوز 12% في قطاع غزة و17% في الضفة الغربية وهذه نسب تثير التساؤل بسبب الدور الهام الذي تقوم به النساء في قطاع الصحة والذي يعتبر من القطاعات ذات التمثيل العالي للنساء. مما لا شك فيه أن النقابات يمكنها أن تقوم بدور أكثر فعالية في استقطاب وتنظيم النساء والاهتمام بقضايا التشغيل والحقوق العمالية للنساء.

جدول 54: التوزيع النسبي لتمثيل الذكور والإناث في النقابات العمالية المختلفة حسب اسم النقابة، المنطقة

والجنس، 2012

الضفة الغربية		قطاع غزة		اسم النقابة
ذكور	إناث	ذكور	إناث	
87	13	90	10	النقابة العامة للطباعة
73	27	91	9	النقابة العامة للغزل والنسيج
82	18	91	9	النقابة العامة للخدمات العامة
83	17	88	12	النقابة العامة للخدمات الصحية
90	10	97	3	النقابة العامة للكهرباء والصناعات المعدنية
90	10	99	1	النقابة العامة للنقل البري والميكانيك
86	14	98	2	النقابة العامة للخدمات السياحية
85	15	97	3	النقابة العامة للبنوك والتأمين
99	1	100	0	النقابة العامة للبناء والأعمال العمرانية
86	14	94	6	النقابة العامة للكيمويات
87	13	97	3	النقابة العامة للصناعات الغذائية
85	15	75	25	النقابة العامة للبريد والاتصالات
<b>89</b>	<b>11</b>	<b>96</b>	<b>4</b>	<b>المجموع</b>

### 9.8 المشاركة في الأحزاب السياسية

تتحمل الأحزاب السياسية المسؤولية الأساسية لضعف تمثيل المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية وفي الحياة العامة ولكن هذه الأحزاب نفسها لا يوجد فيها تمثيل جيد للنساء، فعلى سبيل المثال تمثل النساء 25% فقط من المؤتمر العام لحركة فتح، أكبر حزب سياسي في فلسطين، و33% من المجلس الثوري و11% من اللجنة المركزية، وتم تعيين امرأة واحدة فقط في العام 2011 في اللجنة المركزية لحركة فتح. في المؤتمر العام 2009، تبنت الحركة قراراً باعتماد كوتا بنسبة 20% من النساء في جميع المناصب القيادية، ومع ذلك، لم يتم تنفيذ هذا القرار بشكل كامل حتى الآن. في الجبهة الشعبية الفلسطينية، تمثل النساء 10% من أعضاء المكتب المركزي و20% من اللجان المركزية للفروع المختلفة. في الجبهة الديمقراطية، تمثل النساء 19.5% من اللجنة المركزية في الضفة الغربية و16.5% في قطاع غزة. في حزب فدا، تمثل النساء 30% من المكتب التنفيذي و19% للجنة المركزية. لا توجد إحصاءات متاحة عن دور المرأة في الأحزاب الإسلامية.

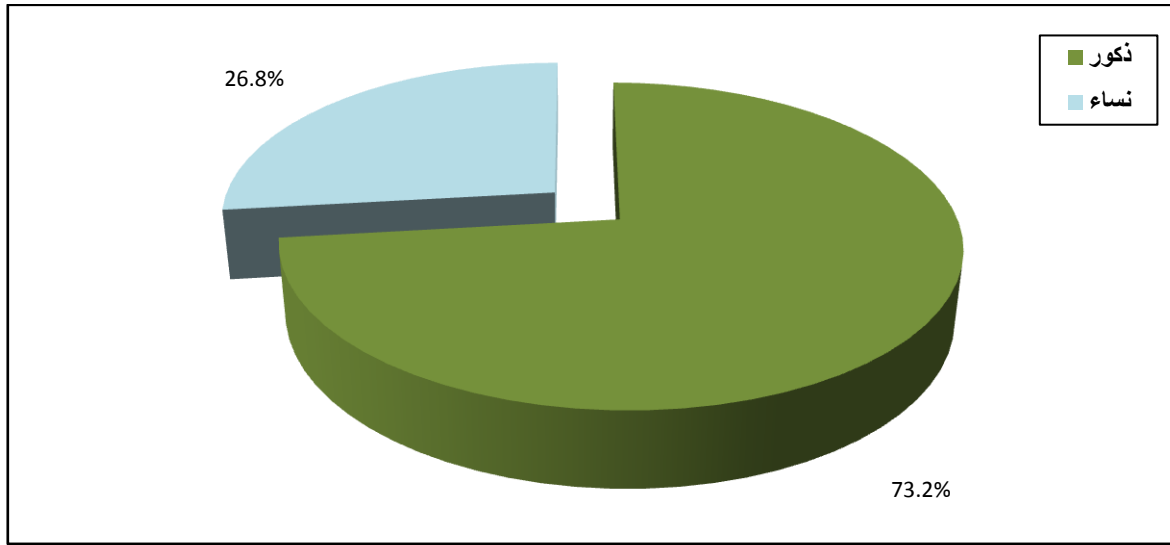
ويبين هذا التمثيل المنخفض أن المرأة غير ممثلة بنسب كافية في المواقع القيادية في الأحزاب السياسية الرئيسية. وفي الوقت نفسه، لا يتم استقطاب عضوية جديدة من النساء والشباب، كما أن غالبية الأحزاب السياسية لا تعتمد موقفاً استراتيجياً وثابتاً من حقوق المرأة أو الكوتا وأظهرت التجارب أن أيًا من الأحزاب السياسية لم يكن عندها استعداد لترشيح النساء في مواقع متقدمة في قوائمها مالم يلزمها القانون بذلك، مما يفسر على سبيل المثال فوز نساء من حماس في انتخابات المجلس التشريعي حين حدد القانون مواقع متقدمة للنساء، وفي استطلاع لرأي الشباب أجرته مؤسسة شارك الشبابية عبر 73% من غالبية الشباب (ذكورا وإناثاً) عن عدم انتمائهم لأي من الفصائل السياسية، وعن خيبة أملهم وفقدان ثقتهم بهذه الفصائل خاصة لعدم قدرتها على إنهاء حالة الانقسام، وانشغال كل منها في مصالحها الضيقة، وعدم إيلاء المجتمع وخاصة الشباب أولوية في برامجها<sup>66</sup>.

### 10.8 مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية

تعتبر المشاركة في مجالس الطلبة من المجالات التي تسمح ب بروز وتشكيل القيادات الشبابية. تدل المؤشرات على تزايد تدريجي وإن كان بطيئاً جداً في مشاركة النساء في هذا المجال ولكن بعض الجامعات التي تقع في مدن أكثر محافظة مثل نابلس وجنين لا تتواجد نساء في مجالس الطلبة، علماً بأن النساء تتواجد بشكل واسع في العمل الجماهيري والمجتمعي في هاتين المدينتين.

<sup>66</sup> منتدى شارك الشبابي، تقرير واقع الشباب الفلسطيني 2013 : المستقبل يقرع الباب

شكل 30: التوزيع النسبي لأعضاء مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية حسب الجنس، 2011



## 11.8 المشاركة في قطاع العمل الأهلي

نسبة تمثيل النساء في القطاع الأهلي تصل إلى ما لا يقل عن 42% من إجمالي عدد العاملين في هذا القطاع وهي نسبة تصل تقريبا إلى ضعف مشاركتها في سوق العمل بشكل عام.

يسود الاعتقاد أن مشاركة النساء في العمل الأهلي أعلى منها في قطاعات أخرى بسبب طبيعة هذا القطاع الذي يفترض أن يكون أكثر التصاقا بحاجات المجتمع وأولوياته، ويعطي أولوية أعلى لحقوق الانسان وحقوق المرأة، وخصوصا لوجود العديد من المؤسسات النسوية. تؤكد معلومات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هذه الظاهرة حيث يوجد ما يقارب 15,801 امرأة عاملة في القطاع الأهلي في الضفة الغربية<sup>67</sup> وفي قطاع غزة مقابل 19,032 رجلا أي أن نسبة تمثيل النساء في القطاع الأهلي تصل إلى ما لا يقل عن 42% من إجمالي عدد العاملين في هذا القطاع وهي نسبة تصل تقريبا إلى ضعف مشاركتها في سوق العمل بشكل عام. قطاع العمل الأهلي هو قطاع غير ثابت بسبب اعتماده الكبير على التمويل الخارجي، وبسبب متطلبات العمل المتغيرة، كما أنه قطاع مهدد بعدم اقبال الشباب واشتراط متطلبات عالية للانخراط به حسب استطلاع رأي مؤسسة شارك فإن المشاركة في المنظمات الشبابية بلغت 38% هناك انخفاض في عضوية الشباب في مختلف المنظمات المجتمعية، كما أن معظم هذه المؤسسات تتطلب شهادات جامعية ولغات أجنبية مما يهدد بالحد من زيادة عدد الفرص المتاحة بشكل عام والفرص المتاحة للنساء بشكل خاص.

جدول 55: عدد العاملين\* في القطاع الأهلي حسب المنطقة والجنس، 2012

المجموع	عدد العاملين		المنطقة
	إناث	ذكور	
21,733	9,814	9,909	الضفة الغربية
15,110	5,987	9,123	قطاع غزة
36,843	15,801	19,032	فلسطين

\* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967

<sup>67</sup> البيانات لا تشمل القدس

## 12.8 خلاصة

إن تاريخ ونضال المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية والنضال الوطني والحياة العامة مازال يقف في مواجهة كم هائل من التحديات التي تتقاطع مع ممارسات الاحتلال، والانقسام السياسي والموروث الثقافي والاجتماعي. لقد حققت المرأة العربية انجازات لا بأس بها حتى بالمقارنة مع النساء في فترة ما بعد الثورات العربية ولكن هذه الانجازات اما أنها فردية أو محدودة النطاق.

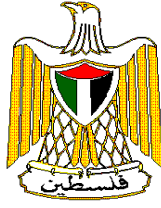
مازالت النساء الفلسطينيات يتطلعن للمزيد من الانجازات، والتي لا يمكن أن تتحقق بدون ارادة سياسية، وتعديلات قانونية وحراك اجتماعي واسع يستقطب النساء في جميع مجالات الحياة. هذا يعني أن المسؤوليات موزعة على عددة مستويات منها مستوى صنع القرار السياسي والوطني والتشريعي الذي ابدى مرونة وتجاوبا مع بعض متطلبات الحركة النسوية، ولكنه أيضا يعني مزيدا من الوصول للنساء في القاعدة والتشبيك والتعاون بين ناشطات الحركة النسوية، وضرورة جسر الفجوات سواء بين الضفة الغربية وقطاع غزة أو بين الأجيال، حيث أن هناك أجيالا شابة تتوق للانخراط في العمل المجتمعي والوطني والسياسي ولكنها لا تجد الأطر المناسبة لذلك. كما أن هناك مسؤولية كبيرة على الأحزاب السياسية فيدون تجديد قواعدها والاهتمام بقضايا النضال الوطني والمجتمعي بما في ذلك قضايا المرأة فهي تفقد تدريجيا ثقة الجماهير الواسعة وتترك فراغا واسعا يحد من المشاركة السياسية والمشاركة في الحياة العامة.

## 13.8 توصيات

- يشكل الانقسام أحد أهم التحديات أمام الانخراط في العمل العام للنساء والرجال على حد سواء لذا فالوحدة هي مفتاح أي تقدم في المشاركة السياسية والعامّة ويجب ايلاء انتهاء الانقسام أولوية قصوى.
- من أجل مشاركة أوسع في الحياة العامة والسياسية لابد من المزيد من التضامن بين النساء أنفسهن، خصوصا داخل الحركة النسوية الفلسطينية، بحيث يكون هذا التضامن عابرا للمناطق الجغرافية، والفصائل السياسية وعابرا للأجيال.
- ضرورة تفعيل المؤسسات القاعدية والمؤسسات الأهلية القادرة على الوصول للنساء في أماكن تواجدهن والاستجابة لاحتياجاتهن، والبعد عن العمل النخبوي القائم على التمويل الاجنبي والذي لا يستجيب بالضرورة لاحتياجات وأولويات النساء الفلسطينيات الحقيقية.
- الاستثمار في طاقات الشباب والشابات وتشجيعهن للانخراط في العمل العام وتحديدًا في ظل تراجع العمل الحزبي والتطوعي والمجتمعي، مع ضرورة التركيز على النساء والشابات وتخفيف القيود التي تمنع مشاركتهن الفعالة.
- الاستثمار في الفرصة المتاحة في مجال المرأة في الأمن والسلم وقرار 1325 وما تلاه من قرارات تتعلق بدور المرأة في السلم والأمن لزيادة عدد النساء المشاركات في طواقم المفاوضات، وانهاء الانقسام وتمثيل فلسطين في المحافل المختلفة.
- ضرورة التشبيك وتنسيق الجهود بين المؤسسات النسوية المختلفة، وضم الجهود لتحديد الأولويات التي يجب الاهتمام بها فيما يتعلق بقضايا المرأة بشكل عام والمرأة الفلسطينية بشكل خاص.

## 14.8 المراجع

- البرغوثي، فداء واعتدال الجريري، المرأة في الحياة العامة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010.
- الغنيمي، زينب، الانقسام السياسي والحركة النسوية، جريدة السفير اللبنانية-ملحق فلسطين، العدد 39 - الإثنين 15 تموز 2013- السنة الرابعة.
- اللبدي، فدوى: المرأة وميدان العمل السياسي، دورية دراسات المرأة، المجلد 2، 2004، معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، فلسطين.
- جاد، إصلاح. (2000) "الحركة النسوية الفلسطينية: الأطر والمنظمات النسوية غير الحكومية"، مواطن: رام الله.
- شوملي-مصلح، روز (2012) المرأة الفلسطينية، الأحزاب السياسية وصنع القرار، بدون ناشر.
- عبد العاطي، صلاح: المرأة الفلسطينية بين الواقع والطموح، الحوار المتمدن، العدد (1830)، 2007.
- فزاز، هديل (2006) "دور المؤسسات الأهلية في دعم مشاركة النساء الفلسطينيات في الانتخابات العامة: 1996 - 2006"، مركز القدس للنساء: القدس.
- فزاز، هديل (2007-c) المرأة في قطاع غزة: حصار وإفقار وفتان أمني، مركز شؤون المرأة: غزة.
- منتدى شارك الشبابي، تقرير واقع الشباب الفلسطيني 2013 : المستقبل يقرع الباب.
- نزال، ريماء. الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية والمرأة. الحوار المتمدن، العدد (1483)، 2006.
- نزال، ريماء. مسؤولية من غياب المرأة عن مركزية حركة فتح؟ الحوار المتمدن، العدد (2740)، 2009.
- وزارة شؤون المرأة الفلسطينية، وثيقة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين 2011-2013.



**State of Palestine**  
**Palestinian Central Bureau of Statistics**

**Women and Men in Palestine:**  
**Issues and Statistics, 2013**

**November, 2013**

# Summary



### **Population:**

- Palestinian society is youthful: children under 15 years of age constitute about 40.0% of the population. There are clear regional differences: the ratio in the West Bank is 38.0 % compared with 44.0% in the Gaza Strip.
- Despite a decrease, fertility rates remain high. The total fertility rate was 4.6 births per woman, with a significantly higher rate in the Gaza Strip (5.2 births in the Gaza Strip and 4.0 births in the West Bank).
- Infant mortality rates in Palestine are moderate compared to other Arab countries. Infant mortality in Palestine was 18.9 per thousand live births (20.6 for males and 17.1 for females) for the period 2005-2009.
- The percentage of elderly persons aged 65 years and above is relatively low at only 3.4%. The percentage of females in this category (3.4%) is significantly higher than that of males (2.4 %).

### **Education:**

- There has been a remarkable improvement in the educational level of Palestinians aged 15 years and over. Illiteracy rates have dropped from 15.7 % in 1995 to 4.1 % in 2012. The percentage of the population (15 years and older) who have completed secondary level education has increased from 13.8 % to 21.7%.
- The percentage of high school students increased from 7.0% (8.0 % for males and 7.0 % for females) of all students in the 1994/1995 academic year to 13.0 % in 2011 /2012 (12.0 % for males and 14.0 % for females). There has been significant expansion in the volume of secondary education, especially for females.
- More women work in the educational sector than men. However, there are more males than females with a Master's degree and 'more women than men hold qualifications such as a bachelor's degree or lower.
- Interest in technical and vocational education is still very limited. The percentage of secondary students in academic education was 93.0% in 2011/2012 (90.0% males and 95.0% females).

## **Culture:**

- Palestinian women contribute widely to the cultural sector, specifically in the field of popular culture and heritage conservation, although their contribution is not always acknowledged. There are insufficient statistics and studies of this sector to reflect the size and quality of female participation. The few available statistics indicate that up to 84.0% of workers in this sector are female, which is higher female participation than in any other sector. At the same time, only 36.0 % of journalists are female, although estimates indicate that about 55.0 % of journalism students in Palestine are women.
- Basic infrastructure is weak in the cultural sector. This affects women more than men due to the lack of institutions that offer scope for effective female participation. Nevertheless, recent years have witnessed quality developments in the sector with the establishment of the first radio station specializing in women's issues, the holding of the eighth consecutive annual festival of women's cinema, the establishment of the first feminist news agency, and the establishment of the first forum for women in the media. All these trends should be supported and encouraged in light of the importance of the changing images and roles of women in society.

## **Health:**

- Female health indicators are usually linked with reproductive health and the role of women as mothers and caregivers of children. This is unavoidable in many developing countries, and in Palestine in particular where the percentage of married women has increased. More than half of women aged 15 years and older are married: 36% of married women were married before the age of 18 and 5% were married before the age of 15. The health of Palestinian women is undoubtedly linked closely to their reproductive role.
- There has been a gradual improvement in women's reproductive health. The average size of the Palestinian family has fallen gradually to 5.8 in 2010 compared to 6.4 in 1997, easing the reproductive and family care burden on Palestinian women. Despite the fact that 94% of women received health care during pregnancy and about 98% gave birth under medical supervision, the quality of care provided remains questionable and only half of all pregnant women received all the tests recommended during pregnancy. Post- natal services remain limited.
- Access to health insurance remains generally low. There is no health insurance coverage for nearly half of Palestinian society, both men and women.

### **Labor Market and the Economy:**

- Participation by Palestinian women in the economy, particularly the labor market, is very low compared to regional and international figures. At the same time, their participation in the informal sector and unpaid family and care economy is very high and higher than Palestinian men. This situation has remained unchanged since the establishment of the Palestinian Authority.
- The Palestinian economy is an economy under occupation and siege. It is a helpless economy and cannot accommodate the capabilities and capacities of all Palestinians. However, two positive trends are emerging: first, the increase in the number of young people expected to enter the labor market in coming years; second, the decline in fertility rates of Palestinian women, which relieves pressure on their reproductive role and enhances the potential for wider economic participation.
- Participation by Palestinian women in the labor market increased gradually from 1996 to 2012, but the increase remained below 5%, (from 11.4 % in 1996 to 17.4% in 2012); it declined in 2002, the year in which Israeli incursions in the West Bank took place. The employment prospects for youth and women are not promising in the short and medium term because of Israeli occupation practices.
- The largest contribution to the labor market by Palestinian women is in the agricultural sector: their contribution is 37.9 % in the West Bank and 27.5 % in the Gaza Strip. This is a higher percentage of participation than in any other sector. The deteriorating situation in the labor market affects young people, especially young women. Participation rates in the labor force by young females are relatively low compared to the long periods spent in education. The participation rate of young women aged 15-24 years is 49 % of that of young males.

### **Violence Against Women:**

- Married and previously married women are those most subjected to all forms of violence in Palestine. The percentage is as high as 51% in the Gaza Strip: this means that one in every two married/ previously married women has been a victim of at least one form of violence. The percentage in the West Bank is 29.5%, which means that one in every three married/ previously married women has been a victim of at least one form of violence. In the Gaza Strip 34.8% of women have been subject to physical abuse compared to 17.8% in the West Bank. These percentages are higher than the international average.
- Married and previously married women in the Gaza Strip are subjected to more violence and abuse than the same category of women in the West Bank. Married and previously married women in urban areas and refugee camps are subjected to greater violence and abuse than the same category in rural areas.
- The results show that women in the 18-44 year age group are subjected to more violence than the over-45 age group. This applies to the last year of marriage as well as throughout the period of the marriage. The most common strategy adopted by victims of violence is to remain silent and not to inform anybody about what has happened; 65.3% of female victims of violence adopted this strategy, probably due to lack of faith in alternatives and lack of awareness of means available to stop the violence or leave a violent relationship.
- Although the Palestinian Authority cancelled Article 340 of the Civil Code, the killing of women is still widespread and requires the adoption of various procedures and strategies to combat this phenomenon. Approximately 25 women were killed from the beginning of the year up until September 2013.

### **Information and Communication Technology:**

- The use of information and communication technology (ICT) such as the Internet and social media contributes to community development and challenges censorship and strict control of information. In Palestine, significant developments and progress have taken place in the ICT sector in recent years, despite the fact that the entire sector is still shackled by the restrictions of the Israeli occupation. Palestinian women have benefited more than men from increased access to the Internet and the use of mobile phones and social media.
- Access by Palestinian women to ICT is generally lower than that available to men: in Palestine in 2011, 23% of females and 40% of males had access to ICT. Economic conditions exert an impact and poor and disadvantaged groups have less access, but rates of use are rising among females more quickly than among males. For example,

the use of mobile phones by females increased by 39% between 2004 and 2011 compared to an increase of 31.4% by males.

- Awareness of the importance of the use of ICT in several areas has increased in recent years. In particular, the development of non-traditional employment opportunities for women and young people and raising awareness of women's issues and human rights through blogs and social media that have become more prevalent in community activism and providing information.

### **Public Life:**

- Formal political participation by Palestinian women remains unchanged; the results of the Palestinian Legislative Council (PLC) elections in 2006 were not very different from those of previous elections. Female representation was 12.9%, which is average in comparison with other countries around the world. Local elections held in 2012 in the West Bank resulted in a decline in female participation. For the first time, female candidates ran in women-only lists, but were soundly defeated. Female representation in political parties and independent lists also declined and this is a major setback for women's voices and representation.
- There has been a slight improvement in the justice field. The entry of Palestinian women to the Sharia judiciary is a significant achievement. However, political support is needed to increase the number of women in the judiciary and to introduce women into the prosecution.
- There is greater awareness of the importance of female participation in the executive, but Palestinian women are still more prevalent in lower ranking jobs and in positions that are traditionally considered suitable for women.
- There are many models of successful Palestinian women leading national institutions and political parties. This is a promising change that provides role models and opens horizons for younger generations to engage in public life. Palestinian women participate actively in popular movements, grassroots organizations and social movements. However, their participation in decision making is still very limited and representation is low in some professions such as law, media and the judiciary. Political parties bear the primary responsibility for the weak representation of Palestinian women in politics and public life and there is no representation of women in leadership positions in these parties.